

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ١٠

السبت ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد على عبد السلام التريكي (الجمهورية العربية الليبية)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فاليريو بريسنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية).
افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

أغتتم هذه الفرصة لأحيي كل الحاضرين في هذه القاعة، وأيضا لأعرب عن عميق امتناني للأمين العام، بان كي - مون، لكفاءته العالية ومهنته في تولي قيادة الأمم المتحدة، وتقديري لإسهامه الشخصي الكبير في نجاح هذه الدورة.

خطاب السيد صالح بريشة، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء ألبانيا.

نجتمع هنا اليوم بعد مضي عام واجه العالم خلاله واحدة من أسوأ الأزمات المالية والاقتصادية في التاريخ. نجتمع هنا مرة أخرى في وقت يتعرض فيه مئات الألوف من الناس لقمع الأنظمة الاستبدادية، أو يواجهون الفقر المدقع، والمرض، ونكبات أخرى كبرى صحية واجتماعية. نجتمع هنا بينما تستمر الصراعات في حصد أرواح الأبرياء من الناس في شتى مناطق العالم، وفي وقت تشكل فيه الأزمات

اصطحب الأونرابل صالح بريشة، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسعدني أن أرحب بدولة السيد صالح بريشة، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بريشة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني على وجه الخصوص أن أهنئ السيد على عبد السلام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وستقوم، هنا في الأمم المتحدة العام المقبل، بتقييم التقدم الذي أحرزناه في سبيل تحقيق أهداف الألفية. ولقد بذلت ألبانيا جهودا حثيثة من أجل إحراز التقدم في هذا المجال. فخلال الأعوام الثلاثة الماضية، صعد نحو ٤٠٠ ألف ألباني فوق خط الفقر، وفي الوقت نفسه تقلص الفقر المدقع بنسبة ١٧ في المائة؛ وحُلقت عشرات الألوف من الوظائف، وتضاعف عدد طلاب الجامعات، وانخفض معدل وفيات الأطفال الموليد بدرجة كبيرة.

(تكلم بالإنكليزية)

شهدت الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ أسوأ أزمة مالية واقتصادية عرفها العالم منذ الكساد العظيم. وقد تأثر الاقتصاد الألباني بتداعيات هذه الأزمة، فانخفضت الصادرات بنسبة ١٠ في المائة، وتقلصت، بدرجة كبيرة، مستويات الائتمان المالي. لكن، بالرغم من هذه الآثار، نما الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٥ في المائة خلال الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠٠٩؛ وحققت عائداتنا زيادة بلغت ٨ في المائة مقارنة بعائدات العام الماضي؛ كما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر هذا العام بنسبة ٥٩ في المائة مقارنة بالعام الماضي.

واعتقد أن العوامل الرئيسية التي وفرت الحماية للاقتصاد الألباني من هذه الأزمة هي، أولا، أن ألبانيا تتمتع بأدنى عبء ضريبي في أوروبا، وأن اقتصادها يقوم، إلى حد كبير، على المعايير الليبرالية؛ وثانيا، أن حكومتي استثمرت ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، عام ٢٠٠٩، في مشاريع البنية التحتية، أو ما يعادل ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين الأخيرين إذا ما أخذنا استثمارات عام ٢٠٠٨ في الحسبان؛ وثالثا، استهدفت إصلاحاتنا الشاملة تقليل حجم الجهاز الحكومي، بحيث أصبحت ألبانيا تتمتع بأحد أقل أنصبة الفرد من مؤسسات

النوويتان في إيران وكوريا الشمالية خطرا حقيقيا يهدد السلم العالمي.

لا تزال ألبانيا والشعب الألباني ينخرطان في التعاون الدولي، وهما عاقدا العزم على تقديم إسهامهما المتواضع من أجل تقدم السلم، والحرية، والأمن، واحترام حقوق الإنسان، ومن أجل مكافحة الفقر، والنهوض بالتنمية المستدامة، وأخيرا وليس آخرا، من أجل حماية البيئة.

(تكلم بالفرنسية)

وتظل ألبانيا، بوصفها بلدا أوروبيا، ملتزما التزاما تاما بالوفاء بكل الإصلاحات، وبتخاذ كل القرارات، وكل التدابير الأخرى، التي يتعين عليها الوفاء بها للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. ويؤيد أكثر من ٩٤ في المائة من الشعب الألباني طلب ألبانيا الدخول في الاتحاد الأوروبي. ويمثل هذا التأييد عنصر تشجيع لحكومتي، بل عنصر إلزام لها للمضي بسرعة على هذه الطريق. وتتوقع، خلال الخريف الحالي، أن يصدر مجلس وزراء دول الاتحاد الأوروبي قرارات إيجابية بخصوص منحنا مركز الدولة المرشحة للعضوية؛ كما نأمل أن نحصل، في أسرع وقت ممكن، على رفع القيود عن تأشيرات السفر.

تتمتع ألبانيا بديمقراطية فاعلة، رغم حداثة عهدنا. فقد نظمنا، قبل نحو شهرين، انتخابات برلمانية عامة. وتفيد تقارير المكتب الدولي للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي تولى مراقبة تلك الانتخابات بأنها استوفت المعايير الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأنها تستحق تقييما عاما إيجابيا. وقد أعلنت الحكومة المنتخبة حديثا الأهداف التي تشكل عماد برامجها، وهي: إنشاء بنية تحتية جديدة حديثة في جميع أنحاء البلد؛ والانتقال بألبانيا إلى العصر الرقمي؛ وإصلاح النظامين الصحي والتعليمي؛ ومكافحة الفقر؛ وخلق وظائف جديدة للمواطنين الألبان.

الروحية لأمتنا، ونقدمه إسهاما منا لتحقيق الأهداف التي تتوخاها هذه المبادرة الصادرة عن الأمم المتحدة.

لقد سبق انعقاد هذه الدورة تنظيم قمة التغيير المناخي. ويطلب لي إبلاغكم بأن أكثر من ٩٠ في المائة من الكهرباء التي تستهلك في بلدي تأتي من مصادر الطاقة المائية المتجددة. ومع أننا منفتحون إزاء مصادر الطاقة الأخرى، بما فيها الطاقة النووية، فإننا نعمل بجد للاستثمار في محطات جديدة للطاقة المائية، وطاقة الرياح، وطاقة الكتلة الأحيائية، واستطعنا حتى الآن تأمين نحو ٥ مليارات يورو من هذه الاستثمارات. وترجع ألبانيا أن تصبح قوة عظمى صغيرة للطاقة الخضراء في المنطقة.

ويبدو أن العقد الأخير من الصراعات العنيفة في البلقان قد أصبح الآن في ذمة التاريخ. فهذا هي بلدان المنطقة منغمكة في عملية تعاون تشمل المجالات كافة، وفي الاندماج الأوروبي واليورو متوسطي. وفي هذا العام، أصبحت ألبانيا وكرواتيا عضوين كاملتي العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وخطت بلدان أخرى في المنطقة خطوات كبيرة على طريق الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

وأود هنا أن أشدد على حقيقة أن إنشاء دولة مستقلة في كوسوفو أصبح عاملا مهما للسلم والاستقرار في جنوب شرق أوروبا، بالرغم من أنه لم يمض وقت طويل على إعلان استقلالها. فقد تحسنت العلاقات بين الأعراق، وخفضت التوترات، في هذا البلد الذي أعلن استقلاله قبل ٢٠ شهرا؛ ولم يعد الصرب يغادرون كوسوفو. بل يحدث العكس - فهناك عائلات صربية عديدة تعود إلى كوسوفو لبناء مستقبلها في بلدها. وحكومة بلدي مصممة على مساعدة وإعانة حكومة كوسوفو في مشاريعها التي تيسر عودة الناس المشردين من ذلك البلد.

الإدارة العامة في أوروبا، وبالطبع، في بقية العالم؛ وأخيرا وليس آخرا، قيام حكومتي، خلال السنوات الأربع الأخيرة، بتهيئة المناخ المشجع جدا للأعمال والاستثمار. وأنتهز هذه الفرصة لأدعو المستثمرين من جميع البلدان للنظر في إمكان إقامة مشاريعهم في بلدي، لأن مشاريعهم هذه سوف تصبح، بالتأكيد، قصص نجاح لهم وألبانيا.

وتحتفظ ألبانيا بعلاقات تعاون ممتازة مع الأمم المتحدة ووكالاتها. فهي واحدة من البلدان الرائدة في مبادرة "وحدة الأداء"، كما أنها تسهم، من خلال خبرتها والنسائج الطيبة التي تحققتها، إسهاما حقيقيا في هذه المبادرة التي تهدف إلى إصلاح الأمم المتحدة. وتمثل مبادرة "وحدة الأداء" أساسا لتوفير الكثير من الوقت والمال، علاوة على أنها تضيف المزيد من الفعالية على تنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة في تعاونها مع الدول الأعضاء. وقد حقق هذا المشروع سجلا بالغ الإيجابية في بلدي، وذلك بفضل الاتساق بين أنشطة وكالات الأمم المتحدة وأنشطة سلطاتنا الوطنية، وتحسين التنسيق بينها، لا سيما فيما يتعلق بمواءمة المشاريع العالمية مع أولويات البلد.

إن من دواعي سرورنا أن نرى أولويات الإصلاح لدينا، واستراتيجيتنا الوطنية للاندماج في أوروبا، تنسجم تماما مع الأهداف الإنمائية للألفية ومع أهداف مبادرة "وحدة الأداء". ولقد أظهرت الحصيلة أن هذا المشروع، الذي تقوم فلسفته على الملكية الوطنية، قد حقق فعالية أكبر في التنفيذ ضمن برامج الأمم المتحدة للتنمية.

إن ألبانيا مجتمع متعدد الديانات ويتمتع بوثام لا جدال فيه. ونحن، في إطار منتدى تحالف الحضارات، ونمشي مع استراتيجيتنا الوطنية للحوار بين الثقافات، نقوم بإبراز نموذجنا للوثام والتعايش، باعتباره أحد أهم الموروثات

للاعتراف بإرادة السكان في كوسوفو واحترامها. واليوم، أصبحت تلك الإرادة واقع كوسوفو المستقلة، واعترفت به ٦٣ بلدا اختارت ذلك التصويت التاريخي، وآمل بل أعتقد جازما، أن بقية البلدان التي صوتت على ذلك القرار التاريخي، ستعيد تأكيد الإرادة التي أعربت عنها منذ ١٤ عاما - باعترافها هذه المرة بأحدث دولة أوروبية، هي جمهورية كوسوفو.

وقد أصبحت ألبانيا منتجة للاستقرار والأمن في الإقليم وعلى المستوى العالمي، ومساهمة مباشرة فيهما، بفضل سياستها الخارجية للسلام وعلاقتها الطيبة مع جميع البلدان، ومساهماتها المتواضعة، ولكن الهامة، في البعثات الدولية للسلام وحماية حقوق الإنسان، عبر سياستها في حسن الحوار، ودورها المعتدل والبناء في الإقليم.

فألبانيا تشارك اليوم في بعثات حفظ السلام في عدة عمليات دولية، في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الأمنية الإقليمية الأخرى، كما في أفغانستان والبوسنة والعراق وتشاد وبلدان أخرى. ومنذ نحو شهرين فقط، ضاعفت ألبانيا عدد قواتها في بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ويقدر بلدي كل جهد من أجل السلم والأمن العالميين ويدعمه، وسيواصل دعم جميع جهود الأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي والأطراف الأخرى الفاعلة التي تعزز السلام والاستقرار والأمن في العالم، والتي تبقى تحت المراقبة ذينك البلدين اللذين يهدداها - إيران وكوريا الشمالية - ببرامجها النووية الخطيرة جدا.

إن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تشارك في المسؤولية عن سير عمل هذه المنظمة بكفاءة. ولا يمكن لأحد أن يتجاهل سجل المسار أنشطة الأمم المتحدة في مجالات عديدة. فحيثما تكون هناك أزمة، أو فقر، أو مجاعة، أو وباء أو كارثة، تكون الأمم المتحدة لتقديم الإغاثة والدعم.

وقد نشر الاتحاد الأوروبي بعثته المعنية بسيادة القانون، التي تقوم بعمل ممتاز، وتقدم مساعدة فائقة القيمة لحكومة كوسوفو وسلطاتها، في ترسيخ سيادة القانون والديمقراطية الفعالة هناك، فضلا عن تطوير أعلى المعايير الأوروبية لتعايش المجتمعات الإثنية المحلية المختلفة. كما قامت قوة الأمن الدولية في كوسوفو بدور إيجابي جدا، والحقيقة المؤكدة بخفض عدد تلك القوة دليل واضح على الاستقرار في ذلك البلد.

وفي هذه الأثناء، اعترفت ٦٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة بكوسوفو المستقلة، وأصبحت جمهورية كوسوفو عضوا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومع ذلك، فإنها لم تحصل بعد على الموقع الذي تستحقه في أسرة البلدان ذات السيادة في هذه المنظمة الموقرة.

وبهذه المناسبة، أود أن أوضح أن جميع البلدان التي تعترف بجمهورية كوسوفو، والمؤسسات الدولية التي قبلتها في متدياتها بصفتها دولة عضوا مستقلة، إنما فعلت ذلك لأنها، فوق كل شيء، مقتنعة بأن استقلال كوسوفو والاعتراف الدولي به، يقدم مساهمة كبرى للسلام والأمن في جنوب شرق أوروبا. وهذا ما يجعلني أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناني العميق لجميع الحكومات والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تفكر في إجراء استعراض وتقييم للواقع القائم في جنوب شرق أوروبا، وفي إمكانية الاعتراف باستقلال كوسوفو. وفي رأيي أن ذلك سيشكل مساهمة كبرى في السلام والاستقرار والأمن والتعاون في منطقتنا.

ومنذ أربعة عشر عاما، وبعد إدانة القمع القسري والعنف والهمجية من نظام ميلوسيفيتش ضد الألبان في كوسوفو، صوتت ١٣٧ دولة عضوا في الأمم المتحدة على القرار ٢٠٤/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

السيد بينيراما (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أوجه تحياتنا الحارة إلى الرئيس وهذه الجمعية. وأهنته على انتخابه لترؤس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين هذه. كما أحيي سلفه، معالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، على ترؤسه الدورة الثالثة والستين بحساسية عظيمة وبإضفاء وجه إنساني على أعمالنا.

وستعالج الدورة الرابعة والستون للجمعية العامة مسائل معاصرة هامة تعني جميع الأمم الأعضاء. وتشمل تلك المسائل البحث عن استجابات فعالة للآزمات العالمية وتدعيم التعددية والحوار بشأن السلام والأمن والتنمية الدولية. وهذه المسائل ذات أهمية بالغة حقا لدى بلدي، وهو دولة جزرية صغيرة نامية، تعززت بعضويتها ومشاركتها في الأمم المتحدة.

وفيجي وشعبها، شأن جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، هما من أول ضحايا الأزمات العالمية المعاصرة، ومنها الأزمة المالية والاقتصادية، ووباء انفلوانزا الخنازير H1N1 عام ٢٠٠٩، وظاهرة تغير المناخ، وهي الأكثر دراماتيكية. ففي الاقتصادات الصغيرة مثل اقتصادنا، تترك هذه الأحداث العالمية آثارا حقيقية على سبل العيش اليومية لشعبنا. وقد حاولنا، بدورنا، أن نستجيب لبعض تلك الأزمات بإجراء تغييرات وتعديلات في السياسة العامة، لتشجيع شعبنا على إنتاج غذائه الخاص به، وحثه على تحاشي الأغذية المستوردة كلما أمكن. وقد جرى ترشيد حجم خدماتنا العامة على مدى السنتين الماضيتين. وحافظنا على هيكل حكومي مبسّط جدا، وتكاليف تشغيلية حكومية مضبوطة بدقة.

وكان هناك منتقدون للأحداث في فيجي منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، حين أجبرت الأجهزة العسكرية، بعزوف شديد، على عزل الحكومة في فيجي آنذاك. وأعتقد أن هؤلاء المنتقدين لا يدركون بشكل كبير إلى أي مدى

لكنه بات من الواضح منذ زمن طويل، أن العالم والبلدان وتعقيدات العلاقات الدولية تتطور بوتيرة أسرع بكثير من قدرة الأمم المتحدة على تعديل وتكييف ذاتها للوقائع الجديدة. وهذا ما يجعل ألبانيا تدعم بقوة استمرار عملية إصلاح هذه المنظمة والمزيد من تحسين منظومتها. والآلية الأكثر كفاءة لصنع القرارات محورية في هذا الصدد. ونحن ندعم الجهود لإصلاح مجلس الأمن. ونعتقد أنه لكي نجابه تحديات القرن الحادي والعشرين، فإننا بحاجة إلى مجلس أمن ذي كفاءة، وشفاف وقانوني في عملية صنع قراراته، وتمثل فيه المناطق والدول الأعضاء الفردية تمثيلا كافيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية ألبانيا على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد سالي بيريشا، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، من المنصة.

خطاب السيد يوسايا ف. بينيراما، رئيس وزراء جمهورية جزر فيجي وقائد قواتها العسكرية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية جزر فيجي وقائد قواتها العسكرية.

اصطحب السيد يوسايا ف. بينيراما، رئيس وزراء جمهورية جزر فيجي وقائد قواتها العسكرية إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني جدا الترحيب بدولة السيد يوسايا ف. بينيراما، رئيس وزراء جمهورية جزر فيجي وقائد قواتها العسكرية، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

وإلى جانب الخطوات المتشددة لحماية اقتصادنا من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، سيبدأ العمل على إعداد دستور جديد بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وسيكون أساس الدستور الجديد المثل والمبادئ المصوغة في ميثاق الشعب من أجل التغيير والتقدم، وهو وثيقة أعدت في أعقاب مشاورات واسعة مع الشعب الفيجي ومساهمات منه. وقد أقر فخامة الرئيس ميثاق الشعب بعد مصادقة أغلبية الشعب الفيجي عليه.

وسيشمل العمل على الدستور الجديد مشاورات مع جميع مواطني بلدنا، فضلا عن المجتمع المدني. وتركز تلك المشاورات على مسائل منها حجم البرلمان الجديد، واستدامة النظام ذي المجلسين، وفترات ولاية الحكومة ونظم مساءلتها أمام الشعب.

وسينفذ الدستور الجديد الإصلاحات، وستوضع نتائج المشاورات المكثفة موضع التنفيذ بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وسيتيح هذا للشعب الفيجي مهلة سنة ليطلع على أحكامه، قبل إجراء الانتخابات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

وكان هناك منتقدون لهذا الخط الزمني. وقد سأل هؤلاء المنتقدون لماذا لا يبدأ العمل على الدستور الجديد قبل أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. والإجابة بسيطة جدا لأولئك الذين يعرفون تاريخ فيجي ويفهمونه على الأقل. فقد كان لها تاريخ استعماري أوجد العديد من مظاهر الانحراف والتفاوت التي يرن إرثها اليوم.

وبناء عليه، وبسبب السياسيين أيضا، فقد اتسمت فترة ما بعد الاستعمار باضطراب سياسي. وفي كل مرة كانت تُنتخب حكومة جديدة لتولي السلطة، كانت النخبة القديمة التي استفادت ماليا من الحكومة السابقة، تتمكّن من النجاح في زعزعة الحكومة وإحلال أنصارها وممثليها الشخصيين محلها. ولم يكن هذا ممكنا إلا لأن مؤسسات

أصبح السياسيون يشكلون تهديدا لسلامة شعبنا وأمنه، بالارتباط مع أولئك الذين يستخدمون الإرهاب أسلوبا للتحريض على التمييز العنصري وبرامج الفساد. وقد أصبح الإرهاب مسألة عالمية، وهو يؤثر على فيجي أيضا. ونحن نتعاون تعاوننا كاملا في الجهد الدولي لضبط هذا البلاء واحتوائه.

وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر من العام المقبل، ستحتفل فيجي بالسنة الأربعين لاستقلالها، وبالذكرى السنوية الأربعين لعضويتها في الأمم المتحدة. ولقد أقبلنا على استقلالنا ممتلئين بالحماسة، وتواقين إلى إمكانية تقرير مستقبلنا بأنفسنا، ومؤمنين بأن مجتمعا بأكمله سيعمل معا لتحقيق حياة أفضل لشعبنا كله. ولم تكن مسيرتنا هادئة أو سهلة.

لقد ألغى فخامة رئيس فيجي الدستور في ١٠ نيسان/أبريل من هذا العام. وقد اتخذ هذه الخطوة حين نشأ فراغ قانوني عن حكم محكمة الاستئناف - وهو انحراف دستوري من شأنه أن يحول أيضا دون تنفيذ الإصلاحات التي أقرها لبناء دولة ديمقراطية حقا.

وفي ١ تموز/يوليه من هذا العام، أعلنت عن خريطة طريق تقود فيجي إلى دستور جديد وانتخابات قائمة على المساواة، والتصويت المتكافئ، وحقوق الإنسان والعدالة والشفافية والحدثة والمثل الديمقراطية الحقيقية.

وقد تولينا، حكومي وأنا، تنفيذ ومواصلة الإصلاحات التي ستضمن إجراء انتخابات حقيقية وديمقراطية وغير طائفية، وقائمة على التصويت المتكافئ للتمثيل النيابي، بحلول أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤. وقد أعلنت في ١ تموز/يوليه من هذا العام خريطة طريق لتنفيذ هذه الولاية.

والهيمنة الأجنبية. ونبغي لتجربتنا أن تكون قد قدّمت بعض المؤشرات، إذا دعت الحاجة إلى إحداها، بشأن مدى صعوبة تحقيقنا للديمقراطية الحقيقية والأصلية والمستدامة.

لقد خبرت أمم عديدة ممثلة في هذه القاعة اليوم صدمات بناء الأمة. وقد لا يكون من غير المناسب التفكير في ما قاله الرئيس أوباما في خطابه إلى الجمعية العامة يوم الأربعاء، ٢٣ أيلول/سبتمبر:

”لا يمكن فرض الديمقراطية على أي أمة من الخارج. وعلى كل مجتمع أن يسعى إلى نهجه الخاص به، وما من نهج كامل. وسوف يتبع كل بلد نهجا متأصلا في ثقافة شعبه وفي تقاليده السابقة.“
(A/64/PV.3)

وإننا نؤيد تلك الأفكار تأييدا كاملا.

إن حلمنا هو المساواة والعدالة والأمن، إنه الكرامة والرفاه الاقتصادي. إنه الديمقراطية الحقيقية. وإنني أشكر أصدقاءنا الذين واصلوا الحوار معي ومع حكومتي، والذين ساعدونا على تحقيق ما يعتبرونه، هم أنفسهم، مضمونا الآن. كما أشكر أصدقاء فيجي على احترامهم وتفهمهم، حتى حين نتفق على الاختلاف بشأن بعض المسائل. وإذا أُريد أن يكون هناك حوار حقيقي، على المستويات الإقليمية والدولية، فيجب أن تتوافر الرغبة في الإصغاء إلى وجهة النظر المختلفة واحترامها.

وللأمم التي رفضت مشاركة فيجي، والتي أعربت عن عزوفها عن الدخول في حوار معها، لا يمكنني إلا أن أكرر مناشدتي لها بأن تغيّر موقفها. ففيجي بلد صغير. وشعبنا لا يشكل أي تهديد لأحد، ناهيك عن القوى الكبرى في جنوب منطقة المحيط الهادئ، التي استأثرت لنفسها بحق فرض مستقبلنا علينا، وكيفية حكم أنفسنا. إننا نحترم حق

الدولة تلك، التي كان يُفترض لها أن تحمي الديمقراطية وقيمها، قد تواطأت، بدل ذلك، مع النخبة لزعزعة الحكومة الجديدة وتبديلها.

وليست هذه كل الحكاية. فقد عانت فيجي لما يزيد عن ٢٠ عاما من سوء الإدارة والفساد والمحاباة. فبينتنا الأساسية وجهازنا القضائي ونُظُم المساءلة لدينا بقيت كلها متخلفة وغير منتجة. والعديد من أذكي أدمغتنا تركت البلد، لأنها لم تجد مستقبلا لها في بلد محكوم بالقومية الإثنية والفساد والجشع. ولضمان أن تكون للديمقراطية فرصة حقيقية للبقاء في مستقبل فيجي، يجب تنفيذ إصلاحات جدية ومنظمة لشق الطرق وبناء المؤسسات والقيم.

وإلى جانب البنى الأساسية، يجب أن تعتنق قلوب شعبنا وعقوله الديمقراطية الحقيقية وتتعلق بها. ويجب ألا يسود ثانية أسلوب النخبة القديمة أبدا. كما يجب أن تكون هناك إصلاحات قبل الانتخابات لضمان أن تكون الديمقراطية مستدامة لمستقبل فيجي على المدى البعيد. فشعب فيجي يستحق أفضل من الحلول التضميدية القصيرة المدى التي حيرناها طوال العقود الماضية.

وإنني أدعو إلى الصبر والتفهم، ولا سيما من جيرانا الذين أظهروا فقداننا للتفهم مذهلا، وإغفالا للحالة الغريبة التي مر بها بلدنا منذ الاستقلال. وبعبارة أخرى، هناك اعتقاد أعمى تقريبا بأنه ما أن يتم منح الاستقلال لأولئك الذين كانوا خاضعين للحكم الاستعماري، وتبدأ آلية الديمقراطية بالعمل، حتى يجد البلد المعني إبحارا هادئا. وما من شيء أبعد من الحقيقة. وأنا أدعو المجتمع الدولي إلى مشاركتنا، وزيارة بلدنا للاطلاع على الوضع وتقديم الدعم العملي والمساعدة لتمكيننا من تنفيذ الإصلاحات.

إن التاريخ مليء بنضالات الشعوب في جميع أرجاء العالم من أجل تقرير المصير، لكي تكون حرة من الخضوع

والتأثيرات العكسية لتغير المناخ ستكون عمياء سياسياً؛ وآثارها التدميرية على البشرية ستتجاوز كثيراً أية أيديولوجية أو نظام عقائدي يستنبطه الإنسان. والخسائر المحتملة الناجمة عن تلك التأثيرات يمكن أن تكون أكبر بكثير من الخسائر الناجمة عن أي معارك خضناها في أي وقت. لكن القدرة على عكس اتجاه هجمتها لا تزال في مقدور سيطرتنا الجماعية.

وفيجي ممتنة للعضوية العامة للجمعية على اتخاذها، في دورتها السابقة، قراراً قدمته الدول الجزرية الصغيرة النامية، يربط تهديد تغير المناخ بالأمن. وبعض أقرب جيران فيجي يعيشون على أكثر الجزر المرجانية انخفاضاً في العالم. وارتفاع مستوى البحر الناجم عن تغير المناخ يهدد بإغراقهم حرفياً. فلماذا ينبغي إجبارهم على ترك وطنهم بدون أي خطأ ارتكبه؟ وجميع أبناء البشرية يمتلكون الحق في العيش في وطن أسلافهم إذا اختاروا ذلك.

ومن الحيوي إدراك أنه لا يمكن لأي تدبير من المساعدة المالية أن ينش ما هو مدفون، أو يُترل المطر لِيُنهي الجفاف، أو يعكس آثار الكوارث الطبيعية أو يستعيض عما فقد نتيجة تغير المناخ. ولا يمكن لأية دولة جزرية صغيرة أن تصمد للمستقبل بمجرد تخفيف آثار تغير المناخ. فالتكثيف والتخفيف غير كافيين، ولا يمكننا أن نوقف تأثيرات تغير المناخ وضمان بقاء الدول الجزرية إلا بالحد من انبعاثات الكربون بشكل بارز.

وعلى أساس هذه المعطيات، تطالب فيجي، بصفتها إحدى الدول الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ، جميع الأمم - ولا سيما المصادر الرئيسية للانبعاثات - أن تكون مسؤولة وملتزمة بأهداف خفض انبعاثات الكربون بنسبة نحو ٤٥ في المائة عن مستوياته في عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠، وبنسبة ٨٥ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، مع تركيز

أي شخص يختلف معنا في ممارسة حريته. لكن ذلك لا يعطيه الحق في التدخل في جهودنا لبناء بلد أفضل لشعبنا.

وبالإضافة إلى هذا كله، استعمل هؤلاء مواردهم الدبلوماسية والمالية الضخمة لينكروا على فيجي القدرة على المشاركة في عمليات جديدة لحفظ السلام. ولقد شاركت فيجي في عمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٧٨، وهي فخورة بارتباطها بالأمم المتحدة، ولا سيما إدارة عمليات حفظ السلام. والحقيقة هي أن القوات العسكرية الفيجية، منذ بدء مشاركتها في حفظ السلام، أرست سمعة لكفاءتها المهنية ومهارتها وعلاقتها بالمجتمعات المحلية في مناطق عملها.

وقد استاءت فيجي مما يبدو قراراً أحادياً من جانب الأمم المتحدة لحرمان بلدنا من أي عمليات جديدة لحفظ السلام. وحتى يومنا هذا، لم نستطع الحصول على رد واضح ومقبول من المنظمة بشأن هذه المسألة. وآمل أن تتعامل الأمم المتحدة بعدل وإنصاف مع البلدان المساهمة بقوات.

وبصفتنا عضو في الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال حفظ السلام، فإنه سيتم تدعيم خبراتنا وإثراؤها بميثاقنا الشعبي وخريطة الطريق إلى الانتخابات. وهاتان الوثيقتان توضحان بجدارة القيم الإيجابية للحوار والمشاركة الحقيقيين. ونعتقد أنه يجب علينا أن نركز على أساس من الصبر والاحترام لجميع الآراء، إذا أردنا تحقيق السلام الحقيقي والأمن والتنمية في بلدنا.

وفيجي، شأنها شأن معظم الدول الجزرية الصغيرة، تعتبر التهديد الذي يفرضه تغير المناخ تهديداً سيقوّض السلم والأمن الدوليين. فأرواح بشر حقيقيين في أماكن حقيقية معرضة للخطر. كما يجري تهديد البقاء المستقبلي لأجيال حقيقية، واستمرار ثقافات حقيقية وأمن الانتماء إلى وطن حقيقي.

حازما بالتخلص من جميع السياسات والقوانين غير المنسجمة مع واجباتنا الدولية. ونتمنى أن نبنى لشعبنا مستقبلا جديدا وأكثر إشراقا، يقوم على المساواة والكرامة والاحترام.

وإننا نسعى إلى تفهم الجمعية العامة ومجتمع الأمم المتحدة، فضلا عن دعمهما لتحقيق أحلامنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية جزر فيجي على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب العميد يوساسا بينيراما، رئيس وزراء جمهورية جزر فيجي، من المنصة.

خطاب السيد كارلوس غوميس جونيور، رئيس وزراء غينيا - بيساو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية غينيا - بيساو.

اصطحب السيد كارلوس غوميس جونيور، رئيس وزراء غينيا - بيساو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني جدا الترحيب بدولة السيد كارلوس غوميس جونيور، رئيس وزراء جمهورية غينيا - بيساو، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد غوميس (غينيا - بيساو) (تكلم بالبرتغالية): وقدم الوفد النص الإنكليزي: إن عبارتي الأولى هي التهنئة للسيد علي عبد السلام التريكي على انتخابه لرؤس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. ولعرفتنا بمهارته وخبرته الدبلوماسية الواسعة، فإننا مقتنعون بأن هذه الدورة ستُتوج بالنجاح. وبلدي، غينيا - بيساو، الذي يقيم علاقات ممتازة من الصداقة والتعاون مع بلده، ليبيا، يرحب بانتخابه ويطمئنه إلى تعاوننا الأخوي أثناء فترة ولايته.

جوي عالمي يقل عن ٣٥٠ جزءا في المليون؛ ثم حصر ارتفاع درجات الحرارة إلى أقل من ١,٥ درجة مئوية فوق المستوى قبل الصناعي بحلول عام ٢٠٢٠. وأود أن أؤكد أن ذلك في الحقيقة هو الحد الأدنى من خفض المستوى الذي يتيح لنا أن نعالج التأثيرات التدميرية لتغير المناخ، التي نواجهها حاليا.

وعدم القدرة على تحقيق هذه الأهداف سيجعل إمكانية الخطر عالية بصورة مذهلة على أضعف الفئات. والتفاوض بشأن هذه الأهداف يعني التفاوض بشأن أرواح الملايين. والتفاوض القائم فيما يتعلق بمدى مواطن ضعفنا وقدرتنا على تخفيف التكاليف مقابل إسهامنا في تغير المناخ، فرّق وجهات نظرها، وأضعف قوتنا الجماعية في التعامل مع هذه المسألة العالمية. وتزداد هذه الظروف غير المتكافئة تعقيدا بسبب المصالح السياسية والاقتصادية المتضاربة للدول. ومن المفهوم أن القرارات والمواقف تقوم على أساس المصالح الوطنية الذاتية، التي تحظى بأولوية أعلى من مبادئ المساواة والمسؤولية في معظم الحالات.

تلك هي الاختلافات التي رفعت مستوى التحديات التي نواجهها حاليا كمجتمع دولي، في التوصل إلى اتفاق دولي ملزم، يستجيب للحاجة الأساسية القصوى الراهنة للعالم: وهي بقاؤه.

وتأمل فيجي إيجاد الإرادة السياسية الطيبة والتسوية على الطريق إلى كوبنهاغن، وأن يتوافر قريبا المسرح اللازم لنظام عادل وفعال وطموح لتغير المناخ، يضمن مستويات خفض بارزة في انبعاثات الكربون، وإيجاد نظام مالي يدعم احتياجات التكيف والتخفيف لكل بلد، ولا سيما أضعف البلدان.

إن حكومتي ملتزمة بالنهوض بالمبادئ والقيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الاتفاقيات الأخرى للأمم المتحدة. ونحن ملتزمون التزاما

البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، فضلاً عن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، اللذين أتاح دعمهما الثابت لحكومتني أن تركز تقدماً جوهرياً في تطبيع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنمية. كما أودّ إبراز الدعم الكبير الذي قدّمه الاتحاد الأوروبي أثناء الفترة الصعبة التي مرّنا بها. وبالإضافة إلى ذلك، أودّ أن أشكر الأشقاء في مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية على التزامهم وتضامنهم المتواصلين.

إن حالة الأزمة الأخيرة في غينيا - بيساو أدّت إلى اغتيال رئيس الدولة ورئيس هيئة أركان القوات المسلحة الغينية. وقد أذهل هذان الحداثان المساويان المجتمع الغيني والمجتمع الدولي بأكملهما وسببا صدمة لهما. وكشفا هشاشة سيادة القانون ومواطن ضعف جهاز الدفاع الوطني والجهاز الأمني لدينا.

وبالإضافة إلى إدانة هاتين الجريمتين بشدة، أمرت الحكومة فوراً بتشكيل لجنة لتمكيننا من إيجاد الحقيقة وإلقاء القبض على المرتكبين المسؤولين. ومنذ ذلك الحين، وبالنظر إلى شواغل حكومتنا بشأن الموضوعية والشفافية وسرعة العملية، فقد طلبت من الأمين العام أن يُجرى تحقيقاً دولياً برعاية الأمم المتحدة. واستجابة لهذا الطلب، وبالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن، حثّ الأمين العام الحكومة على مواصلة تحقيقها الخاص بها في هاتين الجريمتين، لكنه عرض التدخّل مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، لتقديم الدعم التقني والمالي وأنواع الدعم الأخرى التي قد تكون ضرورية. وفي أعقاب تلك الاستجابة من الأمين العام، أرسلت الحكومة طلبات دعم إلى تلك المنظمات، لكنها لم تتلق استجابة حتى الآن. وهي تتطلع بصدق إلى أية مساعدة يمكن أن يعرضها الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

وأود أن أهنئ الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، وأن أعرب له عن تقدير غينيا - بيساو على أدائه وتفانيه في الإدارة الناجحة لأعمال الدولة الثالثة والستين. كما أود أن أشكر الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على تقريره الشامل بشأن أنشطة منظمنا، وعلى العمل المتميز الذي قام به لضمان توطيد السلام والتنمية في جميع أرجاء العالم. وأود، بشكل خاص، أن أهنئ السيد التريكي على عقده اللقاء الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ في ٢٢ أيلول/سبتمبر، كمدخل إلى مؤتمر كوبنهاغن المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر.

وبعد ستة أشهر على الأزمة الناجمة عن اغتيال رئيسنا، استعدنا الحالة الدستورية السوية، وأصبحت أجهزة سلطة الدولة في وضع يمكنها من أداء الدور الذي يوكله إليها الدستور. وقد نصّبنا للتو رئيساً جديداً، هو فخامة السيد ملام باكاي سانها، الذي انتُخب ديمقراطياً في انتخابات اعتُبرت حرة ونزيهة وشفافة لدى جميع الأحزاب السياسية والمرشحين والمراقبين الدوليين.

ولدى الحزب الذي لي شرف ترؤسه، وهو الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا - بيساو والرأس الأخضر، أغلبية مؤهلة في البرلمان وفي حكومة شاملة، ورئيس الجمهورية الحالي من أفرادهم. ولم يسبق لبلدي أن حظي في تاريخه بهذه الظروف العظيمة المؤاتية للاستقرار. فقد هيأنا بذلك الشروط اللازمة لتنفيذ الإصلاحات التي يحتاج إليها البلد بصورة ملحّة جداً، ولا سيما إصلاح الإدارة العامة، مع تركيز خاص على قطاعي الدفاع والأمن، فضلاً عن إصلاح المالية العامة واللامركزية وتحديث جهاز الدولة.

وفي هذا الصدد، أودّ أن أبرز دور المنظمات دون الإقليمية ومساهمتها، ومنها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ومجموعة

وبخاصة لدى مواجهة مسائل مصيرية تعصف بالمتجمع كله. وإدراكاً من الحكومة لهذه الحقائق، فقد أجرت مناقشة مائدة مستديرة في برايا، الرأس الأخضر، في أيار/مايو الماضي، لتقييم تقييماً مشتركاً برنامج الإصلاح المقترح لقطاعي الدفاع والأمن، بمساعدة شركائنا في التنمية، والأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. ويمكن لمواصلة برنامج الإصلاح في القوات العسكرية والأمنية، التي يُخطط في إطارها لإنشاء صندوق خاص للمعاشات التقاعدية، مصمّم خصيصاً لمعالجة هذه المسائل، أن تُسهم في حلّ تلك المشاكل مرة واحدة وإلى الأبد.

لقد اختتمت حكومتنا للتو تقييماً شاملاً لاستراتيجيتنا الوطنية للحدّ من الفقر. وقد أتاحت لنا نتائج هذا التقييم أن نستنتج أنه يجب علينا أن ندعم عملنا على جميع المحاور التي تحدد تلك الاستراتيجية. كما أنّها مكّنتنا، بعد تفكير متبصّر، أن نقرر أن العقبة الكبرى أمام تنمية بلدنا تكمن في قطاع الطاقة. واستنتج أنّ الأولوية الأولى ينبغي أن تكون إعداد خطة للطاقة تحلّ هذه المشكلة حلاً حاسماً. لذا، فإننا نوّد أن نستخدم هذا المنتدى لكي نطلب من شركائنا في التنمية أن يُجروا الاستعراض المؤقت لاستراتيجيتنا للحدّ من الفقر، ولبرامجها الخاصة، في أسرع وقت ممكن، بحيث يمكننا أن ننظّم مع شركائنا مائدة مستديرة لمعالجة الحاجة إلى تدعيم برامج التعاون التقني والاقتصادي والمالي مع بلدنا. وهذه المائدة المستديرة التي نوّد أن ننظّمها تحت عنوان "المصالحة والتنمية"، ستأخذ في الحسبان الاتجاه الاستراتيجي الجديد الذي ينادي به مجلس الأمن، مع تحويل الوجود الحالي للأمم المتحدة في غينيا - بيساو إلى بعثة متكاملة اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

وأعتقد أنني في وضع يمكنني من القول إننا سنكون أفضل قدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي حدّدتها

ونوّد أن نستفيد من وجودنا في نيويورك للحوار مع جميع هذه المنظمات، لضمان هئية الظروف التي تعطي ديناميكية جديدة لأعمال لجنة التحقيق، ونعتبر بلوغ هذا الهدف شرطاً أساسياً، لضمان العدالة الحقيقية، وللإسهام في توطيد السيادة الديمقراطية للقانون، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ونغتنم هذه الفرصة من هذه المنصة، لنؤكد مجدداً، تأكيداً ثابتاً وواضحاً، أننا ضد الإفلات من العقاب. ولن نكون طرفاً فيه، ولن نعطي ملاذاً آمناً لأي نوع من الجريمة. لذا، يمكنني أن أطمئنكم أن حكومة غينيا - بيساو ستفعل كل ما في وسعها لهئية الظروف أمام اللجنة للقيام بعملها بصورة سلمية وشفافة وموثوقة.

إن هذين الحدثين أثارا أزمة خطيرة في بلدي، أدّت إلى تغيير جذري في أولويات سياسة الحكومة - وبالتحديد، بات من الضروري إجراء انتخابات رئاسية. ولكن على الرغم من خطورة الحالة، كانت استجابة المؤسسات سريعة وإيجابية. فقد تولّى رئيس الجمعية الوطنية الشعبية رئاسة الجمهورية مؤقتاً، كما هو وارد في الدستور، وحُدّد فوراً موعد لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وفقاً لعهد التفاهم بين الأحزاب السياسية.

وقد تميّزت ولاية الرئيس المؤقت، التي انتهت مؤخراً، بتعزيز حوار بناء وصريح بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، مع تركيز خاص على توضيح الأهداف من إصلاح قطاع الدفاع والأمن، الذي يشكل ركناً أساسياً للسلام والاستقرار في البلاد.

وفي غينيا - بيساو، كان إنشاء القوات المسلحة قبل إقامة الدولة نفسها، وقد ورثت الأخيرة عبئاً من المشاكل المعقّدة في أعقاب الكفاح المسلح من أجل التحرير الوطني. وشأنها شأن البلدان الأخرى ذات الماضي المماثل، لم يكن من السهل لها التغلّب على المشاكل المرتبطة بهذه الحالة،

إلغاء الديون بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وأودّ أن أعرب علانية عن تقديرنا لرؤساء دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وأنغولا ونيجيريا، وقائد ومرشد الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى، فضلاً عن مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والاتحاد الأوروبي، على دعمهم في تغطية عجز ميزانيتنا، مما أسهم إسهاماً كبيراً في أجواء السلام التي نعيشها اليوم. وعلاوة على ذلك، ننوّه بوجود جنوب أفريقيا والبرازيل والهند، التي ما انفكت تسهم بشكل بارز في تخفيف نواقص الأغذية في بلدنا من خلال برنامج الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

وأودّ أن أطمئن الجمعية العامة إلى أننا، في هوضنا بمسؤوليتنا لحكم غينيا - بيساو، سنناضل لكي نبقي جديريين بالثقة والدعم اللذين منحنا إياهما المجتمع الدولي. وسنفعل كل ما في وسعنا لتمكين غينيا - بيساو من قطع أشواط نحو التنمية ورفاه شعبها.

وفي رأينا أنه ينبغي لشعب غينيا - بيساو نفسه أن يسعى إلى حل مشاكله الداخلية، وبخاصة تلك الناجمة عن المسائل الاجتماعية والسياسية والعسكرية. لكن على المرء أن يدرك أن أسباب تكرار المسائل الدورية في بلدنا ليست بطبيعتها محلية وحسب. فهناك عوامل منها الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات بشكل خاص، أسهمت في تفاقم الحالة في غينيا - بيساو.

وبالاستفادة من مواطن قصورنا في مراقبة الحدود البحرية والبرية، وفي هياكلنا الإدارية الضعيفة في بعض المناطق، وباستخدام وسائل معقدة، أدخلت مجموعات معينة المخدرات إلى بلدنا بدعم من أشخاص نافذين في جهاز الدولة.

الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بتوطيد السلام والاستقرار في بلدنا، بالعمل ضمن هذا الإطار بدون أنانية، وبالموارد التي نحصل عليها.

إننا بارتياح نرحب بسياسة الرئيس أوباما تجاه أفريقيا، كما أوضحها مؤخراً أثناء زيارته بعض البلدان الأفريقية، ونشجعها؛ فهي تُظهر اهتماماً باستقرار منطقتنا دون الإقليمية، واستقرار العالم أجمع، وتخصّص اهتماماً أكبر لتعزيز التنمية. كما نرحب بارتياح أيضاً بمبادرات السلام الجارية تحت رعايته في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن ترحيبنا بسياسة إدارة الولايات المتحدة تجاه كوبا؛ ونأمل أن يُرفع الحظر على كوبا في المستقبل القريب.

لقد دأبنا، لسنوات عديدة، على مطالبة شركائنا في التنمية ببرنامج لما بعد الصراع في غينيا - بيساو. فلا ينبغي أن يُترك لمصيره بلد مثل بلدنا، لديه هذه النواقص الحادة، في ضوء العواقب القاسية للصراع السياسي - العسكري للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، التي لا تزال تؤثر على القطاعات الاقتصادية - الاجتماعية لغينيا - بيساو. وهذا البلد الذي امتلك ذات يوم احتياطياً من العملة الأجنبية يكفي لتغطية قيمة الواردات فترة ستة أشهر، والذي دفع أجوراً منتظمة لموظفي دولته، لا يستطيع بعد الآن الوفاء بالتزاماته بسبب الحرب. لذا، فإنني سعيد سعادة خاصة بموقف مصرف التنمية الأفريقي، الذي حوّل جزءاً هاماً من الموارد المالية المتوافرة لغينيا - بيساو إلى هبات، تفهّم منه لاحتياجات بلدٍ خارج من صراع. وبالمثل، نرحب بقرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤخراً، المتعلق بالتفاوض واستخلاص برنامج لما بعد الصراع مع حكومتنا، التي ستضم قريباً إلى مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو، الذي سيوثّق التعاون مع شركائنا الرئيسيين في التنمية. ونأمل لهذا المستوى الجديد والديناميكي من التعاون أن يمكننا من الاستفادة من مبادرة

وإنني أترك هذه المنصة ولدي تعبير خاص عن امتناننا لجميع أولئك الذين أسهموا في هذا التطبيع، مع تنويه خاص، إذا سمحتم لي، بجميع أعضاء فريق الاتصال، والفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو، الذي انتهت ولايته مؤخرا، وبجميع أعضاء مجلس الأمن، فضلا عن الأمين العام ومثله في غينيا - بيساو.

لكن بناء غينيا - بيساو مسألة ومزدهرة لجميع أبنائها، وهو ما سنناضل بكل قوتنا لتنفيذه، قد يكون أسمى تعبير عن التقدير من جانبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية غينيا - بيساو على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد كارلوس غوميس جونيور، رئيس وزراء غينيا - بيساو من المنصة.

خطاب الأونورايل راتناسيري ويكرامانيكي، رئيس وزراء جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

اصطحب الأونورايل راتناسيري ويكرامانيكي، رئيس وزراء جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني جدا الترحيب بدولة الأونورايل راتناسيري ويكرامانيكي، رئيس وزراء جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ويكرامانيكي (سري لانكا) (تكلم باللغة السنهالية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): يسرني جدا أن

إن حكومتي ملتزمة بالمشاركة في جميع البرامج والمبادرات المعتمدة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، لأننا مقتنعون بالحاجة على إيجاد آليات للتنسيق ودعم مكافحة هذه البلاغات.

ونحن مستعدون لاختبار إمكانية مشاركة قوات أجنبية في بلدنا في بعثات مراقبة مشتركة، ترصد حدودنا البرية والبحرية فضلا عن مجالنا الجوي، بغية القضاء على الجريمة المنظمة وجميع أشكال الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، من أراضي غينيا - بيساو أو عبرها.

وأود أن أذكر أمام الجمعية التراممي، بصفتي رئيس الوزراء ورئيس الحزب التاريخي الذي أسسه أميلكار كابرال، وهو الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، بأن أناضل لوضع بلدي على مسار السلام والمصالحة الوطنية والتنمية. وسنحترم جميع الالتزامات التي تعهدت بها حكومتي، سواء كانت متعلقة ببناء السلام، أو حوار السياسة العامة، والحد من الفقر وتهيئة الظروف المواتية للنمو الاقتصادي ورفاه الشعب الغيني.

وأطالب المجتمع الدولي وشركاءنا في التنمية، الذين يؤمنون بتصميمنا على إنهاء دورات الأزمات والصراعات المتكررة في غينيا - بيساو، لتوفير فرصة جديدة أمام بلدنا من أجل شراكة حقيقية لمصلحة التنمية المستدامة.

وأود أن أشكر جميع أصدقاء غينيا - بيساو وشركاءها على تضامنهم ودعمهم. ويمكنني أن اطمئن الجمعية على أننا لن ندخر أي جهود ولن تمنعنا أي عوائق من توطيد السلام والاستقرار السياسي، وتعزيز الوحدة الوطنية في غينيا - بيساو، وتهيئة ظروف معيشية أفضل للشعب الغيني.

ماهيندا رجباكسا، كان الأمين العام بان كي - مون أول شخصية رفيعة المستوى تزور سري لانكا.

ومع هزيمة الإرهابيين في أيار/مايو هذا العام، تم تحرير نحو ٢٩٠ ٠٠٠ مدني في إقليم فاني من قمعهم طوال عقود. وكانت إحدى أولى أولوياتنا بعدئذ تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة لأولئك المدنيين المشردين، وضمان عودتهم الآمنة والطوعية والكرامة إلى بيوتهم على المدى البعيد.

وفي الوقت الحاضر، يجب أن ترتقي رعاية شعبنا في المواقع الانتقالية المؤقتة إلى المستويات التي تلي طموحاتنا العالية، فضلا عن المعايير الدولية المقبولة. وقد جرى تيسير هذه المهمة بالمساعدة التي تلقاها من وكالات الأمم المتحدة، ومن الشركاء والمانحين الدوليين وفي المجتمع المدني المحلي. فهناك أكثر من ٥٤ وكالة تشاركنا العمل بنشاط في قرى الرعاية هذه. وهي مزودة بمرافق منها المدارس والمصارف ومكاتب البريد ومراكز الرعاية الصحية لتلبية احتياجات المدنيين المشردين، بالإضافة إلى توفير الغذاء والمأوى الانتقالي لهم. وفي الحقيقة، إن الأطفال الذين أنكر الإرهابيون عليهم التعليم يتعلمون الآن، للمرة الأولى، القراءة والكتابة في تلك المواقع.

وتؤكد الحكومة عزمها الثابت على التوطين الاجتماعي سريعا للأشخاص المشردين داخليا، بالتعاون مع شركائنا الدوليين. وقد تعلمنا في هذا الصدد دروسا قيمة من تجاربنا الماضية. ففي سياق ما بعد تسونامي وبرامج التوطين الاجتماعي الناجحة، التي تم تنفيذها في شرق البلاد في السنتين الماضيتين، على السواء، أدركنا أنه يجب عدم فرض وتيرة التوطين، إذا أريد له أن يكون آمنا ومستداما حقا على المدى البعيد. فعلى سبيل المثال، وخلافا لكل المعايير الإنسانية المعتمد، زرع المتمردون الإرهابيون، بشكل عشوائي، ألغاما

أهنئ السيد على عبد السلام التريكي على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، وسري لانكا تقدم له تعاونا كاملا، بحيث يمكننا أن ننجز بفعالية العمل الموكل إلينا.

لقد حدثت تطورات بارزة في سري لانكا منذ خاطب رئيس بلادي ماهيندا رجباكسا الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة في السنة الماضية. وإني آخذ الكلمة هذه السنة بأمل وتفاؤل متجددين لبلدي.

ففي أيار/مايو ٢٠٠٩، نجحت سري لانكا في دحر بلاء الإرهاب الوحشي بعد نحو ثلاثة عقود من الصراع الذي فرضته علينا جماعة نمور تاميل إيلاي للتحرير، وهي إحدى أشرس المنظمات الإرهابية المعروفة لدى المجتمع الدولي. ولم تكلفنا عملياتنا الأخيرة لمكافحة الإرهاب بمجموعها سوى ٢,٨ بليون دولار، بالمقارنة مع عمليات أخرى لمكافحة الإرهاب في أماكن أخرى، تكلف أكثر من ذلك بكثير.

وفي زمن أقر فيه المجتمع الدولي جماعيا أن الإرهاب يهدد جوهر أسس الأمن العالمي والوطني، لن تقتصر فائدة نجاحنا في دحر الإرهاب على شعب سري لانكا، ولكنها ستشمل جميع شركائنا المحبين للسلام في المجتمع الدولي.

لقد دخلنا اليوم مرحلة التطلع إلى الأمام بعد الصراع، معترفين في الوقت نفسه بالحاجة الماسة إلى معالجة ندوب الماضي وتحدياته التي لم تتم معالجتها. وفي نصرنا الاستثنائي على الإرهاب، نحن ممتنون للمساعدة والتشجيع والتعاون الذي قدمته لنا الدول الصديقة، ونسعى إلى تفهم مماثل في تنفيذ انتقال ثابت ومستقر من إنهاء الصراع إلى ضمان السلام والأمن الدائمين.

ولقد تشاركنا آمالنا وشواغلنا مع الأمم المتحدة. ومع انتهاء الصراع، وبدعوة من رئيس جمهوريتنا، السيد

ومع انتهاء الصراع، وللمرة الأولى في عقود عديدة، توازنت سري لانكا باستخدام طاقتها البشرية والسياسية والاقتصادية الكاملة لتحسين حياة شعبنا. وقد أعرب المانحون والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية عن ثقتهم في خططنا لإعادة الإعمار والتنمية بتقديم مساهمات هامة. وبعد مرور سنوات عديدة، بدأت المنطقة الشرقية بالإسهام في الاقتصاد الوطني، في إطار برنامج النهضة الشرقية. وأطلق الرئيس رجاكسا هذا العام برنامج ودّاكين وسانثام، لبناء اقتصاد قوي وحديث في المنطقة الشمالية. وتجري إعادة حياة المدنيين إلى الحالة السوية باستعادة سبل العيش السابقة، ومنها المزارع ومصائد الأسماك. كما يجري نقل الأفراد والمنتجات من شمال البلاد وشرقها عبر شبكات طرق وسكك حديدية، لم يكن ممكنا الوصول إليها سابقا، بما ييسر اتصال الناس بالناس ودمج اقتصاد الشمال باقتصاد بقية أنحاء البلاد. وتجري إعادة إنشاء مراكز الشرطة، والمحاكم والمدارس والبنى الأساسية.

وانتهاء الصراع يتيح لنا فرصة تاريخية لمعالجة مظالم وطموحات جميع المجتمعات المحلية في تسريع حل سياسي طويل الأجل. وفي إطار عملية لجنة ممثلي جميع الأطراف، تتطلع الحكومة إلى الأمام بدرجة عالية من الثقة، للحصول على توافق بين جميع شرائح الطيف السياسي، بشأن الاقتراحات المنظورة في هذا الصدد. والحل الذي سينجم عن هذه العملية، والذي سنعرضه على جميع المجتمعات المحلية، يجب أن يكون إنتاجا وطنيا. وتكملة للحل السياسي الطويل الأجل، المنظور من خلال عملية لجنة ممثلي جميع الأطراف، أطلق الرئيس رجاكسا لجنة جميع الأطراف للتنمية والمصالحة. ويعكس هذا المنتدى التزام الحكومة بالنهج التعددي والشامل لمعالجة تحديات ما بعد الصراع.

إن موضوع مناقشة هذا العام هو "الاستجابات الفعالة للأزمات العالمية - دعم التعددية والحوار بين

أرضية ومنتجرات أخرى في كل منطقة مأهولة بالمدنيين في الشمال. وعملية نزع الألغام، التي تستغرق وقتا طويلا وتستلزم دقة بالغة، هي قيد التنفيذ الآن. ومن منظور آخر، لا يجوز، ولا يجب التنازل عن الاستقرار والأمن اللذين استعدناهما بتكلفة بشرية باهظة، وبخاصة أن هناك عددا كبيرا من الكوادر السابقة لنمو تاميل إيلام للتحرير، باعترافها الشخصي، تواصل الاحتلاط بالأشخاص المشردين داخليا.

وفي أعقاب الصراع، لا يمكن للسلام أن يدوم بدون مصالحة. وقد وضعنا موضع التنفيذ أساسا واسعا وشاملا للسلام والأمن على المدى البعيد، يشمل إعادة الإعمار، والتنمية، والتمكين السياسي والمصالحة. وسري لانكا ملتزمة بالامتثال لواجباتها الدولية في مجال حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية، وستتخذ المزيد من التدابير المحلية الهادفة إلى المصالحة في ضوء الدروس المستفادة، وفي أقل من ثلاثة أشهر بعد الصراع في آب/أغسطس، أحرزنا تقدما بارزا. فللمرة الأولى في أكثر من عقد من الزمن، أجريت انتخابات حكومية محلية في الشمال، خالية تماما من أي عنف وترهيب. وستستعاد الديمقراطية في كل منطقة قمع فيها الإرهابيون المعارضين في الماضي، ويُعاد تنظيم العمليات الانتخابية، بما يشجع القيادات المحلية على الظهور.

ويجب علينا تمكين أولئك المتضررين بالصراع من العيش في حياة مثمرة، واستئناف دورهم كجيران ومواطنين متتجين. فممارسات الإرهابيين المقيتة أجبرت الأطفال على الذهاب إلى القتال، باستخدامهم كوادر مقاتلة. وقد أطلق الرئيس ماهيندا رجاكسا شخصا حملة وطنية بعنوان "أعيدوا الطفل"، وهناك برنامج إعادة تأهيل مكثف قيد التنفيذ، لتوفير انطلاقات جديدة للأطفال المقاتلين سابقا. وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمانحين، وضعنا موضع التنفيذ إطارا وطنيا لإعادة إدماج المقاتلين السابقين.

حلول إقليمية فضلا عن الحلول العالمية التي يمكنها أن تعالج تلك المسائل بكفاءة.

تتطلب المشكلات ذات الطابع العالمي، مثل مشكلة الإرهاب، بتدخلاتها العابرة للحدود الوطنية، استجابة دولية عاجلة وفعالة. وكما أظهرت تجربتنا في سري لانكا، فإن الطابع العابر للحدود للأنشطة الإجرامية التي تقوم بها المجموعات الإرهابية، مثل منظمة نمور تاميل إيلاام للتحرير، يتطلب أن تكون عمليات مكافحة الإرهاب في جبهات القتال مدعومة بتدابير للتعاون الدولي متفق عليها وجيدة التنسيق وموجهة ضد الشبكات الإجرامية المتعددة الأوجه للمنظمات الإرهابية.

شغلت السيدة آيتوموفا (كازاخستان)، نائبة الرئيس، مقعد الرئاسة.

نحن ندرك أن الكثير من الدعم المالي الذي استخدمته منظمة نمور التاميل للتدمير في سري لانكا كان يأتي من مصادر خارجية، خاصة من الشبكات الضاربة بجذورها في البلدان المتقدمة النمو. لقد وُفّرَ مَنْ يُطلق عليهم ممثلو نمور التاميل في ما وراء البحار، ومنظمات الواجهة التي يستخدمونها، الأموال والأسلحة عبر سلسلة معقدة من الأنشطة الإجرامية، تراوحت ما بين تمويل الإرهاب، إلى غسل الأموال، وشراء الأسلحة، والتجارة غير المشروعة، وغيرها من أنشطة الجريمة المنظمة، مثل تهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، وكلها أنشطة يرتبط بعضها ببعض.

ومع أن منظمة نمور التاميل آخذة في التقلص بسرعة، فإن بقايا شبكاتها لا تزال تمارس تلك الأنشطة حتى اليوم. وبالرغم من أننا نجحنا في إلحاق الهزيمة بالإرهاب في سري لانكا، فنحن نظل نحث أصدقاءنا وشركاءنا في المجتمع الدولي على توخي اليقظة، والاستمرار في اتخاذ الإجراءات

الحضارات من أجل السلام والأمن والتنمية الدولية". وقد أنشئت الهيكلية المتعددة الأطراف للأمم المتحدة منذ ٦٤ عاما، لتوفير استجابة جماعية للمسائل العالمية، بغية تحقيق السلام والأمن والتنمية. ونتيجة للعديد من العوامل، بما فيها العولمة المتسارعة في العقود الأخيرة، فإن التحديات التي نواجهها اليوم معقدة ومتداخلة، وتتطلب نهجا شاملا ومتضافرا وجماعيا.

ولا يمكن لدولة واحدة بمفردها أن تجابه هذه التحديات. لذا، يجب دعم التعددية لمجابهة الأزمات العالمية المعاصرة، ومنها الإرهاب، والأزمة المالية العالمية، والعواقب السلبية لتغير المناخ، وأمن الغذاء والطاقة، فضلا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن بحاجة إلى اتخاذ التدابير الضرورية لضمان أن يكون أثر العولمة منصفًا وشاملا ومستداما. وليست التعددية ذات صلة بجدول أعمال الأمم المتحدة، الذي لا يستجيب إلا لمطالب أقلية من الدول القوية، ولكنها تتصل أيضا بمصالح الأغلبية العاجزة. ومن المُحتم احترام المبدأ المبين في المادة ٢ (٧) من الميثاق - بأنه ينبغي للمنظمة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول. فالميثاق يجب أن يكون معيارنا الإرشادي، لأنه هو الذي يُيقينا معا. ويجب احترام عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في جميع الأوقات.

وفي منطقتنا بالذات، منحت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، التي تترأسها سري لانكا حاليا، صوتها لعدة مسائل ذات أهمية عالمية تؤثر على منطقتنا. ومن بين هذه المسائل الإرهاب، وأثر الأزمة الاقتصادية العالمية وتغير المناخ، فضلا عن الأمن الغذائي، التي تشكل مصدرا رئيسيا لقلق خمس البشرية، الذين يعيشون في بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ونحن في منطقة الرابطة سنواصل العمل في كل منتدى عالمي، بما في ذلك الأمم المتحدة، لإيجاد

وأود في هذا السياق تحديداً أن أركز على الحاجة الملحة للفراغ من المفاوضات الجارية حالياً بخصوص مسودة الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب. لقد آن الأوان للتوصل إلى صيغة نهائية للمسائل العالقة، وللتحلي بالإرادة السياسية الضرورية لإقرار هذه الاتفاقية بدون إبطاء.

وبما أن سري لانكا تشغل رئاسة لجنة الأمم المتحدة المختصة المعنية بتدابير القضاء على الإرهاب الدولي، فإنها ستظل ملتزمة ببذل أقصى الجهود من أجل الوصول إلى توافق بشأن مسودة الاتفاقية الشاملة؛ كما تتطلع قدماً إلى أن تجد الدعم الكامل من كل الدول الأعضاء في هذا العمل المهم.

إننا نواجه اليوم أعظم تحدٍ لاقتصاد العالم في العصر الحديث. فالأزمة المالية العالمية، التي تعود جذورها إلى البلدان المتقدمة النمو، سيكون لها تأثير طويل المدى على حيوات الناس في البلدان النامية. ومن خلال اتباع سياسات تتميز بالحذر، استطاعت سري لانكا أن تقلل تأثير الأزمة على النظام المالي المحلي إلى أدنى حد ممكن، وأن تحافظ على نسبة نمو عام إيجابية طوال فترة الأزمة.

وينبغي أن يتجاوز هدفُ التعافي من الأزمة مجرد إعادة الاستقرار إلى اقتصادات البلدان المتقدمة ليشمل التصدي لأزمة أعمق في التنمية ترتبت على البلدان النامية. إن خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية يجب أن يجري تنفيذها عاجلاً بدعم من المؤسسات المالية الدولية والاقتصادات المتقدمة. لقد كشفت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عن الحاجة إلى إنشاء هيكل رقابية متعددة الأطراف تتمتع بالشفافية لتتولى توجيه دفة الاقتصاد العالمي.

لقد حدد إعلان الألفية عام ٢٠١٥ ليكون التاريخ المستهدف لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية؛ وها نحن نقرب

ضد الأعمال غير المشروعة التي تقوم بها المنظمة على أراضيهم.

ونحن ندرك أن بعض منظمات الواجهة هذه تستغل المشاعر الإنسانية النبيلة فتقوم بالتنكر في شكل منظمات إنسانية غير حكومية أو تلجأ إلى التغلغل في هذه المنظمات. وتتوجه بالشكر لشركائنا في المجتمع الدولي الذين اتخذوا إجراءات للكشف عن هذه المنظمات.

يتطلب التهديد الواقع على الأمن البحري، جراء نقل شحنات كبيرة من المعدات المعقدة والبضائع القاتلة بهدف توفير الدعم اللوجستي للمجموعات الإرهابية، انتباهها عاجلاً. وخلال السنوات الأخيرة، شهدت سري لانكا أشكالا من الإرهاب البحري لا مثيل لها في خطورتها. وقد تصدى أسطولنا البحري لما يمكن اعتباره مستودعات حقيقية عائمة من الأسلحة والذخيرة، ونجح في وقف حركتها، بعد أن كانت تهدد، على نحو خطير، بتقويض الأمن والاستقرار في بلدنا وفي منطقتنا.

وعلى المستوى العالمي، تستدعي هذه الظاهرة مراجعة القوانين الحالية الخاصة بالصعود على السفن في أعالي البحار وتفتيشها. ونحن بحاجة إلى إطار قانوني شامل يكفل التصدي لكل جوانب سلامة الملاحة البحرية وأمنها، ويعكس من الشواغل ما هو أوسع من تلك المتعلقة حالياً بأسلحة الدمار الشامل. إن من شأن ذلك أن يمثل إسهاماً متميزاً لضمان السلم والأمن الدوليين.

إن اتساع نطاق هذه الأنشطة الإرهابية، وتأثيرها المدمر على أمن الدول واستقرارها، ينبغي أن يوقظ الدول كافة لتتدارس، بجدية وعلى نحو عاجل، أهمية الوصول إلى توافق دولي بشأن إطار معياري شامل للتعاون والتضامن الدوليين من أجل مكافحة الإرهاب تحت مظلة القانون الدولي.

إلى ذلك، نحن بحاجة إلى اتخاذ تدابير لمواصلة المبادئ الأربعة التي صاغها الرئيس أوباما باعتبارها من الركائز المهمة بالنسبة لمستقبلنا.

ويؤمن وفدي بأنه تقع على الأمم المتحدة، وعلى هذه الجمعية على وجه الخصوص، مسؤولية رئيسية، بنص الميثاق، في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وما يبعث على القلق، في هذا السياق، أن تظل الصراعات المتعددة بلا حلول في مختلف أنحاء العالم.

ومما حيب أملنا أنه لم يحدث إلا تقدم طفيف في تنفيذ مقررات الجمعية العامة بشأن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في التمتع بدولته، وبشأن تحقيق الحل القائم على مبدأ الدولتين بحيث تستطيع إسرائيل وفلسطين العيش جنباً إلى جنب في سلام وانسجام. لطالما دعا الرئيس ماهيندا راجاباكاسا إلى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، عبر وسائل من بينها الاعتراف العملي بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وفي هذا الصدد، فقد بعثت كلمات الرئيس أوباما، في خطابه أمام هذا المجلس، الأمل في نفوسنا.

وتجئ رئاسة التريكي لأعمال هذه الجمعية في وقت حرج. وبوصفنا دولا أعضاء، يتعين علينا أن نحشد إرادتنا السياسية لطرح خلافاتنا جانباً، وأن نعمل معاً، تدفعنا روح التعاون، من أجل الاستجابة بفعالية وبسرعة للتحديات التي تواجهنا. وأجدد ثقة وفدي في الدور القيادي الذي يضطلع به الرئيس التريكي في دفع هذه الجهود.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية للبيان الذي ألقاه للتو.

من ذلك التاريخ. لقد كانت سري لانكا، حتى قبل إرساء أهداف الألفية عالمياً بوقت طويل، في طريقها لأن تنجز الأهداف ذات الصلة في العديد من المجالات.

إن التنمية، بمفهومها الحالي الوارد في أهداف التنمية المتفق عليها عالمياً وأهداف الألفية الإنمائية، تشمل أهدافاً لها علاقة برفاه الناس، بما في ذلك الحرية، والتمكين، وأنماط التوزيع، والاستدامة البيئية. ويتمشى هذا البعد الواسع مع تقاليد الديمقراطية التعددية في سري لانكا، التي كانت من أوائل البلدان النامية وعياً بأهمية الاستثمار في الموارد البشرية، والمساواة بين الجنسين، والتنمية الاجتماعية. إننا عاقدو العزم على تحقيق المزيد من التقدم. ونرحب بالاجتماع الرفيع المستوى الذي يزمع الأمين العام عقده العام المقبل.

وسري لانكا بوصفها دولة جزرية نامية، معرضة بشدة للآثار الضارة للتغير المناخي الناجم عن الإنتاج غير المستدام، وأنماط الاستهلاك في البلدان الصناعية. ويجب استخدام دين الكربون الذي تدين لنا به البلدان المتقدمة في تمويل المساعدات المالية والتقنية التي نحتاج إليها للسير على طريق استدامة صناعاتنا. ويطمح شعبنا، بحكم أنه يعيش في بلد نام، لتحقيق التقدم وبلوغ مستوى أعلى في المعيشة. ونأمل أن نتوصل إلى حصيلة متفق عليها في مؤتمر كوبنهاغن، وذلك وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتفاوتة في آن معاً.

يجب إيلاء إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن أولوية قصوى. ومن رأي وفدي أن يكون هدف عملية الإصلاح هو تقوية التعددية، والديمقراطية، والشفافية، والفعالية، والمساءلة داخل منظومة للأمم المتحدة تتميز بقدر أكبر من الديمقراطية. وبالتزامن مع ذلك، علينا أن نتخذ التدابير التي تكفل السعي لتحقيق المبادئ الأساسية الأربعة الضرورية لمستقبلنا حسبما أعلنتها الرئيس أوباما. وبالإضافة

وما من شك في أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية سوف يسجلها التاريخ باعتبارها حالة بارزة لانهيار اقتصادي عالمي. وقد أعاققت هذه الأزمة بوضوح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما تتوافر للبلدان المتقدمة النمو إمكانات وموارد أكثر للتعامل مع التباطؤ الاقتصادي، تعاني البلدان النامية وطأة خسائر ضخمة في دخلها القومي جراء الهبوط الحاد المتوقع في معدل النمو الاقتصادي نتيجة للانخفاض الكبير في الصادرات التي تعتمد عليها هذه الدول اعتمادا كبيرا، ونتيجة لانخفاض الاستثمارات، وارتفاع معدلات البطالة، ونحو ذلك.

ومن أجل المساعدة في تخفيف آثار هذه الكارثة الاقتصادية والمالية على البلدان النامية، علينا أن نبذل كل ما بوسعنا لاستئناف جولة الدوحة، وصولاً إلى النتائج المرجوة، وإزالة الحواجز التي تعوق التجارة، وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، خاصة بالنسبة إلى السلع الزراعية، وخفض الإعانات الزراعية.

وفي هذا الصدد، تقدر كمبوديا عاليا تعهد مجموعة العشرين في بيتسبيرغ، قبل يومين فقط، بـ "أن تصل جولة الدوحة إلى نتيجة ناجحة عام ٢٠١٠". وفي الوقت نفسه يتعين تفعيل توافق مونتيري بهدف مساعدة البلدان النامية على تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ظل هذه الظروف الرهيبة، نرحب ترحيبا حارا بتعهد قمة العشرين بلندن، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بالتصدي لآثار الأزمة المالية العالمية بضخ ٥٠ مليار دولار لدعم الحماية الاجتماعية، وتخفيف التجارة، واستدامة التنمية في البلدان ذات الدخل المنخفض، علاوة على ضخ ٦ مليارات دولار إضافية مخصصة للتمويل التسهلي والتمويل المرن، في فترة العامين أو الأعوام الثلاثة القادمة، من

اصطحب الأونورابل راتناسيري ويكرامانياسي، رئيس وزراء جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد هور نامهونغ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في حكومة مملكة كمبوديا.

اصطحب الأونورابل هور نامهونغ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في حكومة مملكة كمبوديا، إلى المنصة.

السيد هور نامهونغ (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أود، أولاً أن أضم صوتي إلى المتحدثين السابقين في أن أرف التهئة الحارة للسيد علي عبد السلام التريكي، ممثل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وتحديني الثقة في أن الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة ستحقق تقدماً كبيراً في العديد من المسائل ذات الاهتمام المشترك، بفضل قدراته القيادية، وبوصفه من قدامى المحاربين في الأمم المتحدة.

كما نتوجه بالتحية أيضاً للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، ممثل نيكاراغوا، الذي تولى بنجاح رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

يشعر الجميع بالقلق من عظم التحديات التي تواجه عالمنا اليوم. ومن تلك التحديات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، والتغير المناخي، وانعدام الأمن الغذائي وانعدام أمن الطاقة، وتهديدات الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ويحدوني الأمل في أن تخرج الجمعية، من خلال هذه المداولات، بأفكار جديدة للتعامل مع هذه التحديات العالمية.

على رفاه الناس ومعيشتهم، وعلى تنمية الشعوب حول العالم، دأبت كمبوديا على الوفاء بمجتها من المسؤولية تجاه الاحترار الحراري منذ عام ٢٠٠٣.

لقد بذلنا كل ما في وسعنا لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، من خلال الترويج لمشاريع تقوم على آلية التنمية النظيفة، وتنفيذ برنامج عمل وطني للتكيف مع التغير المناخي.

وقمنا أيضا بتدشين حملة كبرى لإعادة زراعة الغابات في جميع أنحاء القطر، حيث نجحنا في زراعة أكثر من ٤٩ ألف هكتار من الأراضي بالأشجار. علاوة على ذلك، حظرنا تصدير الأخشاب.

وفي هذا السياق، ترحب كمبوديا ترحيبا حارا بمبادرة الولايات المتحدة الأخيرة الخاصة بالعمل مع بلدان منطقة الحوض الأسفل لنهر الميكونغ لإطلاق بلدان الميكونغ على أفضل ممارساتها وخراتها بشأن تغير المناخ والفيضانات وإدارة موارد المياه. وفي الوقت نفسه، تعكف بلدان الميكونغ واليابان الآن على دراسة وضع نهج للمستقبل، يحقق التنمية المستدامة لإمكانات حوض نهر الميكونغ فضلا عن زيادة احترام بيئة نهر الميكونغ القوي.

وفضلا عن ذلك، تشيد كمبوديا بالوعد الأخير الذي قطعه مجموعة الثمانية في مؤتمر قمته المعقود في ٨ تموز/يوليه بالعمل من أجل خفض التلوث الناجم عن حبس الحرارة بنسبة ٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. ومع ذلك، فإنه في ضوء تطور تغير المناخ بصورة مطردة مع مرور الوقت، قد تتسائل عما إذا كان خفض الموعود يمكن أن يجاري سرعة الاحترار العالمي. وأعتقد أن البلدان الصناعية، التي تنتج ٨٠ في المائة من غازات الدفيئة، ينبغي لها تحمل مسؤولية أكبر واتخاذ تدابير عاجلة وأكثر صرامة لخفض انبعاثات تلك الغازات القاتلة.

أجل الحماية الاجتماعية، عبر وسائل من بينها الاستثمار في الأمن الغذائي الطويل الأجل في أفقر البلدان.

لقد أصبح الجميع في العالم اليوم قلقا بصورة متزايدة من التغير المناخي، باعتباره مهددا إضافيا خطيرا يواجه الإنسانية. ويتسبب الاحترار العالمي في المزيد من العواصف والأعاصير والفيضانات العنيفة وحالات الجفاف. ويواجه كوكبنا، أكثر من أي وقت مضى، عددا ما برح يتزايد من الكوارث الطبيعية. وقد وصلت التأثيرات الضارة للتغير المناخي إلى مستوى يندر بالسوء في كل مكان على ظهر هذا الكوكب. فتقلص كميات الجليد البحري أثناء الصيف في الدائرة القطبية الشمالية ينبغي اعتباره جرس إنذار لكل الناس بأن الاحترار العالمي يتقدم بلا هوادة وبسرعات خطيرة.

ويتوقع بنك التنمية الآسيوي بأن تكون منطقة جنوب شرق آسيا الأشد تأثرا. وتعود هشاشة هذه المنطقة حيال التغير المناخي، إلى حد كبير، إلى جغرافيتها، إذ تتميز بانبساط أراضيها وطول سواحلها. وسوف تعوق آثار التغير المناخي في جنوب شرق آسيا، على نحو خطير، إنتاج الأرز والمنتجات الزراعية الأخرى، وسيكون لذلك عواقب وخيمة على الأمن الغذائي، نظرا لكون جنوب شرق آسيا من أهم مناطق العالم في إنتاج محصول الأرز.

وبحسب تقديرات بنك التنمية الآسيوي، سوف تمثل التكلفة الإجمالية لخسائر الإنتاج الزراعي والتأثيرات الأخرى للتغير المناخي ما يصل إلى ٦,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة مقارنة بما نسبته ٢,٦ في المائة من الخسائر المقدرة في العالم أجمع.

وكمبوديا في الأساس بلد زراعي يعتمد ٨٠ في المائة من سكانه في معيشتهم على الزراعة. لذلك فهي شديدة الهشاشة إزاء الكوارث الناجمة عن الطقس. وعلى ضوء إدراكها التام لخطورة عواقب التغير المناخي والاحترار العالمي

أخيراً، ترحب كمبوديا بنتيجة اجتماع مجموعة الثمانية في لاكويلا، إيطاليا، الذي خرج بالتزام بحشد ٢٠ بليون دولار خلال الأعوام الثلاثة المقبلة لدعم الإنتاج الزراعي في البلدان الفقيرة. ونأمل أن يُترجم الالتزام إلى إجراءات ملموسة وفي الوقت المناسب.

بالتوازي مع جميع التحديات العالمية الخطيرة التي أشرت إليها، مازالت هناك مشاكل سياسية وأمنية تدعو إلى القلق بشدة. فالإرهاب يشكل تهديداً في كل مكان ويتسبب في وفاة أناس أبرياء. ولمكافحة الإرهاب بفعالية أكبر، فإنه يتعين علينا تقوية وتوثيق التعاون بين السلطات الكثيرة المعنية من أجل مواجهة هذه الأعمال الإجرامية المرتكبة ضد البشرية. وفضلاً عن ذلك، فإن بعض البلدان القادرة على إنتاج أسلحة نووية لم توقع بعد على معاهدة عدم الانتشار النووي.

وانتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديداً هائلاً وقاتلاً آخر للبشرية. وفي هذا السياق، تقدر كمبوديا كثيراً دعوة رئيس الولايات المتحدة أوباما في ٢٣ أيلول/سبتمبر حيث قال:

”أوقفوا انتشار الأسلحة النووية واعملوا على بلوغ هدف إخلاء العالم منها“ (A/64/PV.3)

كما ترحب كمبوديا ترحيباً حاراً بتصميم مجلس الأمن، الذي عبر عنه في اجتماع قمته في ٢٤ أيلول/سبتمبر، على ”تحقيق عالم أكثر أمناً للجميع“ (قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الفقرة الأولى من الديباجة).

في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لدينا معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وهي صك مهم لإبقاء منطقة جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية ومن أجل كفالة السلام والأمن في ذلك الجزء من العالم. وهي أيضاً آلية جيدة لبناء الثقة يتعين

لم يتبق أمام الحكومات في أنحاء العالم سوى ما يزيد على ثلاثة أشهر بقليل لصياغة معاهدة جديدة للتعامل مع الاحترار العالمي. إنها ستكون معاهدة تاريخية لأجيال مقبلة. ويمكن لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المقرر عقده في الدانمرك في كانون الأول/ديسمبر أن ينجح في الخروج بخطة تاريخية لإبطاء تغير المناخ بصورة فعلية من أجل سلامة البشرية جمعاء. ولذلك، تعتقد كمبوديا أن جميع البلدان وجميع الجهات الفاعلة ينبغي لها أن تتعاون وتعمل على التوصل إلى اتفاق في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر. إن من واجب المجتمع الدولي أن يخفض درجات الحرارة العالمية قبل فوات الأوان. فالأجيال القادمة من أبنائنا وأحفادنا في خطر.

أتحول إلى موضوع الأمن الغذائي وأمن الطاقة. دفعت الزيادة الحادة في أسعار النفط في العام الماضي عدداً من البلدان إلى التحول إلى إنتاج محاصيل الطاقة الأحيائية كمصدر بديل للطاقة، وهو ما أدى إلى تقليص مساحة الأراضي المزروعة المتاحة في الوقت الذي يواصل فيه عدد سكان العالم زيادته بشكل يومي، مما يزيد الطلب على الطعام. وتبرز تلك الحقائق مجتمعة أهمية اتباع نهج شامل للتصدي للأزمة الغذائية على ظهر الكوكب.

والتحدي الذي نواجهه الآن هو كيفية إنتاج غذاء كافٍ لإطعام سكان العالم المتزايدين، من ناحية، وكيفية تلبية الحاجة المتزايدة إلى الطاقة النظيفة لإنقاذ البيئة العالمية ووقف تغير المناخ المستمر، من ناحية أخرى. ولذلك، فإن حل هذه المشكلة المزوجة يتمثل في إيجاد نهج متوازن بين المحاصيل الغذائية وثقافة الطاقة الأحيائية وتطوير مصادر بديلة للطاقة للوفاء بالطلب المتزايد. وينبغي لنا تفادي أي حل قصير الأجل لمشكلة الطاقة، تكون له آثار ضارة على الأمن الغذائي في العالم في الأجل الطويل.

الجمعية العامة تقريبا تطالب، عبر سنوات طويلة، بإصلاح الأمم المتحدة. ولكن عندما آن أوان العمل، نشب تعارض للمصالح. وأنا أرى أن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يكون في صالح السلام والأمن والتنمية للمجتمع الدولي بأسره وليس مجرد تحقيق المصالح الخاصة لبلد ما. وينبغي أيضا أن يتجاوز الإصلاح إعادة هيكلة أجهزة الأمم المتحدة من أجل تمكين هذه الهيئة العالمية من المشاركة بنشاط أكبر في تنشيط الدور الرئيسي للأمم المتحدة في شؤون العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

الآن لدولة الأونورابل كينيث بو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا.

السيد بو (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك

المتكلمين الآخرين بتقديم التهئة للسيد علي عبد السلام التريكي على توليه رئاسة الجمعية في دورتها الرابعة والستين. ونحن على اقتناع بأن قيادته ستسترد بتجربته الدبلوماسية الكبيرة. ونؤكد له على دعم جامايكا وتعاونها خلال فترة ولايته.

كما أعرب عن تقدير جامايكا للأب ميغيل

ديسكوتو بروكمان على ما أبداه من قيادة فعالة ومرئية خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية، وعن امتناننا للأمين العام بان كي-مون على قيادته المقتردة للمنظمة.

إننا نجتمع في مرحلة حرجة، إذ أن العالم يواجه

أزمات متعددة: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وأزمات الغذاء والطاقة وتغير المناخ، علاوة على وباء إنفلونزا الخنازير. وتؤثر هذه الأزمات على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. غير أن أشد البلدان فقرا وأكثرها ضعفا هي التي تتأثر بها على نحو غير متناسب، وهي الأقل قدرة على مواجهتها. وحتى في الوقت الذي تعلن فيه الاقتصادات الكبرى خروجها من الركود العالمي، فإن الأفق

أن يلتزم بها الجميع، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقد دأبت الرابطة في السنوات الأخيرة على تشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إلى المعاهدة ولكن لم تتحقق أي نتيجة أو تأثير ملموسين حتى الآن. وهنا أيضا، نناشد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التعامل مع المعاهدة تعاملًا ببناء بقدر أكبر.

أتحول الآن إلى مسألة شبه الجزيرة الكورية. إننا

قلقون جميعًا إزاء تصاعد التوتر في ذلك الجزء من العالم والذي يمكن أن يؤثر على السلام والأمن في المنطقة. وتحت كمبوديا جميع الأطراف المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعودة إلى المفاوضات السلمية في المحادثات السادسة الرامية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي مبكرا. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تضع في اعتبارها أن المحادثات السادسة مازالت محفلا ملائما للإسهام في تسوية مشكلة شبه الجزيرة الكورية بوجه عام.

بينما نتحدث عن التهديدات للسلام والأمن

الدوليين، ينبغي لنا أيضا أن نتابع الحالة في الشرق الأوسط. فدوام العنف التي لا نهاية لها في الصراع الإسرائيلي-ال فلسطيني يجب كسرها. وتمثل واحدة من أكثر القضايا إلحاحا في التوصل إلى حل عادل وشامل ومستدام للمشكلة الفلسطينية بما يتماشى مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتحت كمبوديا بقوة جميع الأطراف المعنية على وقف استخدام القوة العسكرية والعنف من أجل تعزيز التسوية السلمية والدائمة عبر إنشاء دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل بروح التعايش السلمي والتعاون الوثيق بين الشعبين.

قبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أدلي ببضع

كلمات بشأن إصلاح الأمم المتحدة. ما انفكت جميع وفود

الأمر تقديم دعم خاص إليها لكي تستطيع التخفيف من آثار الأزمة العالمية.

وما انفكت جامايكا تدعم الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي استفادت من مبادرات التخفيف من عبء الديون. غير أن هناك مجموعة أخرى من البلدان النامية التي تعاني بصورة مماثلة من عبء الديون وتستحق اهتماما خاصا. وأقصد بها البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المثقلة بالديون، التي يغفل ذكرها بافتراض أنها، وفقا لمستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لديها، ليست بحاجة إلى المساعدة الدولية. ولا يزال ذلك النهج يخفي حقيقة ضعفنا أمام الهزات الخارجية، واستمرار المعدلات المرتفعة للفقر، والاعتماد على صادرات السلع الأساسية.

ويساور جامايكا القلق بصورة خاصة حيال حالة البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون، التي لا يمكنها أن تستفيد من نوع المساعدات المتاحة لأقل البلدان نموا والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، غير أنها تضررت بشدة من آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وجامايكا مثقلة حاليا بديون بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٢٥ في المائة. وجمعية شركائنا في الجماعة الكاريبية، سواصل الدفاع عن فئة خاصة للغاية من البلدان الصغيرة والضعيفة المتوسطة الدخل والمثقلة بالديون. ويمكن لاستعراض معايير تحديد مركز البلدان المتوسطة الدخل أن يساعد على معالجة مسألة الحصول على الموارد المالية في الأجل الطويل. ونحن نمارس الضغط من أجل استعراض تلك المعايير.

ويحتم علينا تفشي الأزمة اتخاذ إجراء منسق على الصعيد الدولي. فعلى مدى اليومين الماضيين في بترسبورغ، اجتمع قادة مجموعة العشرين للمرة الثالثة في أقل من عام لاستعراض التقدم المحرز بشأن الالتزامات التي قطعت في آخر

بالنسبة لمعظم البلدان النامية يظل قائما. ففي العديد من البلدان النامية، ليست هناك أي بوادر لما يسمى بالإرهاصات الأولى لانتعاش الاقتصاد. وسيكون أثر الركود على أغلبية هذه البلدان بالغا وطويلا ومؤلما. ومن دواعي السخرية أن البلدان النامية ضحايا لا حول لها ولا قوة لأزمة لم تكن مسؤولة عنها.

والطابع المتزامن لتراجع الاقتصاد العالمي يعني أن تداعياته جلية في جميع الميادين تقريبا. فتدفقات التمويل والاستثمار انخفضت بسرعة، والصادرات ضعيفة، وأسعار السلع الأساسية متدنية، والمساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت بصورة كبيرة.

وتتبدى تلك العواقب في جامايكا وفي جميع أنحاء منطقة الجماعة الكاريبية. وتواجه البلدان مثل بلدنا الآن التحدي الجسيم المتمثل في حماية أشد مواطنيها ضعفا، بصورة مسؤولة ومستدامة، في سياق انخفاض الطلب على الصادرات، وانكماش الخدمات، بما فيها السياحة، وتدني التحويلات المالية. وعلى غرار ما وقع لمعظم البلدان النامية، فقد اضطرنا الضغط الضريبي والمالي لإدخال تعديلات كبيرة على برامج الإنفاق لدينا.

والحقيقة المرة هي أننا، نحن بلدان العالم النامي، نعاني من محدودية المجال والقدرة المتاحة لنا للتخفيف من آثار الأزمة. وفتقر إلى المرونة المالية وحيز السياسة العامة اللازمين لكي يكون بمقدورنا اتخاذ مجموعة تدابير طموحة لتنشيط الاقتصاد بغية الاستجابة بفعالية للاضطرابات في بلدنا.

ومن النتائج المنطقية الرئيسية للتراجع الاقتصادي مشكلة خدمة الديون واستدامتها. فالعديد من البلدان النامية قد تكون على مشارف أزمة متعلقة بالديون، وسيطلب

مطلب تعزيز القواعد المالية والإشراف المالي لمعالجة أوجه الضعف الهيكلية في النظام المالي العالمي.

وقد تأخر إصلاح الهيكل المالي الدولي أكثر مما ينبغي. ويجب اتخاذ خطوات عاجلة لإصلاح هيكل إدارة المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك استعراض الشروط المتعلقة بالسياسات التي يفرضها صندوق النقد الدولي لمنح القروض. ونشعر بخيبة الأمل لعدم اتخاذ أي إجراء ملموس حتى الآن بشأن إصلاح النظامين النقدي والمالي الدوليين.

وجامايكا بلد يعتمد على التجارة. ولذلك، فإننا نشاطر الرغبة الملحة في استكمال جولة الدوحة للمفاوضات الرامية إلى تنشيط التجارة العالمية والمساعدة على تحقيق الانتعاش الاقتصادي العالمي. ويجب أن تظل التنمية مسألة مركزية في تلك الخطة. وأي نتيجة لجولة الدوحة الإنمائية يجب أن تعود بمنافع واضحة على مزارعينا ومنتجينا ومصدرينا ومستهلكينا. ويجب أن نضاعف جهودنا في هذا المجال البالغ الأهمية، وأن نعقد العزم على تحويل التجارة العالمية إلى محرك للنمو.

وقد أحرز التقدم في تنفيذ مبادرة تقديم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية. ويجب أن نبني على ذلك التقدم المحرز. وهناك التزامات معلقة فيما يتعلق بتقديم الدعم التقني والمالي للمساعدة على تعزيز القدرات التجارية والإنتاجية للبلدان النامية. وتتطلع إلى مواصلة التعاون مع شركائنا الدوليين ومنظمات تقديم المعونة والمنظمات الإنمائية بغية الدفع بعجلة مبادرة المعونة من أجل التجارة للبناء على تعزيز قدرات وهيكل جانب العرض المتعلق بالبلدان النامية، حتى يتسنى لها الاستفادة من الفرص والعلاقات التجارية مع الاقتصاد العالمي، لا سيما إزاء خلفية هذا الركود العالمي.

ويجب ألا نستهيئ بالتهديد الذي يشكله تغير المناخ. ولا بد من اتخاذ إجراء عاجل وفعال بشأن التخفيف من أثر

مؤتمر قمة عقده، وتحديد السبيل لمواجهة آثار البيئة الاقتصادية السلبية. ويقدر ما نقدر إدراج البلدان النامية الأكثر تقدما في عملية مجموعة العشرين، نعتقد أنه من الأهمية البالغة. يمكن فتح المجال لمراعاة آراء طائفة واسعة من البلدان النامية، لا سيما أشدها ضعفا. ومن مصلحتنا أن نكفل تلبية الاحتياجات المحددة للاقتصادات الصغيرة والضعيفة والبلدان النامية المتوسطة الدخل والمثقلة بالديون في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الكاريبية من خلال التمثيل المناسب في مؤتمرات قمة مجموعة العشرين. ويجب أن يكون لدينا نهج منسق لإعداد نوع الاستراتيجية المشتركة التي تتطلبها أزمة هذه الجسام.

وفي الوقت ذاته، يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في المساعدة على إدارة مختلف تداعيات الأزمة. وبمكثها أن تكفل إجراء الحوار فيما بيننا وتمكيننا من القيام باستجابة منسقة استنادا إلى عملية شاملة لاتخاذ القرار. وشكل مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الذي عقد في حزيران/يونيه، منبرا مفيدا. فقد تمكنت البلدان النامية غير الأعضاء في مجموعة العشرين من الإعراب عن شواغلها أمام المجتمع الدولي والإسهام في السعي لإيجاد حلول للأزمة.

ونشعر بالتشجيع من صراحة قادة البلدان الصناعية الرئيسية الذين أعربوا عن التزامهم، بصدق واضح، بالاستجابة لشواغل البلدان النامية بغية مساعدتها على مواجهة الأزمة. ويتملكنا إحساس بروح العمل الجماعي، ونأمل أن يتغلب الزخم المتجدد على جميع العراقيل، وأن يترجم إلى نتائج ملموسة وهادفة.

وتزداد الأزمة اشتدادا وتعقيدا جراء الطابع المتشابك والمترايب للنظام المالي العالمي. وتجربة الأزمة الحالية تدعم

نحن نسلم بأن العمل على المستوى الدولي يجب أن يستكمل باتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويجب أن تتخذ الخطوات اللازمة لإدماج تغير المناخ في التخطيط الوطني الشامل للتنمية المستدامة. وجامايكا اتبعت هذا النهج.

يجب أن يظل الهدف المشترك هو السعي لتحقيق نزع السلاح التام وعدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. والمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٦ يتيح الفرصة لتجديد الالتزام بتعزيز نظام عدم الانتشار.

تأتي استعادة إحلال السلام وتعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال عمليات حفظ السلام في صميم إسهام الأمم المتحدة في تحقيق السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، وكما شهدنا، لا يمكن لتدخلات حفظ السلام في حد ذاتها أن تفضي إلى النتائج المنشودة لتحقيق السلام المستدام. وبوسع لجنة بناء السلام، التي أنشئت في عام ٢٠٠٦، ضمان هذه الاستدامة وإحداث فرق في حياة الناس في البلدان الخارجة من الصراع. ولذلك، يسرنا وضع الترتيبات الجديدة لجعل صندوق بناء السلام أكثر مرونة ونحن نسعى إلى دعم جهود السلام في البلدان الخارجة من الصراع.

في منطقتي، ما زالت جامايكا ملتزمة بتحقيق الاستقرار الطويل الأجل والنمو الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية في البلد الشقيق، هايتي. نحن ندرك الدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في المساعدة على تهية البيئة اللازمة لضمان مستقبل مستدام للشعب الهايتي.

يجب علينا أن نضاعف جهودنا لمكافحة الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات والاتجار

تغير المناخ والتكيف معه بغية تفادي العواقب الكارثية للاحتراز العالمي.

إن مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ الذي عقده تحالف الدول الجزرية الصغيرة في ٢١ أيلول/سبتمبر، وكذلك مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ الذي عقد هنا منذ بضعة أيام يعززان هذه الحقيقة: لقد حان وقت العمل الآن. وقد أثلج صدورنا الاتفاق الواسع على أن إجراء خفض كبير في انبعاثات غازات الدفيئة أمر ضروري للحد من ظاهرة الاحتراز العالمي. والمطلوب الآن هو الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ إجراءات ملموسة وحاسمة حتى نتمكن من التصدي لهذا الخطر الواضح والمائل بصورة مباشرة.

جامايكا بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية معرضة لخطر آثار تغير المناخ ولها مصلحة في التوصل إلى نتائج ناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر - نتائج تقوم على أساس الإنصاف وتقاسم الأعباء المتفاوتة. ومن الثابت بوضوح الآن أن البلدان المتقدمة النمو تتحمل مسؤولية تاريخية عن ظاهرة الاحتراز العالمي ويجب عليها أن تأخذ زمام المبادرة في خفض انبعاثات غازات الدفيئة.

البلدان الرئيسية الأخرى المسببة للانبعاثات يجب عليها أيضا أن تؤدي دورا في التخفيف من آثار تغير المناخ مع مراعاة احتياجاتها الإنمائية الخاصة. وتحقيقا لهذه الغاية، نحن نفضل التوصل إلى إطار عمل لما بعد كيوتو تقيده فيه الالتزامات التي اتفقت عليها جميع الأطراف بمبدأ المسؤولية المشتركة ولكنها متباينة وفقا لقدرات كل منها. والنتيجة الناجحة يجب أن تشمل أيضا قطع التزامات ملموسة بشأن التكيف والتخفيف وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتوفير الموارد المالية لمساعدة البلدان النامية في التصدي لتغير المناخ.

إن تعددية الأطراف لا يمكن أن تعمل بفعالية إذا لم يكن بوسع الجمعية العامة، وهي الهيئة العالمية الأكثر تمثيلاً، تأكيد ذاتها باعتبارها الهيئة المركزية لصنع القرار في المنظمة. ولا يمكنها أن تعمل إذا بقي مجلس الأمن نادياً حصرياً ولا يمثل عضوية الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع. وينبغي أن يكون هدف المفاوضات الحكومية الدولية التي بدأت في وقت سابق من هذا العام التوصل إلى نتيجة نهائية بشأن إجراء إصلاح شامل للمجلس.

إن الموضوع الذي اختاره رئيس الجمعية لهذه الدورة مناسب وحسن التوقيت. فهو يذكر بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويدعونا إلى إعادة تأكيد وتجديد التزامنا بالمسؤولية المشتركة من أجل التنمية وتحقيق السلام والأمن والثم بين الشعوب. بهذه الروح نحن نتطلع إلى إقامة نصب تذكاري دائم لتكريم ضحايا تجارة الرقيق عبر الأطلسي، وهو سيظل رمزاً دائماً لعزيمنا الجماعي على القضاء على التمييز والظلم الاجتماعي والتعصب.

يجب على الأمم المتحدة تأكيد قدرتها الفريدة بوصفها المنظمة الرئيسية المتعددة الجنسيات في العالم التي تستطيع التصدي للتحديات وتلبية احتياجات الفقراء والفئات الأضعف. لذلك يتعين علينا وعلى وجه السرعة تصحيح وعكس الاتجاه نحو العجز وحالة الشلل واللامبالاة التي أحبطت حتى الآن الجهود الرامية إلى تناول جدول أعمال التنمية. هذا سيكون تماشياً مع المثل العليا للميثاق ورؤيتنا المشتركة لتحقيق آمال وتطلعات وتوقعات جميع مواطنينا في مختلف أرجاء العالم. ولا نملك ألا نرقى إلى مستوى تلك التوقعات، لأن غير ذلك من شأنه أن يضعف مصداقية الأمم المتحدة وأهميتها، ولا سيما خلال هذا الوقت من الأزمة.

غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخيرة، التي تهدد سيادة القانون والحكم الديمقراطي في العديد من البلدان وتزيد من انتشار الإرهاب الدولي. وعلى الصعيد الإقليمي، نواصل التصدي لهذه التحديات الأمنية، التي تهدد النسيج الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعاتنا، من خلال التعاون وإتباع النهج المشتركة في إطار الجماعة الكاريبية.

إن التحديات التي يمثلها انتشار الأمراض المعدية والأوبئة المحتملة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإنفلونزا الخنازير، تستدعي وضع استراتيجيات عالمية مشتركة لضمان استجابة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بسرعة وفعالية. ونتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، من المتوقع أن تتدن في البلدان النامية إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية والقدرة على تحمل تكاليفها. ولكن، في هذا الصدد، من المتوقع أن تحصل البلدان النامية على لقاح إنفلونزا الخنازير المقبل بسعر معقول.

ونحن، في نهاية هذا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نجابه تحديات شتى. ولا تنحصر هذه التحديات في أي حدود ولا يمكن أن تجابهها الدول بالعمل لوحدها. ولا يمكن مجابهتها إلا من خلال التعاون الدولي والشراكات الفعالة. ولكن لن يتحقق ذلك إلا بمزيد من تعددية الأطراف والمشاركة العادلة لجميع البلدان سواء كانت متقدمة النمو أو نامية.

تعتقد جامايكا اعتقاداً راسخاً بأن الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة المجهزة للقيام بهذه المهمة المتعلقة بتعددية الأطراف الشاملة. وما زالت الأمم المتحدة مع كل عيوبها تتمتع بالشرعية في أعين معظم الناس في العالم. ولكن الأمم المتحدة لا تستطيع بشكلها الحالي وهيكلها النجاح في أداء هذه المهمة. ولا بد من إصلاحها لجعلها أكثر استجابة لجميع الدول الأعضاء فيها.

ما فتئت الصراعات المسلحة تلقي بظلال داكنة على حياة الرجال والنساء والأطفال في أجزاء كثيرة من العالم.

إن النمسا تعمل بنشاط مع الآخرين بشأن توسيع الرصد والإبلاغ عن حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل. وتؤيد النمسا تماما قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) وقرار المتابعة المقرر اعتماده الأسبوع المقبل بوصفه ردا حاسما من المجتمع الدولي على العنف الجنسي في حالات الصراع. وفي نفس الوقت، تعلق النمسا أهمية كبيرة على مشاركة المرأة في تعزيز السلم والأمن. ولا بد من أن يكون للمرأة صوت في كل عمليات السلام في جميع أرجاء العالم.

لكن تحديات كثيرة ما زالت ماثلة. كيف لنا أن نحسن حماية المدنيين على الأرض، ولا سيما في الحالات التي يسند فيها مجلس الأمن لعمليات حفظ السلام ولاية واضحة للحماية؟ كيف لنا أن نكفل امتثال أفضل من جانب أطراف الصراع لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي - على سبيل المثال، السماح بحرية الوصول الكاملة للمساعدات الإنسانية؟ ولذلك سنستخدم رئاستنا لمجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر لتحديد تدابير ملموسة لتحسين حماية المدنيين. وسعيا إلى عمل ذلك، أدعو جميع الشركاء إلى المشاركة في مناقشة مفتوحة تعقد في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ويسرني أن الأمين العام وافق على المشاركة.

وفي السنوات الأخيرة، كلف المجلس عدة بعثات لحفظ السلام - مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية - بكفالة الحماية المادية للسكان المدنيين.

وكان دور النمسا في توفير الحماية للاجئين والمشردين داخليا عاملا قويا في قرارها المساهمة بقوات في بعثتي الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأسهمت النمسا أيضا في دراسة الأمم

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مايكل سيندليغر، الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا.

السيد سيندليغر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): لقد كان هذا الأسبوع رائعا حقا، فهو رائع للقيادة التي أبدتها الأمين العام بشأن تغير المناخ والسياسات الجديدة للرئيس أوباما، الذي وضع أمامنا بلغة بليغة للغاية الردود البناءة على المبادرات المقدمة من أجزاء كثيرة من العالم، وللجلسة التاريخية لمجلس الأمن الذي ألزم نفسه بإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. لقد شهدنا جميعا شيئا جديدا ومختلفا: وهي فرصة حقيقية لنهضة حقيقية لتعددية الأطراف.

هناك فرصة حقيقية لتحويل الأمم المتحدة مرة أخرى إلى ما كان متوخى أصلا في الميثاق: فهي ليست مجرد محفل للنقاش، بل مكان للعمل ومركز تنسيق رئيسي لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد حلول مشتركة للتحديات المشتركة. ويعول على جميع الدول الأعضاء في المنظمة في التأكد من اغتنام هذه الفرصة التاريخية. إن التعاون ليس مجرد خيار، لكنه ضرورة لا غنى عنها إذا ما أردنا تحقيق النجاح.

علينا أن نبني معا عالما يركز على قواعد ثابتة ومنصفة وأن تطبق على كل الدول الأعضاء، كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة. إن التمسك بسيادة القانون ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة أمر أساسي لمنع نشوب الصراعات وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة والطويلة الأجل.

وقبل عام، كلفت الدول الأعضاء بلدي بشغل مقعد في مجلس الأمن لفترة العامين ٢٠٠٩-٢٠١٠. ونحن نأخذ هذه المسؤولية بجدية تامة.

وأحد المحاور الهامة لعملنا في المجلس هو تحسين حماية المدنيين في الصراع المسلح. ورغم التقدم الكبير المحرز،

إلى زيادة جهود المجتمع الدولي. وستساهم النمسا بنصيبها في ذلك الجهد العالمي.

كل هذه الجهود ستذهب سدى إذا لم نتمكن من حماية كوكبنا. إن تغير المناخ تهديد أساسي يحدق بالبشرية ويزيد الفقر والجوع والتدهور البيئي وانعدام الأمن، وبالتالي يهدد بشدة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن يتخذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في كوبنهاجن في كانون الأول/ديسمبر إجراءات ملموسة لكبح تغير المناخ على أساس الثقة المتبادلة والتعاون الدولي القوي.

ويمكن أن تكون التدابير المتعلقة بالمناخ والطاقة جزء مهم من تصدينا للأزمة الاقتصادية الحالية. والاستثمارات في التكنولوجيا الخضراء وإمدادات الطاقة المستدامة والمعقولة التكلفة والمستقرة ستعود بالفائدة على الاقتصاد والمناخ على السواء.

لقد أصدرت قمة مجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح التي عقدت في وقت سابق هذا الأسبوع نداء قويا من أجل إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. وكي تصبح هذه الرؤية واقعا، نحتاج إلى إحراز تقدم على جبهات عديدة.

وتفخر النمسا، بصفتها رئيسا مشاركا، مع كوستاريكا، للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ٢٠٠٧، ورئيسا مشاركا للعملية طوال العامين الماضيين، بأنها ساهمت في تقريب المعاهدة من الدخول في حيز النفاذ.

وتعمل النمسا بجدية، بصفتها الرئيس الحالي لمؤتمر نزع السلاح في جنيف، على ترجمة الزخم الإيجابي الأخير إلى إحراز تقدم ملموس، ولا سيما بشأن عقد معاهدة يمكن التحقق منها لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

المتحدة لتحليل تجربة تنفيذ مثل هذه الولايات للحماية في عمليات السلام. ولذلك نأمل أن نسهم في الجهود الشاملة لإصلاح حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ولا بد أن يتمثل هدفنا في أن يكون لدينا عمليات لحفظ السلام أكثر فعالية وتتوافر لها موارد أفضل وتكون في وضع يمكنها من تنفيذ ولاياتها بطريقة موثوقة ومتسقة.

وتحقيقا للسلام والأمن والتنمية المستدامة، يجب أن يستكمل حفظ السلام بإعادة بناء مؤسسات تعمل بشكل سليم، ولا سيما في قطاعي القضاء والأمن. وفي هذا السياق نشيد بجهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات.

إن لجنة بناء السلام شكل جديد من أشكال الشراكة بين البلدان الخارجة من الصراع والمناخين والمساهمين الرئيسيين بالأفراد في بعثات الأمم المتحدة بغية كفالة أن يكون الدعم مصمما وفقا للاحتياجات المحلية المحددة. والنمسا ملتزمة بالعمل مع لجنة بناء السلام، وانضمت مؤخرا إلى التشكيلة القطرية المخصصة لسيراليون، وهي نموذج لبناء السلام الناجح.

ولا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا عندما يواجه أي مجتمع ماضيه. إن إرساء العدالة الفعالة وآليات المصالحة على المستوى الوطني أمر ضروري لوضع نهاية للإفلات من العقاب ولكفالة حقوق الضحايا. ويمكن استكمال هذه الجهود بآليات العدالة الجنائية الدولية، مثل المحاكم المخصصة والمحكمة الجنائية الدولية.

إن السلم والأمن والاستقرار شروط مسبقة لتحقيق التنمية المستدامة. وما زال القضاء على الفقر المدقع والجوع أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ أبعد ما يكون عن اليقين. وبالنسبة للأزمة المالية العالمية، هناك حاجة عاجلة

ولذلك، ينبغي لإيران أن تمسك باليد الممدودة من قبل شركائها الدوليين وأن تشارك في مفاوضات حقيقية وجادة. وقد أظهرت المناقشات التي جرت خلال هذا الأسبوع بوضوح أن العالم لن يقبل أن تكون إيران مسلحة بأسلحة نووية.

سمحوا لي أيضا بأن أشدد على أن النمسا ترفض بشدة الملاحظات غير المقبولة التي أدلى بها الرئيس أحمدى نجاد في خطابه يوم الأربعاء. ونحن نرفض أي إساءة استخدام للجمعية العامة للأمم المتحدة يجعلها منبرا للتعصب ومعاداة السامية والكراهية العنصرية.

بخصوص الشرق الأوسط، فقد اعتبرنا اجتماع القمة الذي عُقد هذا الأسبوع بين الرئيس أوباما ورئيس الوزراء نتانياهو والرئيس عباس مؤشرا يبعث على الأمل. ونناشد الأطراف إزالة أي عقبات متبقية أمام الاستئناف المبكر للمفاوضات.

وبعد عقود من العداء والعنف، آن أوان المضي قدما بشكل حاسم. ومن حق إسرائيل العيش في أمن وسلام وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني في دولته الخاصة أمر لا يتعارض مع ذلك. بل على العكس، فالأمران عنصران هامان من عناصر الحل الشامل والعادل.

وستواصل النمسا المساعدة في إرساء الأساس الاقتصادي والهيكل المؤسسي للدولة الفلسطينية المستقبلية. وستسهم أيضا، في إطار الاتحاد الأوروبي، في الجهود الرامية إلى تعزيز عملية سلام دينامية وقائمة على النتائج.

إن التعاون الدولي والحوار هما الأساس لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. ولن نتمكن من التصدي بنجاح للتحديات الكثيرة التي تواجه عالم اليوم الذي يتحول إلى العولمة إلا بالعمل معا عن كثب. ولذلك، فإننا نقدر مبادرة الرئيس التركي بجعل الحاجة إلى الحوار موضوعا رئيسيا

ولا بد من تعزيز معاهدة عدم الانتشار النووي. والمؤتمر الاستعراضي لأطراف المعاهدة الذي سيعقد في العام المقبل بحاجة إلى أن يتفق على مجموعة تدابير وإجراءات لمعالجة القضايا الرئيسية، لكن الأمر الأهم سيكون هو بناء الثقة.

سمحوا لي أن أختتم بياني بثلاث ملاحظات موجزة بشأن نزع الأسلحة التقليدية.

أولا، أهيب بكل الدول الأعضاء العمل على إنجاح المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية أوتاوا لحظر الألغام الأرضية، الذي سيعقد في كولومبيا في كانون الأول/ديسمبر، وبخاصة، كفالة تحسين المساعدات المقدمة إلى الضحايا.

ثانيا، أرحب بالتأييد المتزايد الذي تحظى به اتفاقية الذخائر العنقودية، التي صدقت عليها النمسا في نيسان/أبريل. ونهيب بكل الدول الأخرى التوقيع والتصديق على الاتفاقية بأسرع ما يمكن.

ثالثا، يجب أن نتصدى للانتشار غير القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسيكون عقد اتفاقية بشأن الاتجار بالأسلحة خطوة مهمة في ذلك الصدد. وستستضيف النمسا مؤتمرا دوليا في فيينا في شباط/فبراير من العام المقبل على أمل الإسهام في التعجيل بالمفاوضات.

فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، لا بد أن تمتثل إيران تماما لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن تتعاون بصورة وثيقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويثير أحدث إعلان لحكومة إيران بشأن وجود مرفق إضافي لتخصيب اليورانيوم الإحباط ويزيد قلقنا أكثر.

وإيران، بوصفها طرفا إقليميا فاعلا مهما، مسؤولة عن الإسهام في صون السلام والأمن في المنطقة. وأن الأوان الآن لكي تدخل إيران أخيرا في حوار بناء مع المجتمع الدولي.

الكامل لتقديم كل التسهيلات والموارد التقنية اللازمة لإنجاح عمل هذه الوكالة الدولية.

ونؤكد على أن اهتمام الإمارات العربية المتحدة بتطوير برنامج سلمي للطاقة النووية إنما ينبع من رغبتها في تلبية احتياجاتها المتنامية من الطاقة في المستقبل، من خلال تطوير نموذج للطاقة النووية يركز على أعلى معايير الشفافية والسلامة والأمن النووي وحظر الانتشار، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول المسؤولة ذات الخبرة. وتأمل الإمارات في فتح سبيل جديد يتيح الاستفادة من مزايا الطاقة النووية في المجال السلمي. ويمثل التزام دولة الإمارات العربية المتحدة برفض التخصيب وإعادة معالجة الوقود محلياً أبرز عناصر هذا النموذج ويعزز بذلك إرساء آليات عالية للشفافية والتعاون الدولي في هذا المجال.

وإن الإمارات العربية المتحدة تجدد أمام هذا المحفل أسفها البالغ لاستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، منذ عام ١٩٧١ وتطالب باستعادة سيادتها الكاملة على هذه الجزر ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من السيادة الوطنية لدولة الإمارات. ونؤكد على أن جميع الإجراءات والتدابير العسكرية والإدارية التي ما زالت إيران تتخذها منذ احتلالها لهذه الجزر باطلية ولا يترتب عليها أي أثر قانوني مهما طال أمده.

وندعو المجتمع الدولي إلى حث إيران على التجاوب مع الدعوات السلمية الصادقة للإمارات العربية المتحدة والتي لاقت دعم وتبني كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية، والداعية إلى التسوية العادلة لهذه القضية، سواء من خلال المفاوضات المباشرة والجادة بين

لمناقشة هذا الأسبوع. والنمسا، الواقعة في قلب أوروبا والتي كانت خلال الجزء الأكبر من تاريخها نقطة التقاء للثقافات والديانات والنظم السياسية المختلفة، قد أنشأت ممارسة قائمة على الحوار البناء بوصفها البلد المضيف لأحد مقار الأمم المتحدة على مدار العقود الثلاثة الماضية.

وقد جعلت الاستمرار في توطيد مكانة النمسا بوصفها منبراً للسلام والحوار واحدة من أولويات سياستي الخارجية. ونحن على أتم الاستعداد لاستضافة المفاوضات الدولية وتقديم خدماتنا، كما فعلنا مؤخرًا بخصوص المحادثات غير الرسمية بشأن الصحراء الغربية. ويمكن التعويل على النمسا كشريك في ترجمة الكلمات والأفكار والمبادرات التي استمعنا إليها هذا الأسبوع إلى إجراءات ملموسة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة

الآن لسمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة.

الشيخ آل نهيان (الإمارات العربية المتحدة): لقد

شهدنا منذ انعقاد دورتنا السابقة عدداً من التفاعلات والتطورات التي انعكست آثارها السيئة على مساعينا في الشراكة الدولية الرامية إلى مواجهة المخاطر والتعامل مع التحديات التي ما زالت تواجه عالمنا المعاصر من أمن واستقرار وتنمية مستدامة. ومن أبرز هذه التداعيات السلبية، التي تتعدى آثارها ونتائجها الحدود الوطنية للدول، الأزمة العالمية المالية وتدهور البيئة وتزايد البطالة والفقر وتفشي الأوبئة وغياب الأمن والاستقرار في عدد من الدول وجمود عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تسجل اعتزازاً بقرار المجتمع الدولي اختيار مدينة مصدر بأبوظبي مقراً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة. ونحدد التزامنا واستعدادنا

هنا فخامة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، قبل أيام في هذه القاعة، نرى بأن هذا الخطاب يتضمن أسسا قوية وصلبة للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ونتطلع إلى أن يستمر الرئيس أوباما بقوة في متابعة هذا الملف الهام.

كما نرحب بالمواقف المتحفظة التي أعلن عنها الاتحاد الأوروبي، وأعضاء المجموعة الرباعية، والمجتمع الدولي، إزاء مسألة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة. ونعتبر أن هذه المواقف غير كافية، وتتطلب بذل المزيد من الجهود الفعالة للعمل على استئناف المفاوضات الجادة مع السلطة الفلسطينية. ونؤكد على أن تحقيق السلام العادل والدائم والشامل يستوجب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس ومرتفعات الجولان السوري المحتل، طبقا لمبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية.

وفي هذا السياق، فإننا إذ نواصل وقوفنا إلى جانب السلطة الوطنية الفلسطينية، والشعب الفلسطيني، وتقديم الدعم والتأييد لقضيتهم العادلة، نشيد بجهود فخامة الرئيس محمود عباس، وسعيه الدؤوب لاسترداد حقوق شعبه المشروعة وتأسيس الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف، وتحقيق التنمية والسلام للفلسطينيين.

كما ندعم جميع الجهود المخلصة المبذولة حاليا، لا سيما من قبل جمهورية مصر العربية الشقيقة، من أجل تحقيق المصالحة الفلسطينية.

إننا في دولة الإمارات نولي دول القارة الأفريقية عناية خاصة من خلال تطوير التعاون والشراكة معها وفي إطار إعلان الأمم المتحدة للألفية والأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة أهداف مكافحة الفقر، وتمكين أفريقيا من تمثيل

البلدين، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

ونأمل من الحكومة الإيرانية التعامل مع هذه القضية الحساسة والهامة بروج من الإيجابية والعدالة والإنصاف وبما يرسخ علاقات حسن الجوار ويوفر قاعدة لإجراءات بناء الثقة في الخليج العربي.

إننا إذ نعرب عن ارتياحنا لعملية الانسحاب التدريجي للقوات الأجنبية من العراق، وبسط الحكومة العراقية لكامل سلطاتها السيادية في أرجاء البلاد، نجدد موقفنا الثابت والداعم للشعب العراقي وحكومته، ولا سيما في مسعاها نحو الإسراع في استكمال إعادة بناء مؤسساتها الأمنية والتشريعية والاقتصادية وإنجاز المصالحة الوطنية.

وإذ يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار التدهور الأمني والإنساني في العراق، ندين بقوة التفجيرات الأخيرة التي تعرض إليها هذا البلد الشقيق باعتبارها أعمالا إرهابية. وندعو إلى احترام وحدة أراضي العراق واستقلاله وسيادته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، والحفاظ على هويته العربية والإسلامية، ورفض أي توجهات تهدف إلى تقسيمه أو تجزئته.

إن الإمارات العربية المتحدة تعرب عن خيبة أملها لتدهور عملية السلام في الشرق الأوسط نتيجة لاستمرار إسرائيل في عدوانها واحتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية وفرضها لحصار قاس على الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، ومواصلتها لسياسة مصادرة الأراضي والممتلكات والمنازل، وبناء المستوطنات والجدار العازل، ومحاولاتها المتكررة لتهدويد مدينة القدس المحتلة، بهدف تغيير هويتها العربية، وذلك في أخطر انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. فإننا في دولة الإمارات العربية المتحدة، وإذ نبدي ارتياحنا للمواقف الإيجابية التي أعلن عنها

الحماية للعمالة في مختلف مراحل دورة العمل التعاقدية. كما تشارك دولة الإمارات مشاركة نشطة في أعمال "المنتدى الدولي حول الهجرة والتنمية" الذي انبثقت فكرة تأسيسه عن "الحوار الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية" المنعقد على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في حريف ٢٠٠٦، وتساهم في دعم أنشطته وأعماله البحثية.

كما تقع قضايا المرأة والطفولة في بلدنا في سلم أولوياتنا الوطنية من حيث التعليم والصحة والتنمية البشرية والمعرفية. ونعتبر نجاحنا في تمكين المرأة في المجتمع، وحماية ورعاية الطفولة، إحدى قصص النجاح الكبرى في مشروعنا الوطني التنموي.

وقد حرصنا على مواجهة كل أشكال العنف والتطرف والجريمة وانتهاك حقوق الإنسان والاتجار بالبشر، في إطار شراكات متكافئة قائمة على الاحترام المتبادل، وتساهم في ضمان السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

وختاماً، نأمل بأن تحقق مداولاتنا حول بنود جدول أعمال هذه الدورة إلى نتائج إيجابية تعزز جهودنا المشتركة الرامية إلى بناء عالم أكثر عدلاً وأمناً وتسامحاً وتقدماً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيف لوتيرم، وزير الخارجية في مملكة بلجيكا.

السيد لوتيرم (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): لا يمكن عمل أي شيء بدون الإنسان، ولا شيء يدوم بدون المؤسسات. إن تلك الكلمات التي قالها جون موني، أحد مؤسسي الاتحاد الأوروبي، لا زالت صادقة كما كانت دائماً. فالأمن وتغير المناخ وبعض آثار العولمة تحديات تواجه بلداننا كافة. ولذلك السبب هنا حاجة إلى اتخاذ نهج عالمي وتضطلع فيه الأمم المتحدة بدور مركزي. غير أنه لا بد أن تستحق الأمم المتحدة الاضطلاع بذلك الدور

الجزء الأكبر من بلدان الجنوب، والحصول على حصة عادلة من الازدهار العالمي.

إن الإمارات العربية المتحدة تؤكد على سياساتها التي انتهجتها طوال العقود الماضية تجاه مسألة الطاقة، وحرصها الدائم على حيوية انسياب إمدادها بدون أي عراقيل سياسية أو غير سياسية.

ومن ناحية أخرى، فإن الإمارات العربية المتحدة تواصل سياستها الخارجية بخطى ثابتة، مهتدية بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وخاصة المتعلقة بحل النزاعات بالوسائل السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو المساس بسيادتها الوطنية. كما نؤكد، في هذا الإطار، استمرار التزامنا بسياسة الصين الواحدة.

إن الإمارات العربية المتحدة، كعضو نشط في المجتمع الدولي، يسعدنا دائماً أن تؤكد التزامها باحترام مبادئ حقوق الإنسان، وذلك في ضوء القيم الإنسانية والمبادئ الوطنية، ومقاصد وأحكام المواثيق والعهود الدولية ذات الصلة. وأود بهذه المناسبة أن أنوه باعتماد مجلس حقوق الإنسان بجنيف في كانون الأول/ديسمبر الماضي للتقرير الدوري الشامل لدولة الإمارات بهذا الشأن.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تولي اهتماماً كبيراً لأحوال العمالة الوافدة وحماية حقوقها كاملة، وذلك وفقاً لما يكفله دستور الدولة وتنص عليه التشريعات الوطنية، وما ينسجم مع معايير العمل الدولية. وقد أقرت الحكومة في الفترة الأخيرة مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تعزيز هذه الحماية في مجالات متعددة واتجهت نحو تفعيل التعاون الإقليمي بين مجموعة الدول الآسيوية المرسلّة للعمالة من مواطنيها، والدول الأخرى التي تنوي إرسال مواطنيها للعمل في الإمارات مستقبلاً، وذلك في إطار ما أصبح معروفاً بـ"حوار أبو ظبي"، سعياً منها لضمان توفير شروط

الاتجاه الثاني يمكن تلخيصه بعبارة "تعددية الأطراف الناقصة". فالبلدان تتجمع معا بصورة غير رسمية لمناقشة القضايا الدولية، على سبيل المثال - وهذا أمر بالغ الأهمية - الأزمة الاقتصادية والمالية. وهذه المجموعات غير الرسمية، لا سيما في البداية، يمكن أن تسرع عملية اتخاذ القرار في المنظمات الدولية المتعددة الأطراف، لكن لا يمكنها أن تحل محل تلك المنظمات ذاتها لأن تعددية الأطراف لا يمكن أن تكون حصرية. بل ينبغي أن تكون شاملة للجميع وشفافة. ولا شيء يمكن أن يستمر من دون مؤسسات، ولكن حتى أفضل المؤسسات المنظمة لا يمكن أن تعمل في غياب الإلهام والإرادة الإنسانية. وحتى أفضل المؤسسات تنظيما تصبح عاجزة إذا أراد الإنسان الحيلولة دون عملها.

لقد أوليت الأزمة الاقتصادية والمالية قدرا كبيرا من الاهتمام، وهذا شيء طبيعي. والبلدان الأكثر تضررا من الأزمة هي البلدان النامية. من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تفني البلدان المانحة بأهدافها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والمتمثلة في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وتزعم بلجيكا تحقيق ذلك الهدف في عام ٢٠١٠.

إن أسوأ أشكال الفوضى الدولية هو العنف بين الدول وداخلها. فالعنف داخل بعض الدول ما زال يسفر عن قتل الملايين من الناس وتشويههم واغتصابهم. ويتجسد أسوأ أشكال الفوضى الدولية في نشوب الحروب والصراعات المدنية والقتال العرقي والقمع الوحشي الذي يجرم الملايين من الناس من العيش حياة كريمة. هذا هو أول التحديات وأهمها لأنه من دون إحلال السلام والأمن لن تتحقق التنمية، ناهيك عن التنمية المستدامة. وبدون السلام والأمن لن يكون هناك أي توزيع عادل لثروات كوكبنا الأرض.

المركزي. وكما قال الرئيس الأمريكي هنا (انظر A/64/PV.3)، لا يمكن أن نشككي، من ناحية، مما يسمى بالعمل الانفرادي للأمم المتحدة، بينما نتوقع منها في الوقت ذاته أن تحل بمفردها جميع مشاكل العالم.

وبتلك الروح، أود أن أدعو إلى إبداء التزام جديد ومتعدد الأطراف، نظرا لأن إصلاح المؤسسات الدولية أمر بالغ الأهمية لتعزيز شرعيتها وتمثيليتها وقدرتها على اتخاذ الإجراءات. فلا يمكن عمل أي شيء بدون الإنسان، ولا شيء يدوم بدون المؤسسات. ومن الآن فصاعدا، ينبغي أن تعمل تلك المؤسسات بفعالية، بدءا بالأمم المتحدة. ولا بد من المضي قدما بشأن إصلاح مجلس الأمن وأداء الجمعية العامة.

في الواقع، هناك حاجة ملحة لتحسين كفاءة عملياتنا. فبنظرة سريعة على الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة، لا نرى حالات التداخل فحسب، وإنما نرى أيضا فجوات الثغرات في النظام. وانطلاقا من التزام بلجيكا بميثاق الأمم المتحدة، بوصفها أحد الدول الأعضاء المؤسسة للمنظمة، فإنها تناشد بقوة اتباع نهج أكثر صرامة وشفافية في إدارة الأمم المتحدة وميزانيتها من أجل تحسين استخدام مواردها المحدودة.

بالإضافة إلى تجزؤ منظومة الأمم المتحدة، يكشف اتجاهان آخران الحاجة إلى تعزيز الالتزام المتعدد الأطراف. الاتجاه الأول هو وجود العديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في كل مكان تقريبا في العالم. صحيح أن هذا العدد الوافر يعزز التعاون الدولي، ولكن المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية تفتقر في بعض الأحيان إلى التنسيق. وينبغي للتعاون الأفضل من الآن فصاعدا أن يتيح المجال للاستخدام الأمثل للموارد من أجل الجميع.

على مواصلة العمل لمكافحة العنف الجنسي وجميع أشكال العنف المرتكبة ضد الأطفال.

الحروب يسببها الإنسان، وليس الأسلحة. ومع ذلك، يجب أن تحتل مسألة تحديد الأسلحة مركزا متقدما في جدول الأعمال الدولي. ولذلك ترحب بلجيكا بعقد مجلس الأمن جلسة على أعلى مستوى بشأن موضوع عدم الانتشار ونزع السلاح النووي (S/PV.6191). ومما لا شك فيه أن تلك الجلسة كانت من أبرز أحداث هذا الأسبوع. ونرى أن القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ بالأمس، يمثل معلما بارزا من أجل بناء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

ولكن، للأسف، يبدو أن آخر الأخبار الواردة من إيران تشير في الاتجاه المعاكس. لذلك يؤيد بلدي النداء العاجل للغاية الموجه إلى إيران وكوريا الشمالية من أجل التعاون مع المجتمع الدولي واحترام قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهما. وإذا لم تفعل ذلك، سينبذها المجتمع الدولي.

في الوقت نفسه، ينبغي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ألا تجعلنا نغفل عن الأسلحة التقليدية التي تقتل حاليا على نطاق واسع. على وجه الخصوص، أود أن أشير هنا إلى الألغام الأرضية المضادة للأفراد. والاتفاقية التي تحظر هذه الأسلحة دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٩، وتأمل بلجيكا في تعزيزها في المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في كارتاخينا بكونومبيا، في أوائل كانون الأول/ديسمبر. فيما يتعلق بتلك الاتفاقية، سترأس بلجيكا جنبا إلى جنب مع تايلاند، اللجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا والإدماج الاجتماعي - الاقتصادي. علاوة على ذلك، لم تدخر بلجيكا جهدا للضغط من أجل إبرام اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية.

إن حقوق الإنسان من جميع جوانبها هي مصدر قلق كبير لبلجيكا. وذلك هو السبب في أن بلدي يقوم بدور

وكما تنص دياحة الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)،

”لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبني حصون السلام“

في الواقع، إن منع نشوب الصراعات يبدأ بالتخلص من كل خطابات الكراهية التي تهاجم كرامة البشر والأمم والمجتمعات، أو حق الدول في الوجود. وفي كثير من الأحيان، شهدنا حمامات الدم التي كان وراءها التحريض على الكراهية. وذلك الخطاب ليس مكانه هذه القاعة أو هذه المنظمة التي تتمثل مهمتها الأساسية على وجه التحديد في تعزيز السلام والأمن من خلال التعاون البناء.

ومن أجل أن نعمل بكفاءة، تحتاج مؤسساتنا المتعددة الأطراف إلى قادة وممثلي دول يتشاطرون النهج الأساسية القائمة على الإيمان الراسخ بتمتع كل كائن بشري بكرامته. والسيادة الوطنية تنطوي على المسؤولية. لذلك السبب تؤيد بلجيكا تأييدا تاما مبدأ المسؤولية عن الحماية. وهذا المبدأ يقتضي أن تحمي الحكومات مواطنيها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وبالمناسبة، تود بلجيكا أن تشكر الأمين العام بان كي - مون على تقريره الممتاز عن هذا الموضوع (A/63/677)، وهي تؤيد تأييدا كاملا ما يبذله من جهود في هذا المجال.

إن المدنيين والنساء والأطفال على وجه الخصوص غالبا ما يكونون الضحايا الرئيسيين للعنف ويعانون معاناة غير مقبولة ويعجز اللسان عن وصفها. في الواقع، تشكل النساء نصف سكان العالم، إلا أننا كثيرا ما ننسى أن حقوق الإنسان تنطبق عليهن أيضا. في حالات الحرب والعنف، غالبا ما تقع المرأة ضحية مرتين بسبب الحرب وأعمال العنف الجنسي التي ترتكب ضدها. ولذلك فإن بلدي عاقد العزم

سأختتم بياني بهذه الكلمات. إن السلام والأمن والتنمية المستدامة والتوزيع العادل لثروة الأرض هي التحديات العالمية الهامة التي نواجهها. ومن أجل التصدي لهذه التحديات، نحن بحاجة إلى مؤسسات دولية صلبة، ولكن تعددية الأطراف المؤسسية ليست كافية. كما أننا بحاجة إلى تعددية الأطراف التي تكون في العقول وإلى الرجال والنساء المؤمنين بدفعها إلى الأمام.

هذا الإيمان والطموح والإرادة هي الأمور التي تدفع بلدي، بوصفه أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة إلى أن يرشح لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الدورة الخامسة والستين مواطننا لوي ميشيل، وزير الخارجية السابق في بلجيكا والمفوض الأوروبي السابق المسؤول عن التنمية والمعونة الإنسانية.

نحن على يقين بأن قوة إيمانه وتفانيه ستوحدا أكثر. والحق فإن مؤسساتنا لن تتمكن من تنفيذ ما نحتاجه: إحراز نتائج جماعية بدلا من انجازات فردية، إلا عندما يتحمس الرجال والنساء الذين يتكلمون هنا لرؤية مشتركة لحقوق الإنسان والسلام والتنمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد س. م. كريشنا، وزير الخارجية في الهند.

السيد كريشنا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أتوجه بتهنئتي إلى السيد التريكي على توليه رئاسة الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. ويؤكد وفدي له على تعاوننا الكامل أثناء قيادته لهذه الجمعية، التي تجسد آمال وتطلعات ورؤية السلام والتنمية المشتركة لكل شعوب كوكبنا.

عندما تنتهي هذه الدورة للجمعية العامة في العام المقبل سيكون قد مضى خمسة وستون عاما على وجود الأمم المتحدة. لقد شهدت هذه العقود الماضية تغير العالم بصورة جوهرية. فالاتصال يحدد حالتنا العالمية والتحديات التي

فعال بوصفه عضوا في مجلس حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر أعضاء المجلس الذين عهدوا إلى بلدي بلجيكا بمسؤولية وشرف رئاسة هذه المؤسسة الهامة. وأرى أن تلك الثقة اعتراف بالتزامنا.

وأخيرا، تنطوي حقوق الإنسان أيضا على حقوق الأجيال المقبلة. فنحن لا نملك هذه الأرض، فهي وديعة لدينا من أطفالنا. واليوم أكثر من أي وقت مضى، يتعرض ذلك التراث للخطر، ولذلك ينبغي أن تكون حماية البيئة على رأس شواغلنا وأولوياتنا المشتركة. يمثل المؤتمر المعني بتغير المناخ المقرر عقده في أواخر عام ٢٠٠٩ في كوبنهاغن فرصة لا يمكن تبديدها. فنحن بحاجة إلى قطع التزامات محددة وملزمة هناك. وأعتقد أن الاتحاد الأوروبي قد بين الطريق باتخاذ مجموعة طموحة من التدابير في أواخر عام ٢٠٠٨.

المؤسسات لا يمكن أن تعمل من دون إسهام الإنسان. لذلك ينبغي أن يخضع من يقوضون أداء هذه المؤسسات للمساءلة. وذلك هو السبب في أن بلجيكا نشطة بشكل خاص في مكافحة الإفلات من العقاب. المطلوب هو إنشاء نظام قانوني دولي، ولكنه لا يمكن أن يعمل إلا إذا دعمته دول تحكّمها سيادة القانون. ولذلك أؤكد مجددا على ضرورة اتخاذ المواقف المشتركة الهامة للغاية من أجل عالم أكثر أمنا وعدلا وازدهارا. وكما قال الأمين العام السابق للامم المتحدة كوفي عنان،

”لا يوجد أمن على المدى الطويل بدون تنمية. ولا توجد تنمية بدون أمن. ولا يمكن لأي مجتمع أن ينعم طويلا بالأمن أو الرخاء بدون احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون“.

وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي يكتسي اليوم أهمية أكثر من أي وقت مضى من أجل تحقيق شكل أكثر إنصافا للعولمة.

مواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية، ينعكس اتجاه المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في تخفيف حدة الفقر والجوع والأمية والمرض. إن إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية تتعرض لتهديد خطير. إن سياسات الحماية في ظل هذه الظروف السلبية بالفعل ستزيد من خطورة الوضع الذي تواجهه بلدان كثيرة.

ومن الأهمية بمكان أن تعمل الأمم المتحدة بشكل متضافر كي تغلب بشكل متسق على هذه التحديات. والهند، التي تشارك بفعالية في مجموعة الـ ٢٠ وعمليات أخرى، نشدد باستمرار على أن البلدان النامية يجب أن تحظى بالأولوية في الرد العالمي على الأزمة. لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية الذي عقد في حزيران/يونيه فرصة مواتية ومحفلاً مفيداً للبحث بشكل جماعي عن السبل والوسائل للتعامل مع الأزمة. والآن، نتطلع إلى تنفيذ مبكر خلال هذه الجمعية العامة لتدابير المتابعة التي اتفق عليها في المؤتمر.

إن الأمم المتحدة تكمن في محور التعددية والتعاون الدولي. وهذه المنظمة محفل يجتمع فيه العالم كي يعرب عن آرائه ويقطع على نفسه التزامات بشأن قضايا عالمية تشكل مصدر قلق للجميع وعلى قدم المساواة. ولذلك، ليس من الغريب أن يبدأ ميثاق الأمم المتحدة بعبارة ملهمة هي "نحن شعوب العالم". إن العمل بشكل شامل وجماعي في كل جوانب عمل المنظمة هو قلب ميثاقها. ولا بد أن تكون هذه الرؤية النجم الهادي والمبدأ التوجيهي لكل ما نقوم به من عمل. والهند ملتزمة بالعمل مع الدول الأعضاء لجعل الأمم المتحدة أكثر أهمية ومواكبة للواقع المعاصر.

إن إصلاح الأمم المتحدة يمثل أعلى أولوية. وبعد مرور أربعة أعوام على مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

نواجهها بشكل جماعي تحديات عالمية بالفعل. والتصدي لهذه التحديات، كما نعلم، يتطلب حلولاً ونهجاً عالمية. وما يحدث في أي جزء من العالم يؤثر على مناطق أخرى. وفي سياق هذه التغييرات الناشئة بسرعة وآثارها المتنوعة والعميقة، علينا أن ننظر بعمق أكبر فيما إذا كانت الأمم المتحدة وهياكل الحوكمة العالمية الأخرى مجهزة كي تتعامل بشكل فعال مع التحديات التي نواجهها جميعاً.

وما يثير قلقنا هو أن هياكل الحوكمة الدولية، ما زالت، بعد أكثر من ستة عقود، غير شاملة أو تشاركية. وبالتالي، لم تتكيف هذه الهياكل والمؤسسات أو تتطور مع الطابع المتغير للقضايا العالمية في العصر الحديث أو حدتها أو عمقها. ومن ثم فالسؤال هو: هل هذه المؤسسات قادرة على التصدي لهذه التحديات بشكل كافٍ أو مرضٍ؟ إن إصلاح وإعادة بناء هياكل الحوكمة العالمية حاجة ماسة لعصرنا، وإن أصوات العالم النامي، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة وأفريقيا، تنسم بأهمية أساسية وجوهرية إذا كان لنا حقاً أن نتصدى بشكل تشاركي وعالمي للتحديات العالمية.

ولا يحتاج المرء إلى أن ينظر بعيداً كي يعرف هذه التحديات. فالاضطرابات الاقتصادية والمالية الحالية، التي لم تبدأ في العالم النامي، ألحقت أبلغ الضرر بالبلدان النامية. لقد تباطأ النمو، فيما اجتاحت الكساد بلداناً كثيرة. ويجب ألا يتألف الرد الدولي على هذا التحدي من مجرد تدابير تتخذ لحفز الاقتصادات فحسب، بل الأهم، أن نجد سبلاً لإعادة هيكلة نظام الحوكمة الدولي الحالي الذي فشل في التصدي للأزمة المالية والاقتصادية القوية التي ضربت العالم.

إن تجاهل هذا القصور الهيكلي في البنية المالية والاقتصادية العالمية الحالية سيعرض للخطر مستقبل أغلبية شعوب هذا العالم وينذر بصعوبات أكبر في المستقبل. وفي

الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. وسنستضيف مؤتمرا عالميا رفيع المستوى بشأن "تغير المناخ: تطوير التكنولوجيا ونقلها" في يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بالتعاون مع الأمم المتحدة. والهدف من المؤتمر هو المساعدة في صياغة خريطة طريق للتكنولوجيا في سياق التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه لدعم عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

يجب تقديم الدعم للبلدان النامية ماليا وتكنولوجيا وتزويدها بالموارد لبناء القدرات حتى تتمكن من مواجهة التحديات الهائلة للتكيف. ويلزم بذل جهود خاصة لتطوير البرامج التي تلي الاحتياجات الماسة للدول الجزرية الصغيرة وأكثر البلدان ضعفا.

إن تخفيف حدة الفقر وتأمين سبل العيش هما من الضرورات المركزية بالنسبة للهند. وتحقيقا لتلك الغاية، يعد تسارع النمو الاقتصادي وأمن الطاقة من العوامل الدافعة الحاسمة. والهند إذ تسعى إلى تحقيق أهدافنا الإنمائية، حققت نجاحا كبيرا في خفض كثافة استخدامها للطاقة. وستواصل الهند السير على ذلك الطريق.

تدرك الهند أن استمرار التقلبات في أسواق الوقود الأحفوري، إلى جانب خطر تغير المناخ، يجعلان تنمية جميع مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة - بما في ذلك الطاقة النووية - أمر بالغ الأهمية. وفي ذلك السياق، يكتسي التعاون الدولي في المجال النووي المدني أهمية.

كما قامت الهند بالعديد من المبادرات المستقلة للتصدي لمسألة تغير المناخ. لقد وضعنا سياسة شاملة وإطارا تشريعا، وكذلك خطة عمل وطنية بشأن تغير المناخ تتضمن ثمان مهنات وطنية منفصلة. وأطلقت حملة تحريج مكثفة لم يسبق لها مثل مع مضاعفة ميزانية الغابات هذا العام لتصل إلى ١,٣ بلايين دولار، وهذه الزيادة ستكون مستمرة في

لم يجرز تقدم يذكر حتى في ظل ظهور المزيد من الأزمات والمشاكل العالمية والجديدة.

ينبغي ألا نسمح لبطء العمل بأن يؤدي إلى إضعاف المنظمة في مواجهة هذه التحديات. بدلا من ذلك، يجب علينا العمل متضافرين لجعل المنظمة أكثر قوة وقدرة على الاستجابة الفعالة.

إن إجراء الإصلاح في العناصر الأساسية الثلاثة لميثاق الأمم المتحدة - السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان - يتطلب اهتمامنا الجماعي. ويجب تنشيط الجمعية العامة بشكل كامل، وتعزيز دورها بوصفها المحور الأساسي للمداولات العالمية. ولا بد أن يصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي نقطة ارتكاز للتنمية. ويجب قبول فكرة تعزيز مجلس الأمن وجعله أكثر تمثيلا بتوسيع العضوية الدائمة والعضوية غير الدائمة. واستمرار المفاوضات الحكومية الدولية خلال الأشهر الستة الماضية أثبت بشكل لا لبس فيه أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء تشترك في وجهة النظر القائلة بالحاجة إلى توسيع فئتي العضوية في مجلس الأمن.

تغير المناخ هو أحد أهم التحديات العالمية التي نواجهها اليوم. وتحمل البلدان النامية نصيبا غير متناسب من آثاره السلبية، على الرغم من أنها ليست مسؤولة عنه. وإدراكا من الهند للتهديد الخطير الذي يشكله تغير المناخ، فإنها تشارك في المفاوضات الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك في مؤتمر كوبنهاغن المقبل. وستعمل الهند من أجل التوصل إلى نتيجة تعترف بضرورات التنمية للبلدان النامية وترسخ مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل بلد.

علينا أيضا الابتعاد عن التركيز على التخفيف وحده وضمان أن يكون هناك تركيز على التكيف، وهو أمر بالغ

السلاح يتماشى مع موقف الهند وذلك من أجل عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية غير تمييزية عن طريق التفاوض المتعدد الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً، شريطة أن تتوافق مع مصالح الهند الأمنية الوطنية. وما زلنا ملتزمين بالوقف الاختياري الانفرادي للتجارب النووية.

الهند ملتزمة بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وعلى مدى العقود الخمسة الماضية، ساهمنا بأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من حفظة السلام وتكبدنا عددا كبيرا من الضحايا خلال هذا الوقت. إن تعزيز الأساس المعيارى لعمليات حفظ السلام، وإعطاء البلدان الرئيسية المساهمة بقوات دورا أكبر سيعمل على جعل السلام أكثر فعالية.

وتحقيق السلام والأمن والاستقرار والرفاه في منطقة جوارنا أمر حيوي بالنسبة للهند. هناك بداية جديدة في سري لانكا؛ وتعزيز عملية السلام في نيبال يصب في مصلحتنا الجماعية؛ وفي أفغانستان، يجب على المجتمع الدولي مواصلة اشتراكه المكثف ودعم جهودها من أجل التنمية والحفاظ على السلام والاستقرار. والهند ملتزمة بإقامة علاقات حسن الجوار وتسوية جميع المسائل المتعلقة مع باكستان من خلال الحوار السلمي.

والهجوم الإرهابي الوحشي على الأبرياء من مومباي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ذكرنا بالتهديد اليومي والخبيث الذي يشكله الإرهاب لجميع البلدان. لا يمكن أن يوجد أي مبرر على الإطلاق لمثل هذه الأعمال الإرهابية الرعناء. فمن مسؤوليتنا الجماعية وواجبنا العمل معا لضمان أن نقدم إلى العدالة الإرهابيين والمنظمين ومرتكبي مثل هذه الجرائم وأنصارهم.

ومن أجل تعزيز الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب، اقترحت الهند وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. والمناقشات بشأن مشروع الاتفاقية استمرت لفترة

كل عام. ووافق المجلس التابع لرئيس الوزراء على مهمات وطنية لتعزيز كفاءة الطاقة والطاقة الشمسية، بوضع أهداف طموحة. ونؤيد البحوث الرئيسية لتقييم مختلف الجوانب المتصلة بتغير المناخ ونسهل إجراء هذه البحوث.

تولي الهند أولوية قصوى لتحقيق هدف نزع السلاح النووي ولها سجل ناصع في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرحب بتجدد المناقشة العالمية بشأن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويتوافق ذلك مع موقف الهند الثابت في مجال الدعوة المستمرة إلى نزع السلاح النووي بوصفه أحد الأولويات التي تصدر عمل المجتمع الدولي. لقد طرحنا عددا من الاقتراحات بشأن نزع السلاح النووي في الأمم المتحدة، بما في ذلك ورقة عمل قدمت عام ٢٠٠٦ وتقتصر عناصر للتوصل إلى توافق جديد للآراء على نزع السلاح وعدم الانتشار.

في العام الماضي، في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، وتمشيا مع التزام الهند الثابت على النحو المبين في خطة عمل راجيف غاندي في عام ١٩٨٨، كررت الهند اقتراحها بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة النووية تحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها واستخدامها وتكديسها وتنص على إلزائها تماما ضمن إطار زمني محدد. ولا يمكن أن يكون النظام الدولي النووي تمييزيا. كذلك، يجب على الدول الوفاء بالتزاماتها التي قطعناها. ومرة أخرى وانطلاقا من الشعور بالالتزام، تكرر الهند ذلك الاقتراح.

سنستمر في التعامل مع البلدان الرئيسية لتكثيف هذه المناقشة على أمل أن تتحول زيادة الفهم الدولي إلى التزام قوي بالعمل على نزع السلاح النووي. بهذه الروح كان لتأييدنا اعتماد برنامج العمل، بما في ذلك عقد بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، في مؤتمر نزع السلاح المعقود في أيار/مايو من هذا العام. والعمل مع الآخرين في مؤتمر نزع

تعرب بلغاريا عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به رئيس وزراء السويد، السيد فردريك راينفيلت، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

علاوة على ذلك، تود بلغاريا أن تعرب عن سرورها لانتخاب السفيرة إيرينا بوكوفا لمنصب المدير العام الجديد لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ونود أن نشكر جميع الدول الأعضاء على الثقة التي منحتها لمرشحتنا. وتفخر بلغاريا كثيرا بوجود هذه الممثلة الرفيعة المستوى في منظومة الأمم المتحدة، وتود أن تؤكد للجمعية على أن حكومتنا ستواصل بذل كل ما بوسعها لتعزيز السياسات والمثل العليا لليونسكو.

وبلغاريا، بوصفها دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، متمسكة بروح تعددية الأطراف، وبالتالي، فإنها تؤيد تأييدا كاملا الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على التصدي للتحديات الدولية بصورة فعالة.

إن أهم المسائل الملحة التي تتطلب انتباهنا هي بلا شك الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والآثار السلبية لتغير المناخ. وفي ضوء ذلك، نقدر على وجه الخصوص مبادرة الأمين العام بعقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في ٢٢ أيلول/سبتمبر. علاوة على ذلك، أود أن أعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به الرئيس الفرنسي في هذه المناقشة العامة. فالوقت يدهمنا فعلا، وإذا كنا نريد التوصل إلى اتفاق في كوبنهاغن، فيتعين علينا اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب.

وفي عالم القرن الحادي والعشرين الذي يتسم بالعولمة، يعيد بلدي التأكيد بقوة على التزامه الكامل بمبدأ تعددية الأطراف الفعالة، على أساس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة التي تضع الإنسان وحقوقه وكرامته وتحقيق الأمن له في صميم السياسة الدولية.

أطول مما يجب. لقد حان الوقت لأن تبرم الاتفاقية في نهاية المطاف. وتدعو الهند بإخلاص جميع البلدان إلى بذل جهود جدية في الأسابيع القليلة المقبلة من أجل التوصل إلى توافق للآراء على النص.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام الهند الثابت بعمل الأمم المتحدة. وقالت رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي متحدثة أمام هذه الجمعية قبل ٤١ عاما:

”إن الأمم المتحدة هي الوصي على سلام العالم وتمثل آمال البشرية. ووجودها يعطي شعورا بالاطمئنان بأن عدالة القضايا الحقيقية يمكن أن تتحقق بدون خوف أمام العالم. إن هذه الجمعية والوكالات التابعة للأمم المتحدة، بكل ما تفعل، تحافظ على تلك الآمال وتعزز أسباب السلام“.

وجوهر هذه الكلمات والافتتاح بها يكتسيان أهمية اليوم أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة رومانا يليفيا، وزيرة خارجية بلغاريا.

السيدة يليفيا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني كثيرا أن أحاطب هذا الجمع باسم جمهورية بلغاريا. وأود أن أنقل تهاني وفد بلدي لسعادة السيد علي التريكي على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، وأن نتمنى له النجاح في الأشهر المقبلة.

نعرب عن امتناننا لمعالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على قيادته وتوجيهه خلال الدورة السابقة. أود أيضا أن أتقدم بالشكر للأمين العام، السيد بان كي - مون، على جهوده الدؤوبة لتعزيز الأمم المتحدة وقيمها.

واليوم، مهمتنا لا تقتضي مواجهة التحدي فحسب، وإنما أيضا اغتنام الفرص التي توفرها منطقة البحر الأسود. وتعتقد بلغاريا أن البعد الشرقي القوي لسياسة الحوار الأوروبية يلبي احتياجات وأولويات جميع الشركاء. ونحن نشهد فرصا لإطلاق مشاريع في قطاعات هامة من قبيل النقل، والتجارة، والطاقة، والحماية البيئية، وأمن الحدود. وبلدي أحد الداعمين الرئيسيين لبرنامج التعاون في منطقة البحر الأسود الذي يعمل كمنهاج شامل للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة البحر الأسود بنطاقها الأوسع. وستسعى بلغاريا إلى الإسهام في نجاح هذه السياسات، ولا سيما عن طريق رئاستها المقبلة لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.

وتود بلغاريا أن تشكر أيضا الولايات المتحدة وشركاءنا في الاتحاد الأوروبي على الدور البناء الذي يؤديه في منطقتي البلقان والبحر الأسود. ونحن ممتنون لهم على النصح والدعم، ونتطلع جدا إلى زيادة تعاوننا معهم وتكثيفه.

إن سجل ما هو قائم من أخطار وتحديات جسيمة للأمن العالمي ليس، للأسف، سجلا قصيرا. ونحن مقتنعون بضرورة تصعيد الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في مجالات نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، فإن الحاجة إلى التنفيذ الكامل والعالمي لنظام معاهدة عدم الانتشار تظل ذات أولوية مطلقة، وبلدي مكرس نفسه لدعم نجاح النتيجة التي سيسفر عنها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠.

ونشعر بقلق عميق إزاء تطور الأحداث مؤخرا بشأن الملف النووي لإيران. وفي هذا الصدد، نناشد مناشدة قوية السلطات الإيرانية أن تمتثل للقرارات ذات الصلة الصادرة

وتعتبر بلغاريا التعاون في جنوب شرق أوروبا ومنطقة البحر الأسود إحدى أولويات سياستها الخارجية. وتحتل بلغاريا موقعا جغرافيا مميزا على ملتقى طرق مما جعلها في وضع فريد لتقييم المسائل الملحة في المنطقة وما تنطوي عليه من تعقيد. وتعاون بلغاريا بشكل فاعل مع جيرانها المباشرين، جنبا إلى جنب مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وبلغاريا تؤكد بقوة على أن التعاون الإقليمي جزء لا يتجزأ من التكامل الأوروبي لمنطقة البلقان الغربية. فهو يسهم في تعزيز الثقة والاستقرار والأمن وتأكيد المعايير الأوروبية في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، بلغاريا ملتزمة بمواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على استخدام خطاب الكراهية ومكافحته حيث أنه من المرجح أن يثير المخاوف والتوترات بين الجماعات المنحدرة من خلفيات عرقية وقومية ودينية واجتماعية مختلفة.

لذلك ندعو إلى الامتثال الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في منطقة البلقان الغربية. وفي هذا السياق، تعتقد بلغاريا أن بناء مجتمع مستقر وسلمي وديمقراطي ومتعدد الأعراق في كوسوفو، التي تعيش في سلام مع جيرانها، يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للهيكلة الأمني لمنطقة البلقان الغربية وأوروبا ككل.

وتهتم بلغاريا اهتماما خاصا بالتنمية السلمية البعيدة المدى لمنطقة البحر الأسود. وعلى الرغم من التعاون النشط في ما بين بلدان المنطقة، فإن الكثير من إمكاناتها لم يستغل على النحو الكافي بعد. وفي ضوء ذلك، لا بد من القول إن جنوب القوقاز لا يزال منطقة تبعث على قلق بلغاريا. ونناشد الأطراف المعنية أن تغلب على خلافاتها وتجري حوارا لكفالة التنمية السلمية والازدهار لمنطقة القوقاز بكاملها.

الإسرائيلي والفلسطيني من العيش في سلام، جنباً إلى جنب، كل في دولته السيادية وباعتراف متبادل بينهما.

وثمة منطقة أخرى حيث يمكن للأمم المتحدة بدعم من الاتحاد الأوروبي أن تكون قوة لتحقيق السلام والاستقرار هي في أفغانستان. وتعتقد بلغاريا أنه على وجه العموم، من المستصوب اعتماد نهج أكثر شمولية وتنسيقاً في أفغانستان. وفي ضوء ذلك، تشكر الحكومة البلغارية الرئاسة السويدية للاتحاد الأوروبي على إعداد كتاب أزرق يعدد جميع الجهود الأوروبية المبذولة في أفغانستان، بهدف المساعدة على تحسين التنسيق على الأرض.

إن بلغاريا إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً قوياً بقضية حقوق الإنسان. وهكذا ستواصل بلغاريا إدانتها الواضحة لجميع انتهاكات حقوق الإنسان، من قبيل التعذيب، والرق، والاستغلال الجنسي، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. بالإضافة إلى هذا وعلى ضوء ذلك، نؤيد الدعوة التي أطلقتها الرئاسة السويدية للاتحاد الأوروبي بزيادة تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. ونقدر كذلك تقرير الأمين العام المعنون "تنفيذ مسؤولية الحماية" الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (A/63/677) بوصفه وثيقة هامة وحسنة التوقيت، ونعلن اهتمامنا الثابت بإجراء المزيد من المناقشة والتوضيح لهذا التقرير. ونأمل أنه مع اتخاذ قرار الجمعية العامة مؤخراً (A/RES/63/308) سوف يجري تنفيذ هذا المفهوم.

وفي غضون العام الماضي، واجه العالم تحديات عديدة تتعلق بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وكان لهذه الأزمة تأثير هائل بالفعل على جميع قطاعات اقتصادنا. وتعتقد بلغاريا اعتقاداً راسخاً أنه لا يمكننا أن نتغلب على الأزمة إلا من خلال الجهود المشتركة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين. إننا جميعاً على متن المركب ذاته وعلينا

عن مجلس الأمن، وأن تبدي تعاونها الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتأمل بلغاريا من المفاوضات المقبلة بين إيران والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن زائداً المانيا (١+٥)، المقررة في بداية تشرين الأول/أكتوبر، أن تجعل من الممكن تجديد النقاش حول البرنامج النووي الإيراني، وتمهد السبيل أمام حل شامل قبل كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

وتؤكد بلغاريا موقفها الداعي إلى ضرورة إجراء المزيد من الإصلاح في الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. ونعتقد أنه من المستصوب تعزيز شفافية وفعالية المنظومة. علاوة على ذلك، إن التحديات الحمة التي تواجه الدول الأعضاء والمجتمع الدولي في عالم القرن الحادي والعشرين تجعل من الضروري إصلاح الأمم المتحدة.

إن إصلاح مجلس الأمن ينبغي بالتأكيد أن يكون عنصراً مركزياً في أي إصلاح للأمم المتحدة. ونود أن نؤكد مرة أخرى من جديد موقفنا بأن كلنا فنتي عضوية المجلس يتعين توسيعها. علاوة على ذلك، نعتقد أن المجموعة الإقليمية لدول أوروبا الشرقية ينبغي أن تعطى على الأقل مقعداً إضافياً غير دائم.

وتدرك بلغاريا جيداً ضرورة اتباع الدبلوماسية الدولية للتغلب على الصراعات القائمة. ونتيجة لذلك، نرحب بالدور الإيجابي الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي كوسيط في العديد من مناطق الصراع حول العالم. وإحدى هذه المناطق هي الشرق الأوسط. وبلغاريا تؤيد بثبات جهود أعضاء المجموعة الرباعية في عملية سلام الشرق الأوسط، وتعتقد أن إعادة إجراء حوار مباشر بين الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني تتصف بأهمية أساسية. وبلغاريا تدعم دعماً ثابتاً موقف الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، وتبرز حقيقة أن السلام الشامل والدائم لا يمكن تحقيقه إلا إذا تمكن الشعبان

مرة. وأود أن أبدأ ببيان بتهنئة معالي السيد علي عبد السلام التريكي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، وأتعهد له بتقديم كامل دعم الوفد الأيسلندي في العمل الصعب والشاق الذي ينتظرنا جميعاً.

وفي مثل عطلة نهاية الأسبوع هذه من العام الماضي، وجدت بلادي، أيسلندا، نفسها غارقة في بداية العاصفة المالية العالمية. لقد اقتلعت تقريباً النظام المصرفي بأكمله في أيسلندا من جذوره وتركت بلادي تواجه أشد نكسة اقتصادية تعيها الذاكرة. وكانت أيسلندا أول بلد يقع ضحية لجشع مغالاة المصرفيين الذي أساءوا استخدام القوانين، واتبعوا مبادئ أخلاقية مريية، وأخفوا أموالهم في ملاذات ضريبية، وقدموا نظاماً غير مسؤول من المكافآت المالية الضخمة التي حرضت على السلوك المتهور والمخوف بالمخاطر، الذي لم نشهد له مثيلاً من قبل.

وفي أيسلندا، ترك المسؤولون عن ذلك وراءهم أرضاً محروقة، تعج بالمواطنين المنكوبين، الذين يملأهم الأسى والغضب، ويروعهم احتمال الإفلاس الوشيك، وفقدان منازلهم ووظائفهم. ومع ذلك، بإمكانني أن أخبر هذه الجمعية بأن أيسلندا تغلب الآن على مشاكلها، ليس بفضل العمل الشاق الذي يقوم به مواطنونا فحسب، بل أيضاً لأن لنا أصدقاء يمكننا الاعتماد عليهم. فلم تتخل عنا أسرتنا من بلدان الشمال. وقدمت لنا بلدان بحر البلطيق دعمها المعنوي الكامل. وأود أن أذكر على وجه الخصوص بولندا، التي قدمت لنا المساعدة بسخاء كبير بدون أن يُطلب إليها ذلك على الإطلاق - وهو شيء لن ننساه أبداً.

وعرض علينا صندوق النقد الدولي برنامجاً لتحقيق الاستقرار ولا يزال يسير على الطريق الصحيح بشكل عام، بالرغم من أنه يتعين عليّ أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن استيائنا الشديد إزاء عدم تنفيذ هذا البرنامج كاملاً

جميعاً كفالة أن نتعلم من أخطائنا الماضية وأن نتذكرها. وتحقيقاً لذلك، ندعو إلى زيادة تكثيف التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وينبغي توفير الدعم الإضافي للبلدان النامية بغية تجنب المزيد من الفقر والجوع على الصعيد العالمي. وبصورة أعم، نشعر بمزيد من القلق إزاء أن الركود الاقتصادي العالمي قد يؤدي إلى انخفاض في إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي إذاً إيلاء اهتمام أكبر للاستنتاجات الواردة في إعلان باريس المعني بفعالية المساعدة لعام ٢٠٠٥، وبرنامج عمل أكرام لعام ٢٠٠٨. علاوة على ذلك، وفي حين ندرك جيداً قيودنا المالية، فإن بلغاريا بوصفها بلداً خرج مؤخراً من مركز البلد المتلقي للإعانات الأجنبية، ملتزمة بتحمل مسؤولياتها الدولية وعازمة على أن تكون قوة للسلام والاستقرار.

صحيح أن جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية تشكل قائمة من الإنجازات التي تدعو إلى الإعجاب. وصحيح أيضاً أنه بالإمكان تحقيق المزيد، وينبغي ذلك، هذا العام وفي الأعوام المقبلة. لكن في نهاية المطاف، فإن إنجازات الأمم المتحدة تعتمد على ما نحن الدول الأعضاء نريد أن نفعله. وعلينا مسؤولية مشتركة عن مستقبل كوكبنا. ولا يسعنا أن ننجح في التغلب على التحديات المقبلة إلا عن طريق التعاون المنفتح والصادق. فلنعمل معا ولنظهر بما لا يدع مجالاً للشك حسن نيتنا ومرونتنا والتزامنا، ولنجعل من هذه الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة دورة ناجحة حقاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أورسور سكارفيونسون، وزير الخارجية والتجارة الخارجية في أيسلندا.

السيد سكارفيونسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): إنه ليشرفي حقاً أن أحاطب هذه الجمعية لأول

وأعتقد أن أفضل سبيل لتوفير العدالة لشعب كيريباس، ولشعوب الدول في منطقة جنوب المحيط الهادئ وفي كل مكان، ولأجيال المستقبل، يتمثل في أن نبذل معاً كل الجهود للتوصل إلى قرار بشأن إبرام اتفاق ملزم قانوناً في كورونغاغن، يعالج هذه المشكلة من أساسها. كما أعتقد أن أفضل وسيلة لإقناع المتشككين باتخاذ تلك الخطوة هي في تسليط الضوء على قصص النجاح التي لدينا. ويتعين أن نظهر للمتشككين أن أهدافنا واقعية وأن بوسعنا أن نحققها.

وأذكر الجمعية أنه في بداية المناقشة العامة استمعنا إلى الرئيس لولا يقدم قصة نجاح البرازيل فيما يتعلق بالاستخدام المستدام لموارد الطاقة. واسمحوا لي بأن أعتنم هذه الفرصة لكي أروي قصة نجاح آيسلندا في هذا الصدد. منذ جيل مضى، كنا نعتمد على الوقود الأحفوري مثلنا مثل أي دولة في العالم. واليوم، بعد جيل، نحصل على ٨٠ في المائة من احتياجاتنا من الطاقة عن طريق الطاقة المتجددة. ونحصل على كل ما نحتاج إليه من وقود التدفئة والكهرباء من الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠ في المائة. وكل ما فعلناه هو استخدام الكنوز التي لم نكن ندرك أنها تحت أقدامنا وأمام أعيننا، في شكل الأهمار - لقد استخدمنا الطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية. وأكرر أن ما فعلناه يستطيع أن يفعله الآخرون أيضاً.

وأريد أن أركز الانتباه بوجه خاص على الإمكانيات التي جرى التقليل من شأنها بشكل كبير للطاقة الحرارية الأرضية. ولدى الكثير من البلدان في الوادي المتصدع الأفريقي قدرة إمكانية ماثلة لإمكانية آيسلندا. وفي جنوب شرق آسيا، لدينا أكبر إمكانات للطاقة الحرارية الأرضية في العالم، وفي أمريكا اللاتينية توجد أيضاً هذه الإمكانات القيمة. ويمكن أن يتحول الكثير من هذه البلدان، بالاستعانة بالخبرة في مجال الطاقة الحرارية الأرضية التي لدى بلدان من قبيل آيسلندا، تحولا حقيقياً إلى الطاقة النظيفة؛ وقد يحقق البعض

بسبب حدوث منازعات ثنائية غير ذات صلة بالموضوع. كما أود أن أذكر أن الطلب الذي قدمناه للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد استقبله جيراننا الأوروبيون بترحيب حار، وأشكرهم كثيراً على ذلك. ولذلك، يمكنني أن أقف أمام هذه الجمعية وأقول بثقة وبأعلى صوتي إنه بالرغم من الصعوبات التي تجاوزناها، فإن العواصف المالية في آيسلندا قد بدأت في الانحسار. وليس هذا بسبب قدرة الشعب الآيسلندي على مواجهة تلك العواصف والعمل الشاق الذي يقوم به فحسب، بل أيضاً لأنكم أنتم، المجتمع الدولي، قدمتم لنا بعض الدعم الهام للغاية عندما كنا في أشد الحاجة إليه.

والنقطة البارزة هي أنه في عالم يتسم بالعولمة، يجب أن نتناول معاً المشاكل على الصعيد العالمي. يجب أن نكافح معاً الفساد الذي ساهم في حدوث الكساد الدولي؛ ويجب أن نعمل معاً لضمان ألا يُسمح لأباطرة المال بأن يضاربوا مرة أخرى بحياة الناس؛ ويتعين أن نعمل معاً للقضاء على الملاذات الضريبية التي استخدموها، كما يتعين أن نتكاتف من أجل إنشاء إطار تنظيمي عالمي قوي. وينبغي أن يتحد العالم لمكافحة الكساد ليس بروح الأمم المتحدة فحسب، بل أيضاً في الإطار الذي أنشأته الأمم المتحدة.

وفي مطلع هذا الأسبوع، حظيت بامتياز وشرف المشاركة في مؤتمر القمة الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ. لقد تأثرت كثيراً عندما استمعت إلى رئيس كيريباس وهو يصف المحنة التي تمر بها بلاده، التي قد تختفي، بالمعنى الحرفي للكلمة، من على وجه الأرض دون أن يكون لها أي يد في ذلك بأي حال من الأحوال. ويرجع هذا إلى تغير المناخ الشديد الذي يواجهه العالم أجمع. ولم يطلب رئيس كيريباس إلا الشيء الوحيد الذي يستحقه في الواقع كل إنسان وكل أمة: إنه لم يطلب سوى العدالة.

ومن المرجح أن تكون لتغيرات المناخ آثار سلبية ملموسة على الأرصدة السمكية في العالم. ويعرف المثلون أيضا على نحو أفضل مني أن أكثر من بليون نسمة، أي ٩٥ في المائة من الناس الذين يعيشون في البلدان النامية، يعتمدون على السمك كمصدر رئيسي للبروتين. وكما هو معروف، فإن سجل أيسلندا في الإدارة المستدامة للأرصدة السمكية لا يضاهيه سجل آخر. ولدينا خبرة تكنولوجية في ميدان الطاقة الحرارية الجوفية، ونحن على استعداد لتقاسمها. وفي ذلك الصدد، يسعدني أيضا أن أقول إنه على الرغم من المخاوف المالية الراهنة في أيسلندا، كفلنا التمويل الكامل لبرنامج جامعة الأمم المتحدة للتدريب على الصيد البحري. وهذا البرنامج متاح للدول الأعضاء وسيسرني جدا أن تقبل عرضنا ذلك.

وخلال هذا الأسبوع، استمعت إلى العديد من المتكلمين وهم ينتقدون الأمم المتحدة، ولكن أود أن أغتنم هذه المناسبة التي أتكلم فيها لأول مرة في هذه الجمعية لأشيد بعمل المنظمة. لقد أحسنت المنظمة العمل في مجالات عديدة، عندما اعترضت طريقها صعوبات حمة. أود أن أسوق مثالين من أمثلة عديدة يمكنني أن أستشهد بها.

إن أيسلندا وحكومتني ما برحتا تؤيدان بقوة حقوق النساء وخاصة أننا نتمسك بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن حقوق المرأة في العالم وحق المرأة في المشاركة بفعالية في عمليات السلام في المناطق التي مزقتها الحرب. أود أن أذكر الجمعية بأنه في العام المقبل تحل الذكرى العاشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأغتنم هذه الفرصة لأحضر الأمم المتحدة على الاستفادة بشدة من تلك الذكرى لتعزيز دور المرأة بوصفها صانعة سلام في جميع أرجاء العالم. وأود أن أضيف في ذلك السياق أن هناك قررا اتخذته الجمعية العامة بالإجماع بشأن إنشاء كيان مختلط معني بنوع الجنس تابع للأمم المتحدة يرأسه وكيل أمين عام خاص

اكتفاء ذاتيا في مجال الطاقة. ولكننا بالطبع نحتاج إلى التمويل، كما هو الحال دائما. إن ما نحتاج إليه بالفعل هو صندوق عالمي للمناخ لنقل تكنولوجيا الطاقة المتجددة إلى البلدان النامية لتمكينها من مواصلة النمو على أساس مستدام ومتجدد. وإن الخبرة التي حققناها في أيسلندا متاحة للجميع، وأود أن أضيف أنه بالرغم من الصعوبات المالية التي نمر بها، فإننا نضمن أن يظل برنامج التدريب في مجال الطاقة الحرارية الأرضية التابع لجامعة الأمم المتحدة في أيسلندا مفتوحا وممولا بالكامل، كما كان عليه الحال منذ ٢٥ عاما.

كما ينتج عن تغير المناخ أضرار كبيرة في القطب الشمالي. ولذلك فإن أيسلندا، الدولة الوحيدة التي تقع بأكملها في منطقة القطب الشمالي، قد عينت القطب الشمالي بوصفه أحد المجالات الرئيسية في سياستها الخارجية. ويخبرنا العلم، ويمكن أن نقرأ عن ذلك في الأخبار، بأن جزءا كبيرا من المحيط المتجمد الشمالي قد يصبح قريبا منطقة خالية من الثلوج في نهاية الصيف. وهذا تطور لم يحدث لنا خلال فترة حياتنا، ويحمل لنا أنباء جيدة وأنباء سيئة. فإذا حدث ذلك قريبا، فإنه سيفتح ممرا للنقل بين المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي عبر المحيط المتجمد الشمالي، لما له من فوائد كبيرة للتجارة. ومهما كانت النتيجة، سيبسر هذا الوصول إلى الموارد الهامة للغاية في المنطقة القطبية.

ولكن علينا هنا المضي بحذر شديد. فالمنطقة القطبية أيضا تمتلك أكثر الأنظمة الأيكولوجية هشاشة في العالم، وستمثل تحديا حقيقيا لإقامة التوازن الصحيح بين البيئة الهشة واستخدام مواردها. وفي أيسلندا، نعتقد أن من المهم جدا التصدي للتحديات إقليميا عن طريق مجلس المنطقة القطبية الشمالية، وأي مطالب إقليمية نشهدها بالفعل وتظهر في الأنباء ينبغي تسويتها على أساس اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

في الختام، تكلمت عن الصعوبات المالية في بلدي، ولكن قلت أيضا إننا نخرج منها حاليا، ليس على الأقل لأن بوسعنا التماس المشورة والدعم من المجتمع الدولي. وبالطبع، فإن آيسلندا بلد صغير، ولكنني ذكرت كيف حتى على الرغم من صغر حجمنا، لدينا الكثير ما نقدم مما يمكن له أن يسهم في حل بعض المشاكل التي يواجهها العالم كله اليوم.

إن خبرتنا في ميدان الطاقة الحرارية الجوفية، على سبيل المثال، قد تكون هامة للغاية في مواجهة أزمة المناخ، وخبرتنا في صيد السمك المستدام يمكن أن تلعب دورا أساسيا في تفادي استنزاف الأرصدة السمكية. وموقفنا الجغرافي السياسي في المنطقة القطبية ومعايشتنا لمخاطرها وجمالها لحقبة من الزمن تزيد على الألف سنة ربما تمثلان قيمة رائعة في إقامة توازن سليم بين نظام إيكولوجي هش في المنطقة القطبية واستخدام مواردها.

أيها الأصدقاء، صحيح أن الأزمة دمرت الأصول المالية، ولكن الأصول الحقيقية لآيسلندا كالموارد الطبيعية، ورأس المال البشري والرفاه الاجتماعي لا تزال سليمة. لذلك أنا واثق من نفسي عندما أقول إنه على الرغم من أن آيسلندا كانت أول ضحية تسقط أمام الأزمة المالية العالمية، فإنها تتعافى بالفعل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة

الآن لمعالي السيد سيرجي مارتينوف، وزير خارجية جمهورية بيلاروس.

السيد مارتينوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن

قاعة الجمعية العامة هي بالفعل غرفة عمليات للعالم بأسره. ويبدو لي أننا على مر السنين نفهم ونعرف في هذه القاعة ماذا نفعل بصورة جماعية. والشيء الرئيسي الآن هو أن نتفق على الكيفية التي نعمل بها. إننا جميعا بحاجة إلى آلية فعالة.

(القرار ٦٣/٣١١)، وكان ذلك القرار أيضا مفيدا جدا. ونشكر جميع الممثلين على تلك الخطوات الهامة وأناشد الأمين العام الماضي قدما بشأن تلك المسألة في أسرع خطوة ممكنة.

أما المسألة الأخرى التي أود التطرق إليها بوصفها سببا لامتناهي، فهي قرار مجلس الأمن الذي اتخذ بالإجماع في وقت سابق من هذا الأسبوع والذي يدعو إلى بذل جهود عالمية من أجل وقف انتشار الأسلحة النووية وتأييد نزع السلاح (قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)). وأتذكر أنه عندما كنت محررا صغيرا في ريكيافيك في عام ١٩٨٦، وحل الرئيس ريغان والأمين العام غوربوتشوف على عاصمة آيسلندا. كان ذلك الاجتماع التاريخي إيذانا بنهاية الحرب الباردة. ولن أنسى أبدا أنه في ذلك الوقت، وللمرة الأولى في حياتي، أن إقامة عالم خالٍ من الكابوس النووي أصبح هدفا ممكنا، ويجب مواصلة ذلك الهدف بقوة. وقبل ١٥ دقيقة فقط، استمعت إلى وزير خارجية الهند وهو يقول أن دعم التنمية أحد أكبر أهداف الحكومة الهندية. وعلى الرغم من أن آيسلندا أصغر قليلا من الهند، أود أن أضيف وزنها إلى ذلك الهدف. وعلينا أن نسعى حقا إلى ذلك الهدف بكل ما لدينا من قوة، وأشعر بالامتنان للأمم المتحدة لتوفير إطار عمل لذلك.

تخلت أيضا الأيام الأولى من وجودي هنا بوصفي

وافدا جديدا إلى هذه الجمعية أحداث سعيدة أخرى. فبالنسبة لي فقد شعرت بالتشجيع إذ استمعت إلى الرئيس باراك أوباما يصف بشجاعة رؤيته لاتفاق سلام في الشرق الأوسط يركز على حل الدولتين ووقف جميع المستوطنات. أعتقد أن إعلانه القوي قد ولد زحما سياسيا جديدا، ويجب علينا نحن المجتمعين هنا وحكومات هذا العالم أن لا نسمح لذلك الزخم بأن يتلاشى.

كما تكلم رئيس روسيا من هذه المنصة عن برنامج جماعي للوحدة تفرضه الحياة نفسها.

يبدو أن المجتمع الدولي، بعد توقف دام طويلاً، قد بدأ يفكر على ذات النهج بشأن الأمن والشراكة والتنمية وأن قادة العالم السياسيين قد بدعوا يتحدثون نفس اللغة: لغة الحس السليم.

ولعل أحد الشواهد الهامة على الاستعداد القائم على المبدأ للسير في طريق الشراكة هي الجهود التي تبذلها أكبر ٢٠ من اقتصادات العالم بغية تجميع مواردها لإخراج العالم من الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي ذلك السياق، نرحب بالاجتماعات التي عقدتها مؤخراً بعض مجموعات الدول الاقتصادية والسياسية الإقليمية. وعلى صعيد أقل إيجابية، نلاحظ أن بعض جوانب الاتفاقات التي توصلت إليها تلك الاجتماعات لم تجد طريقها إلى التنفيذ بعد، ومن الأمثلة على ذلك رفض واستبعاد التدابير الحمائية في مجال التجارة العالمية. ولا بد من القول إن صيغة مجموعة العشرين - ناهيك عن مجموعة الثمانية - أضيق من أن تعتبر شراكة تمثيلية. وفي هذا الصدد، فإن الطابع التمثيلي لتلك الصيغة سيكون أكبر إذا أشر كنا الجماعات الإقليمية الاقتصادية للدول التي تتمتع بإمكانات كبيرة في منطقتنا - الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية - على سبيل المثال.

كذلك نؤمن بوجود إمكانية كبيرة للحوار والشراكة بين حركة عدم الانحياز ومراكز القوة الرئيسية الأخرى، وهو أمر بحثته مؤخراً قمة حركة عدم الانحياز في مصر. والواقع أن الحركة تمثل اليوم عاملاً دولياً بالغ الأهمية إذ يساهم أعضاؤها على نحو ملموس في صون الأمن الدولي وأصبح لهم دور هام على الساحة الاقتصادية والاجتماعية في العالم.

أتوجه اليوم بالخطاب إلى زملائي من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا والبلدان المتقدمة النمو

نأمل أن نكون على وشك التوصل بالفعل إلى تفاهم مشترك للكيفية التي يمكننا بها بلوغ أهدافنا والوسيلة اللازمة لتحقيق ذلك. ولكي يتسنى للمجتمع الدولي الخروج من سلسلة الأزمات المتعددة والتغلب على التهديدات الجديدة المتعددة الأبعاد، لا بد لنا من أن نتوصل إلى سياسة تقوم على الشراكة. فالعلاقات الدولية الحديثة آخذة في الازدياد كونها تُبنى على أساس من الشبكات الأفقية التي تشمل جميع أصحاب المصالح المهتمين والايجابيين في عالم اليوم، أي الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. فالشراكات آلية اشترك ليس لها بديل معقول في إطار عالم تعددي وتناقضي.

وثمة عامل سياسي بالذات يومض الأمل ألا وهو أن ذلك النهج يمثل أداة واقعية وتقاربا ذهنياً - يشمل سائر القوى في مختلف القارات - يرى في الشراكات حلقة يمكن من خلالها للمرء أن يوسع من السلسلة. ومن قبيل التوضيح، وعلى سبيل المثال، سوف أستشهد بدعوة بيلاروس قبل عامين، من على هذه المنصة، إلى نظم تقوم على المعارضة والمواجهة لتصبح أدوات دولية جديدة تقوم على الانخراط والشراكة (انظر A/62/PV.11). قبل عام قال الأمين العام، السيد بان كي - مون، لدى افتتاح الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة،

”فلم تعد الدول قادرة على حماية مصالحها أو النهوض برفاه شعوبها بدون شراكة الدول الأخرى“. (A/63/PV.5، صفحة ١)

وفي هذا العام، أعلنت الولايات المتحدة استعدادها لبناء شراكات وإيجاد حلول للمشاكل التي ليس بمقدور أي بلد التصدي لها منفرداً. كذلك وجه الاتحاد الأوروبي للجمعية العامة ذات الرسالة التي تدعو للتعاون والشراكة.

أخذت الآلية غير الرسمية المعنية بهذا الموضوع شكلها لأول مرة في المنتدى العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر الذي عقد فيينا في شباط/فبراير ٢٠٠٨. ويجب إعطاؤها صفة مؤسسية إذا أُريد لها أن تعمل بفعالية. وأشدد هنا على كلمة "مؤسسية" التي ليست مرادفاً للبيروقراطية، وبالإمكان تحقيق ذلك عن طريق وضع خطة عمل عالمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

لقد استقطبت فكرة خطة العمل هذه تأييداً واسعاً في أيار/مايو أثناء المناقشة المواضيعية في الجمعية العامة. كما أننا استمعنا إلى العديد من المشاركين رفيعي المستوى في المناقشة العامة يعربون عن دعمهم للفكرة. في هذا الصدد، نرحب بقرار رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين بتسمية الممثلين الدائمين لجزر الرأس الأخضر والبرتغال ميسرين للمشاورات بشأن الخطة العالمية. ونحن ندعو جميع أصدقائنا وشركائنا إلى أن يساهموا بفعالية في هذا العمل.

إن التنمية الاقتصادية العالمية تدفعها إلى الأمام دائماً محركات معينة يتم استبدالها بين الفينة والأخرى بمحركات جديدة وأكثر فعالية. وعلى سبيل المثال، كان الفحم والحديد الصلب هما محركا الثورة الصناعية في أوروبا، أما محرك الاقتصاد العالمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية فكان هو النفط الذي تم استبداله فيما بعد بتقنيات المعلومات في التسعينات. وكان المحرك الاقتصادي في العقد الماضي هو المال. ومن البديهي بالتأكيد أن الأزمة العالمية قد أظهرت ضرورة استبدال ذلك المحرك المالي العتيق. فيماذا يا ترى يمكن استبداله؟ إننا نؤمن بأنه لن يكون هناك محرك واحد فقط بل مجموعة من العوامل من بينها الدور الريادي للتكنولوجيا النظيفة والخضراء. وبالنظر إلى الترابط المتزايد بين الطاقة والبيئة والدور الحاسم للطاقة في بقاء العالم لا مجال لأن يكون الأمر على غير ذلك.

الأخرى لأدعوهم إلى التحلي بروح القيادة في التصدي للتحديات العالمية غير المسبوقة من خلال إقامة الشراكات والتعاون مع جميع أعضاء المجتمع الدولي، بما فيهم بيلاروس. ينبغي للمجتمع الدولي، وبخاصة مراكز القوة العالمية والمجموعات السياسية الرئيسية، أن يُتبع نواياه الحسنة بأعمال ملموسة وذلك عن طريق إنشاء شراكات وصياغة استراتيجيات للتصدي للأزمة.

إن أكبر إمكانية للتصدي للتحديات والمخاطر العالمية توجد دون شك هنا في الأمم المتحدة. إن بيلاروس، العضو المؤسس في المنظمة، تؤمن بمقدرة الأمم المتحدة على أداء دور ريادي في إقامة الشراكات للتغلب على المشاكل العالمية الأكثر حدة.

ألم تُوضع أسس التحالف المناهض للإرهاب تحت إشراف الأمم المتحدة، مثلها في ذلك مثل استراتيجية مكافحة الإرهاب في أعقاب الحوادث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؟ وبهذه المناسبة، ألا ينبغي أن تعلن الأمم المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر يوماً لمكافحة الإرهاب؟ ويهمننا أن نستمع إلى ردود الدول الأعضاء على هذا الاقتراح. ألم يعترف العالم بأسره بالإنجاز الذي حققته الجمعية العامة بتأسيسها للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؟ كذلك تمت صياغة الأهداف الإنمائية للألفية في سياق شراكة عالمية من أجل التنمية.

لقد تعززت قدرات الأمم المتحدة بفضل بعض التقدم المحرز في عملية إصلاح المنظمة. وفي هذا الصدد، أشير بشكل خاص إلى عامل إيجابي جديد هو المناقشات المواضيعية التي تُعقد في الجمعية العامة.

وبالنظر إلى خيرة الأمم المتحدة وإمكاناتها الكامنة، اقترحت بيلاروس إنشاء شراكة مواضيعية عالمية لمكافحة الاتجار بالبشر والعبودية في القرن الواحد والعشرين. ولقد

وإدراكا لهذا العامل الهام، ناهيك عن مجرد القوة العددية لهذه المجموعة من البلدان، التي تضم أكثر من ١٠٠ دولة، فإن منظومة الأمم المتحدة يجب أن تؤدي دورا فعالا. وانطلاقا من هذه الفكرة، فإن بيلاروس وشركاءها قدموا في العام الماضي مشروع القرار الذي اعتمده الجمعية العامة بشأن التعاون من أجل التنمية مع البلدان المتوسطة الدخل.

وفي هذا العام، جرت للمرة الأولى بين جدران هذه القاعة مناقشة موضوعية بشأن أفضل السبل لاستخدام قدرة منظومة الأمم المتحدة لمساعدة تلك البلدان على التصدي لمشاكلها الاجتماعية والاقتصادية المحددة، التي تكتسي أهمية خاصة للتنمية العالمية المستدامة.

ويحدونا الأمل في أن عمل الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع لن ينظر إليه كمجرد تنافس على الموارد الشحيحة لمجتمع المانحين والأمم المتحدة. ليست هذه هي المسألة. فكلما زاد عدد الدول المزدهرة اقتصاديا في العالم، كلما زادت قوة الاقتصاد العالمي وقدرة التنبؤ به. فستكون هناك قدرة أكبر على التنبؤ وستكون الأزمات والكوارث أقل. وستكون هناك فرص أكبر للنمو الاقتصادي في البلدان الأكثر فقرا وستحدث زيادة في المساعدات الدولية. وفي الأجل الطويل سيكسب الجميع.

إنني أجد لزاما علي أن أنتقل إلى موضوع كيو توف وما بعد كيو توف، وهو ما يحدد مسار الدورة الحالية للجمعية العامة. وللأسف، فإن النتيجة المحتملة لاجتماع كوبنهاغن ليست واضحة تماما. ويتعين علينا جميعا، كدول كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، أن نبذل كل ما في استطاعتنا لضمان نجاح المؤتمر. ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جُله.

إن بيلاروس هي الدولة الوحيدة في العالم التي ظلت، على مدى عدة أعوام، تحاول أن تحقق ما قد يبدو للوهلة

نواجه هذا العام مهمة جسيمة بشكل خاص: وهي صياغة اتفاقات جديدة لفترة ما بعد كيو توف للتصدي للاحتار العالمي، بما في ذلك استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة على النطاق العالمي. لقد نوقش هذا الأمر بعمق في المناقشة المواضيعية التي عقدها الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. كانت تلك بداية طيبة ولكن علينا مع ذلك أن نتحرك إلى الأمام بمزيد من الحسم. إن الأهمية المتزايدة لجدول أعمال الطاقة والبيئة تتطلب إنشاء شراكة محددة في شكل آلية عالمية لتحسين فرص البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الحصول على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

ويجب ألا توضع هذه المسألة على الرف. علينا أن نضع الأسس لإحراز تقدم نوعي في هذه الدورة. إن بيلاروس تعتزم بدء دراسة شاملة لهذه المسألة بمشاركة مع خبراء دوليين بارزين وستضمن نتائج تلك الدراسة استنتاجات وتوصيات بغرض إدراجها في تقرير الأمين العام المقبل. ونرى، نظرا للظروف الحالية، أن تعزيز الإمكانات الاقتصادية والدور السياسي للبلدان المتوسطة الدخل من شأنه أن يكون محركا آخر لدفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أظهرت التجربة بوضوح أن موارد وقدرات مجموعة صغيرة من قادة العالم التقليديين غير كافية للتغلب على الأزمة. فإمكانية النمو الكبرى تكمن في البلدان المتوسطة الدخل. وفي هذا الصدد يمكن، إلى حد ما، عقد مقارنة مع الدور الأساسي الذي أدته الطبقة الوسطى في استقرار التنمية الاقتصادية والسياسية للدول. وليس من قبيل المصادفة أن أغلبية الشركات في الولايات المتحدة وأوروبا أخذت توجه أنظارها إلى الأسواق الآسيوية وغيرها من الأسواق النامية.

وبعد مرور ٦٥ عاما على التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، يمكننا، بل حري بنا أن نقوم بمحاولة شريفة للعودة إلى جذور الأمم المتحدة من خلال استعادة المعنى الأصلي لكلمة "المتحدة" التي تشكل جزءا من اسمنا. إن كل شيء متوقف علينا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيوم ميسفين، وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.

السيد ميسفين (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سعادي الغامرة حقا أن أتقدم بأحر التهاني للسيد علي التريكي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

واسمحوا لي كذلك أن أعرب عن تقديري للرئيس المنتهية ولايته على قيادته الفعالة خلال الدورة الماضية للجمعية العامة.

إننا نعرب عن امتناننا للأمين العام، السيد بان كي - مون، على ما يبذله من جهود لا تكل سعيا لضمان تحقيق الأمم المتحدة للهدف الذي أنشئت من أجله خلال هذه الفترة المعقدة والحرجة من تاريخنا الجماعي. وأود أن أشكره بشكل خاص على مبادرته بعقد مؤتمر القمة الاستثنائي بشأن تغير المناخ في الأسبوع الماضي.

لقد انقضى الآن ١٨ عاما منذ أن تمكن الإثيوبيون من إزاحة الدكتاتورية العسكرية وقسوتها غير المسبوقة. إن نتائج غياب الديمقراطية في سياق التنوع الكبير واضحة تماما. وتنوع إثيوبيا لا يترك مجالاً للحكم المطلق، أو للدكتاتورية - عسكرية كانت أم من أي نوع آخر - بأن تنصهر في تركيبة البلد الاجتماعية. وهذا ما يفسر لماذا كانت إثيوبيا على شفا الهاوية خلال السنوات الأخيرة للحكومة العسكرية.

الأولى هدفا ينطوي على مفارقة. إنه التعهد بالتزامات هامة بتخفيض الانبعاثات الضارة. والالتزامات التي قطعناها في الواقع تعتبر أكبر مما تعهد به جيراننا، بل أكبر مما التزمت به بعض بلدان الاتحاد الأوروبي.

وبما أننا جميعا شركاء هنا، سأقولها بصراحة وبدون موارد. إننا لا نفهم لماذا تقوم دول عديدة، بما فيها مجموعات دول قوية، وهي بالمناسبة الدول التي تقود الدعوة إلى ما بعد كويتو، بعدم السماح لنا بالعمل بالتزامات كويتو الملزمة قانونا والهامة. إنني أوجه هذه الدعوة إلى شركائنا وزملائنا. فإذا كنا نريد تعزيز نموذج كويتو، فلنكف عن تقويضه. إنني آمل مخلصا أن نداء بيلاروس من أجل التصديق العاجل على انضمامنا لكويتو سيلقى الاستجابة.

وخلال عام، سيعقد هنا في نيويورك مؤتمر قمة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٠. وذلك هو المنتدى الوحيد الذي يوحد رؤساء دول وحكومات مجموعة الثمانية، ومجموعة العشرين، والاتحاد الأوروبي، وحركة عدم الانحياز، ورابطة الدول المستقلة وغيرها. وبيلاروس تقترح اعتبار مؤتمر القمة لعام ٢٠١٠ كمؤتمر قمة للشراكات والمكان الذي تطرح فيه أفكار إنشاء الشراكات العالمية واتخاذ إجراءات بشأنها.

إننا ندعم اعترام رئيس الدورة الحالية للجمعية العامة البدء بالتحضير لمؤتمر القمة لعام ٢٠١٠ قبل موعده بفترة طويلة. وفي مؤتمر القمة ذاته، نقترح أن تعتمد، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، آلية، أو وضع قواعد أو خطة للتعاون الوثيق من جانب الدول الأعضاء على مدى السنوات المقبلة بشأن سبل التغلب على التحديات العالمية. وخلال الأشهر المقبلة يمكن للوفود أن تقدم اقتراحات بشأن مضمون تلك الوثيقة. ويمكن للمفاوضات بشأن الوثيقة أن تبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

فإن إثيوبيا لا تقف في آخر البلدان، وإنما هي في الصدارة، لالتزامها بهذه القيم وأيضاً بالممارسة.

لكن، وفي غضون السنوات الـ ١٨ الماضية واجهنا العديد من التحديات التي لا يمكن التغاضي عن آثارها السلبية. وأود أن أقول بضع كلمات عن كل واحد من هذه التحديات التي واجهناها ولا نزال نواجهها.

التحدي الأول هو في مجال السلام والأمن. من البديهي أن إثيوبيا جزء من القرن الأفريقي. وكجار تشترك في حدود مع الصومال أطول من حدود أي بلد آخر ولديها عدد كبير من السكان الإثيوبيين الصوماليين، قد تأثرنا بما يجري في هذا البلد الشقيق. وحقاً، سيكون من قبيل المعجزة إن لم يكن الأمر كذلك.

والآن، إذ نتكلم عن الصومال، حان الوقت للتخلي عن الوهم بأن الحرب هناك تدور بين الصوماليين أنفسهم. إنها ليست كذلك. إن الصومال قد اختطفه المقاتلون الأجانب الذين أعلنوا بدون رادع أن جدول أعمالهم ليس له علاقة بالصومال. إنه طموح يذهب إلى ما هو أبعد من الصومال كثيراً، وهم يعلنون ذلك بصوت عالٍ وبكل وضوح. لم ينبج من ينصحوهم بعدم الكشف عن أهدافهم.

إن الأزمة الصومالية تلازمتنا منذ أن تشكلت الحكومة الإثيوبية الجديدة. فالأمر ليس مجرد أننا خسرتنا شريكا بسبب غياب حكومة تزاوّل أعمالها في مقديشيو. لقد تأثرنا أيضاً على نحو مباشر من الأزمة، ولا ننسى، أنها أزمة يساعدنا ويؤججها آخرون، بما في ذلك دول تتحرك بكل سهولة وتتواطأ مع دوائر متحضرة. إنها ليست مجرد دول مارقة، بل هي أيضاً دول تبدو محترمة ما زالت تغذي النظر في الصومال وتمول أنشطته.

دعونا نسمي الأشياء بمسمياتها. هناك اليوم في الصومال تعاون وتنسيق فيما بين من يساعدون المتطرفين

إن الأعوام الـ ١٨ الماضية لم تكن سهلة على الإثيوبيين. وكان علينا أن نبدأ من جديد في كل جوانب حياتنا بدون استثناء. ولم تكن هناك تنمية اقتصادية على مدى ١٧ عاماً من الدكتاتورية العسكرية. وحتى قبل الحكم العسكري، لم تواجه إثيوبيا غياب الديمقراطية فحسب، بل واجهت أيضاً كساداً اقتصادياً وغياباً للتنمية.

بيد أن تحديات الأعوام الـ ١٨ الماضية لم تقتصر على أعباء الماضي وعلى التركة التي ورثناها في المجالات السياسية والاقتصادية. بل كان علينا أن نواجه تحديات أخرى كانت لها تبعات أثرت على وتيرة العملية الديمقراطية والتنمية. ولكن هذه التحديات مهما كانت مضمّنة، فإنها لا تقوض إنجازاتنا خلال الأعوام الـ ١٨ في إضفاء الطابع الديمقراطي على بلدنا وإرساء الأسس للتنمية الاقتصادية السريعة.

وفي كلا المجالين، تحول الاتجاه التاريخي للبلد. إن إثيوبيا الآن، وبغض النظر عما يقوله المنتقدون، بلد له مستقبل وآمال كبيرة. فخلال تاريخ البلاد الطويل، لم نشهد أبداً نمواً اقتصادياً بأرقام عشرية، ومن المنتظر أن نسجل معدل النمو نفسه هذا العام. وشكل ذلك عامناً السادس على التوالي الذي نحقق فيه هذا المستوى من الإنجاز، وقد تم تحقيقه بالرغم من الضغط الناتج عن الأزمة الاقتصادية العالمية.

أما بخصوص الحكم الديمقراطي، فإن إثيوبيا الجديدة قد افتقرت عن إثيوبيا القديمة فيما يتعلق بحقوق الأفراد والجماعات. وبخصوص الفئة الأخيرة من الحقوق، إن إثيوبيا، وكما أكد على ذلك دستورنا بقوة، لم تعد سجننا من للأمم والقوميات. وفيما يتعلق باحترام الحقوق السياسية والإنسانية الفردية، وكما تؤكد الحقائق، الثابتة التي هي المقياس، وإذا اعتبرنا جميع الأمور - وليس الأجنحة السياسية الخارجية -

سيكون من السذاجة أن نعتقد أن شروط السلام والاستقرار في منطقتنا لا تؤثر على برامجنا الداخلية. إنها تؤثر. فالاجتماعات المفتوحة معرضة بصورة واضحة لهذا النوع من الحالة السائدة في القرن الأفريقي. إن مزيج القوى المتطرفة والدول المارقة لا يلائم نمو الديمقراطية في منطقة قريبة.

وتواجهنا أيضا تحديات أخرى. يتعلق أحدها بتغير المناخ. ومما يثلج صدورنا نحن الإثيوبيون أن هذا التحدي يسترعي انتباه العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى. وأود أن أؤكد مجددا على تقديرنا للجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد. ونتطلع إلى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات حازمة في كوبنهاغن على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة لكنها متفاوتة.

لقد تأثرنا نحن في إثيوبيا من تغير المناخ بأكثر الطرق صعوبة وتعقيدا. فالتأثير على زراعتنا وخطتنا للأمن الغذائي تأثير هائل. فلم نعد نواجه الجفاف كل عقد أو يكاد، بل نواجهه كل ثلاث أو أربع سنوات. فإذا لم نواجه الجفاف، نواجه عندئذ الفيضانات. وفي كلتا الحالتين، تلحق النتائج أضرارا هائلة بخططنا لضمان الأمن الغذائي.

واسمحوا لي أن انتهز هذه الفرصة لأشكر جميع الشركاء الذي وقفوا إلى جانبنا في معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ على أنشطتنا الزراعية والتخفيف منها. وأود أن أشكر بصورة خاصة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون على تنظيمها اليوم اجتماعا بشأن الشراكة من أجل الأمن الغذائي.

أما بخصوص مؤتمر كوبنهاغن المعني بتغير المناخ، فإنه مما يثلج الصدر حقا أننا في أفريقيا قررنا أن نكون ابتكاريين فيما يتعلق بتمثيلنا وما يتصل بنهجنا في المفاوضات. لقد قررت أفريقيا أن يمثلها فريق واحد من الوفود وهو سيفاوض على أساس الموقف الأفريقي المشترك. إنها فرصة إثيوبيا، إذ

أكبر من التعاون والتنسيق فما بين من يعلنون تأييدهم للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال. والنتائج واضحة. وكما أظهر الهجوم الانتحاري الفظيع الأخير على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تم تشجيع من يدمرون الصومال وكوفئ مؤيدوهم.

وفي المقابل، ما زالت الحكومة الاتحادية الانتقالية تفتقد إلى الثقة، فيما يستمر تضاول الدعم المعلن من ناحية عملية. والمجتمع الدولي لا يجود حتى بالخطوات الرمزية التي تظهر القوة ضد المتطرفين والمفسدين في الصومال. وقد تكلمت دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بصوت واحد وناشدت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأيد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بالإجماع دعوة الهيئة لمجلس الأمن إلى اتخاذ موقف مؤيد لمكافحة التطرف في الصومال. لكن، يبدو أن مجلس الأمن لا يعتبر الصومال أولوية.

وفي الوقت ذاته، جعل من يؤيدون التطرف من الصومال أولوية. ومن الأهمية بمكان أن يصحو المجتمع الدولي قبل أن يخطف التطرف الصومال بشكل نهائي. ولذلك لا يبدو أن القرن الأفريقي سيتخلص من أزمة الصومال عما قريب، وسيكون لذلك عواقب على العمل الذي علينا أن نقوم به في بلدنا فيما يتعلق بالتنمية ومكافحة الفقر والإسراع في عملية التحول الديمقراطي.

ولذلك السبب نعتبر عملية السلام في السودان، لا سيما تنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذا فعالا، مسألة هامة للغاية بالنسبة لنا. لا يستطيع القرن الأفريقي أن يتحمل نتائج الإخفاق في عملية السلام في السودان. إننا قرييون جدا من كلا الطرفين في السودان، وهذا أحد الأصول التي نريد أن نستعملها بحكمة.

سيقود رئيس وزرائها شخصيا فريق التفاوض الأفريقي. ونحن نتوقع الكثير من كوينهاغن.

وواجهنا تحديا إضافيا آخر في تنميتنا وفي الجهود التي نبذلها لتوطيد تقدم إشاعة الديمقراطية في بلدنا أثناء السنوات الثماني عشرة الماضية. وهذا يتصل بالبيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية - وأجرؤ على القول، البيئة السياسية غير المواتية - التي يتعين علينا أن نعمل في ظلها. ما واجهناه،

على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، كان افتقارا إلى إمكانية قبول التنوع سواء في مجال السياسات العامة التجريبية أو في مجال التفكير المستقل. فقد فرضت شروط كثيرة لا مبرر لها، لأسباب اقتصادية وسياسية - من ناحية بسبب الاستراتيجيات المنبثقة عن التمسك بأساسيات السوق ومن ناحية أخرى لأننا تجاسرنا ودافعنا عن أنفسنا ضد عدوان لا يمكن تبريره. وقد تزامنت محاولة إثيوبيا الأولى لتحقيق التنمية الاقتصادية مع الفترة التي اعتُبر دور الدولة بغيضا استنادا إلى أصحاب التقييد بعوامل السوق. الزمن ربما يكون قد تغير.

الرئيس بالنياية (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن المعالي السيد كرستيان دياكونسكو، وزير خارجية رومانيا.

السيد دياكونسكو (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن أحر تهانتي للسيد علي عبد السلام التريكي. بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. أتمنى له كل نجاح في مواجهة هذا التحدي.

يفتخر بلدي بالتزامه التاريخي بالتسامح ورعاية التقارب وبناء الثقة في المناقشات الدولية. ولقد دلت رومانيا دائما على عزمها المعقود على تحسين تعددية الأطراف، سواء بالجمع بين الأطراف في الصراع أو بتجاوز الحدود المصطنعة أو بالنهوض بالتعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بحدث مهم لأوروبا الوسطى والشرقية نحتفل به هذا العام. فقد انقضت ٢٠ سنة

وواجهنا تحديا إضافيا آخر في تنميتنا وفي الجهود التي نبذلها لتوطيد تقدم إشاعة الديمقراطية في بلدنا أثناء السنوات الثماني عشرة الماضية. وهذا يتصل بالبيئة الاقتصادية الدولية غير المواتية - وأجرؤ على القول، البيئة السياسية غير المواتية - التي يتعين علينا أن نعمل في ظلها. ما واجهناه، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، كان افتقارا إلى إمكانية قبول التنوع سواء في مجال السياسات العامة التجريبية أو في مجال التفكير المستقل. فقد فرضت شروط كثيرة لا مبرر لها، لأسباب اقتصادية وسياسية - من ناحية بسبب الاستراتيجيات المنبثقة عن التمسك بأساسيات السوق ومن ناحية أخرى لأننا تجاسرنا ودافعنا عن أنفسنا ضد عدوان لا يمكن تبريره. وقد تزامنت محاولة إثيوبيا الأولى لتحقيق التنمية الاقتصادية مع الفترة التي اعتُبر دور الدولة بغيضا استنادا إلى أصحاب التقييد بعوامل السوق. الزمن ربما يكون قد تغير.

ولربما كنا قد أنجزنا أكثر مما أنجزناه أثناء السنوات الثماني عشرة الماضية، لكن ما أحرزناه حقا من إشاعة الديمقراطية في مجتمعنا ومن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يكن قليلا. بل في الحقيقة، وكما سبق أن قلت، ما شاهدناه في إثيوبيا في فترة العقد والنصف الماضية لم يكن أقل من تغيير مسار التنمية في البلد. وعلاوة على ذلك واصلنا الاضطلاع بمسؤولياتنا أيضا، على الصعيد المتعدد الأطراف، في منطقتنا دون الفرعية، وفي قارتنا كعضو في الاتحاد الأفريقي، وفي أنحاء العالم الأخرى بعيدا عن منطقتنا، فيما يتعلق بواجباتنا تجاه الأمم المتحدة.

ونحن في منطقتنا، إلى جانب الأعضاء الآخرين في السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فعلنا كل ما هو

(تكلم بالانكليزية)

أود أن أتطرق إلى الموضوع الأساسي في جدول أعمال الأمم المتحدة: تغير المناخ. لا أعتزم تكرار كل آثاره السلبية أو المخاطر التي يسببها لوجود البشرية ذاته. فالأعضاء يعرفونها كلها معرفة جيدة، وما فتئنا نتكلم عنها باستفاضة طيلة هذا الأسبوع. إلا أنني أود أن أشدد على المبادئ التي يركز عليها نهج رومانيا تجاه هذه المسألة والتي نود أن ندعو الأعضاء إلى أن ينظروا فيها بدورهم.

الطبيعة جزء من حياتنا اليومية. إذا احترمتنا الطبيعة يمكننا أن نستخلص فوائد طويلة الأمد منها، ونهيئ أنفسنا تهيئة أفضل لرسم مستقبلنا وبنائه. الاحترام جوهرى. ونحن جميعا متضررون من تغير المناخ. ولا توجد حدود لحماية بلد معين أو منطقة معينة. والأمر ليس كما لو أن شيئا يحدث في المحيط الهادئ لا يهم شخصا يعيش في عاصمة بلد أوروبي متقدم النمو. وهذا يعني أننا جميعا نتحمل مسؤولية مشتركة تجاه الآخرين. ويجب أن نكون على وعي بأن أي شيء نفعله وأي قرار نتخذه تترتب عنه آثار على الآخرين. ولهذا أصبح مهما جدا أن تستند قراراتنا على قيم مثل الاحترام الإنساني والتضامن والمسؤولية.

ونشي على الأمين العام لتفانيه والتزامه بالتعامل مع هذه المسألة. فيجمعه بيننا كقادة العالم سعيا إلى توافق الآراء حول ما يتعين عمله إزاء تغير المناخ، إنما استنهضنا إلى العمل في سبيل مؤتمر كوبنهاغن. وإننا نتوقع التوصل إلى اتفاق طموح في كوبنهاغن.

التحدي الآخر الذي يؤثر علينا جميعا هو الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

ويجب أيضا أن تأتي الحلول لمصلحة الجميع. ويتعين أن نعمل بسرعة على تضافر جهودنا لاستئناف النمو والتنمية الاقتصاديين، وإصلاح الصكوك المالية، والحفاظ على

منذ خريف التغيير ذلك الذي صهر أوروبا في قالب جديد وفتح باب الفرص التاريخية أمام الكتلة الشرقية السابقة. لقد انقضى عقدان منذ سقوط الستار الحديدي، وقد أدركنا الآن أن قوة التغيير التي تمثلها الديمقراطية تشكل واحدة من أقوى القيم الأوروبية. وهي تظل أمل الملايين من الشباب في كل أرجاء العالم الذين يدافعون عن حرية التعبير والنظم المتعددة الأحزاب، واحترام التنوع وحرية الصحافة. يجب علينا ألا ننسى أبدا تاريخنا. بعد عقدين من التغيير الديمقراطي يجب ألا ننسى أين بدأنا. وهذا هو ما يعزز الآن القيم المتشاطرة في جميع أنحاء أوروبا ويمكننا من أن نفهم فهما أفضل القوة التحولية الطاغية للديمقراطية في جميع أرجاء العالم.

نواجه الآن أكبر التحديات التي واجهتها البشرية على الإطلاق. فالوطأة السلبية لتغير المناخ ازدادت حدة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية والأزمة الغذائية وارتفاع أسعار الطاقة وانتشار الأوبئة. ويشهد العالم بصورة متزايدة حالات متوترة تجعل جهودنا للتصدي لتحديات القرن الجديد أكثر حساسية. ويتعين علينا الآن أن نتناول مسائل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات القديمة العهد والدول المنهارة وانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة والهجرة والفقر وانتهاك حقوق الإنسان.

ويحدوني الأمل أن تستغل الدول الأعضاء هذه الحالة، لا في ظل تحد واحد وإنما مجموعة كبيرة من التحديات، وتحولها إلى فرصة للتغيير الرؤيوي. وعن طريق تنفيذ الحلول للأزمة الاقتصادية والمالية والاستجابة للآثار السلبية لتغير المناخ، يمكننا أن نطمح إلى خلق اقتصادات وفرص عمل ومجتمعات خضراء أكثر مسؤولية في استخدامها للطاقة والهياكل الأساسية المحسنة والأدوات المالية القوية الكافية لدعم هذا الانتقال.

المستدامين. والثاني إبقاء التركيز على المسائل الملحة والمترابطة لتغيير المناخ، والفقر، والأمن الغذائي، والصحة، والطاقة، والهجرة وانعدام الديمقراطية في بعض أنحاء العالم، فيما نصون السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. والعنصر الثالث يُعنى بتعزيز القانون الدولي. والرابع يدور حول توطيد المؤسسات الدولية وزيادة فعاليتها.

إن الأمم المتحدة وهيئتها يجب أن تكون في جوهر تعددية الأطراف المتجددة هذه إلى جانب ما تستطيع هذه المنظمة أن تفعله على أفضل وجه: تعزيز التنمية والأمن، مع النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون والتنمية الاجتماعية. وفي مؤتمر قمة الألفية، تعهدنا جميعاً بدعم دور هذه المنظمة الفريدة من نوعها التي لا غنى عنها. والواقع أنه في السنوات الأخيرة، دخلت الأمم المتحدة في عملية واسعة النطاق لإعادة تصويبها وإصلاحها. ومع ذلك، يبدو حلياً جداً أيضاً أن الإصلاح الذي يطال بعض هيئات الأمم المتحدة الهامة لا يزال بطيئاً وغير متسق. ويجدوني الأمل أن نرى في الأشهر والسنوات المقبلة إحراز المزيد من التقدم في هذا الصدد.

وترى رومانيا أن الهدف الأكبر من إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يتمثل في إيجاد هيئة أكثر فعالية وشفافية وتمثيلاً، وهي ستشارك في أي عملية تسلك هذا الاتجاه. ومنذ المفاوضات الحكومية الدولية في شباط/فبراير، انتقلت عملية الإصلاح إلى مستوى أعلى، الأمر الذي يتيح لنا تحقيق الولاية المنصوص عليها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

وثمة قرار هام آخر وارد في الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٥ يُعنى بمسألة هامة ألا وهي المسؤولية عن الحماية. وقبل عدة أشهر، أجرت الجمعية العامة نقاشاً بناءً جداً بشأن كيفية تنفيذ هذا المفهوم. ومسؤولية الحماية هي أحد أهم التطورات المفاهيمية للأمم المتحدة. وينبغي للدول الأعضاء

الاستقرار الدولي. ولم يعد النظام المالي العالمي يلبي احتياجات ووقائع عصرنا. والمؤسسات التي ترصد ذلك النظام يتعين إصلاحها. وعلينا أن ننشئ آلية للوقاية المبكرة والإنذار المبكر، وينبغي للأمم المتحدة أن تحصل على المزيد من الموارد والصلاحيات بوصفها المنسق الرئيسي لإيصال السلع العامة على الصعيد العالمي. وتتمثل مهمتنا في كفاءة النظام وإمكانية التنبؤ داخل المنظومة، فيما نحافظ على حرية الأسواق بوصفها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. ونرحب في هذا الصدد بمؤتمر قمة مجموعة الثمانية والتزاماتها بعدم التشجيع على الحمائية وكفاءة احتتام مفاوضات الدوحة بحلول عام ٢٠١٠.

إننا في القرن الحادي والعشرين بحاجة إلى تعددية للأطراف تكون خلاقة وبراغمية في الوقت نفسه. ورومانيا تركز نفسها لهذه القضية، ونسعى إلى توسيع تعاوننا مع الأمم المتحدة بسبل أكثر إبداعاً وبراغمية. وبغية إظهار اهتمامات رومانيا وإسهاماتها الملموسة المتزايدة في منظومة الأمم المتحدة، أعتز بذكر مجرد مشروعين رئيسيين أتت ثمارهما هذا العام. افتتاح أول مركز طوارئ للمرور العابر للحدود في تيميسورا، وهو أول هيئة من نوعها في العالم، وجاء نتيجة التعاون الممتاز مع مفوض الأمم المتحدة السامي لللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة. والمشروع الثاني هو التوقيع هنا في نيويورك على مذكرة تفاهم بين حكومة رومانيا والأمم المتحدة بشأن تدريب موظفي الأمم المتحدة المعنيين بالحماية المباشرة ضمن مركز التدريب التابع لدائرة الحماية والحراسة في رومانيا، الذي سيفتتح في بوخارست قريباً.

وفي كل مساعيها الرامية إلى نهج متعدد الأطراف أشد قوة، بغية كفاءة منظومة أشد أمناً وأكثر استدامة، ينبغي لنا جميعاً أن ننظر في أربعة عناصر أساسية على الأقل. الأول إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة بغية كفاءة التنمية والنمو

تبدو أكثر تعقيدا وصعوبة مما افكرنا في بادئ الأمر. وهذه الحالات تقتضي اهتمامنا الموحد وجهودنا الشاملة.

إن بلدي يستثمر استثمارا كبيرا في استقرار وأمن العالم. فهناك ما يزيد على ١ ٥٠٠ جندي من رومانيا يعملون في بعثات الأمم المتحدة ذات الولايات والمأذون لها في جميع أنحاء العالم، من كوسوفو إلى أفغانستان، ومن البوسنة والهرسك إلى السودان. وفي السنوات الأخيرة، كان لرومانيا الشرف في أن تساهم مع حلفائها وشركائها في تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في العراق. وفي نهاية حزيران/يونيه أنهت قوات رومانيا مهمتها هناك، وتركت العراق بشعور من الرضا أن الإطار الأمني العراقي تحسّن بدرجة كبيرة. والشيء نفسه يمكن القيام به في أفغانستان. وبإمكان المجتمع الدولي إذا تمسك بالتزامه الثابت أن ينجح في تعزيز دولة أفغانية ذات سيادة.

ومن المخاطر التي تهددنا إلى أبعد حد، يظل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل مصدر قلق كبير. وانتشار الأسلحة النووية مدعاة قلق خاص نظراً لتزايد إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا ذات القدرة التدميرية الواسعة. وفي هذا السياق، نحث الدول الأعضاء التي تنظر في اعتماد برامج نووية على أن تحترم احتراماً كاملاً شواغل المجتمع العالمي وأن تمتثل بصرامة للمعايير والقوانين الدولية.

ولقد بدت في الآونة الأخيرة علامات مشجعة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونقدّر تقديراً عالياً الاتفاق الأخير بين رئيسي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن خفض ترسانتهما النووية، والتأكيد على الالتزامات التي تعهدتها الدولتان. وفي حين أن هناك أيضاً مؤشرات إيجابية من الولايات المتحدة تتعلق بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن بإمكان المجتمع

أن تستفيض في استكشاف هذا المسار، لأنه يمتلك إمكانات وقائية هائلة.

والحلول لتحديات القرن الحادي والعشرين ينبغي أيضاً أن تزيد من استعمال الآليات الإقليمية الفعالة. وإنني أشير إلى منظمات من قبيل الاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، التي هي إما هيئات تعاونية أو هيئات ذات توجّه نحو الاندماج الإقليمي.

والإمكانات التي تمتلكها مجموعات صغيرة وعليمة من الدول لمواجهة مشاكل منطقة ما إمكانات كبيرة. وإذا حظيت هذه المجموعات الإقليمية بالدعم، فيمكنها بشكل أيسر أن تحشد الإرادة السياسية والقدرة على العمل. وهذا يصح بشكل خاص في حالات تتعلق بالسلم والأمن، حيث يكون المطلوب في أغلب الأحيان اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة.

وفيما كانت رومانيا تضطلع بولايتها في مجلس الأمن عام ٢٠٠٥، عملت على تعزيز قرار المجلس ١٦٣١ (٢٠٠٥) الذي يرمي إلى توطيد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن. ومنذ ذلك الحين، تم القيام بعمل كثير في هذا الصدد، بيد أن المطلوب القيام بالمزيد حسبما يرد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

للأسف، لا تزال توجد أزمات حول العالم لا يمكن حلّها بالوسائل الإقليمية وحدها. فما زلنا نواجه تحديات أمنية إقليمية طال أمدها، من قبيل التحديات القائمة في الشرق الأوسط وشتى أنحاء أفريقيا، فضلا عن جنوب القوقاز ومنطقة البحر الأسود. وجهود إعادة الإعمار في أفغانستان

نظيفة، فإن الأمر لا يتعلق بمجرد التمويل، بل إنه يتعلق بنفس القدر بإرساء المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والديمقراطية.

أود أن أحتتم بياني بالإعراب عن اقتناعي بأنه لا يوجد تحد أكبر من قدرة بلداننا على مواجهته طالما بقينا متحدين. ولا يوجد تهديد قادر على تدميرنا إذا نجحنا في حشد حكمتنا وقدرتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بلقية، وزير الخارجية والتجارة في بروني دار السلام.

الأمير بلقية (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ رئيس الجمعية على انتخابه، وأعرب أيضا عن تقديري للرئيس المنتهية ولايته لمساهماته طوال العام الماضي. كما أود أن أشكر الأمين العام وموظفيه ووكالات الأمم المتحدة على اضطلاعهم بهذا العمل الممتاز في جميع أرجاء العالم في ظل ظروف صعبة. ونعرب عن تقديرنا البالغ على ذلك.

ويروق لي موضوع مناقشة هذا العام، ولكنه موضوع طويل للغاية. ولهذا أود أن أذكر بضعة أمور عن الكلمات الأولى، وهي تحديدًا، وسائل التصدي الفعال. وأعتقد أنهما من أهم كلمات الموضوع. ولا توجد مشكلة بالنسبة للكلمتين الأوليين. فكلنا نعرف ما هي وسائل التصدي، لأننا نستخدمها كل يوم. ولكن كلمة "الفعال" تتسم بصعوبة أكبر، وذلك لأنه لا يوجد بيننا هنا من يقرر فعلا ماذا تعني. وليس من واجبنا أن نقرر ما إذا كان عملنا ناجحا أم لا. فذلك يقرره الجيل المقبل. وبعبارة أخرى، إن أطفالنا وأحفادنا هم الذين سينظرون إلى الماضي ليقرروا ما إذا كنا قد قمنا بعمل جيد. وهكذا كان الحال دائما.

وذلك هو ما يفعله الكثيرون منا في بروني دار السلام مؤخرا، لأن هذه السنة تصادف ذكرى سنوية مهمة

الدولي أن يشعر الآن بالثقة إزاء أن أكبر دولتين نوويتين تعتزمان الدفع بعملية نزع السلاح النووي إلى الأمام.

(تكلم بالفرنسية)

لقد قيل إن العنف يجلب العنف. بيد أن تجاهل أو عدم مراعاة المبادئ الأولى لحقوق الإنسان يؤدي إلى الأمر ذاته. وبالطريقة نفسها، فإن التعصب يؤجج التعصب. بإمكاننا أن نناقش مواضيع تاريخية، لكننا لا نستطيع أن نتجاهل التاريخ بكليته. المآسي والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية هي شرور من الماضي، بيد أنهما ينبغي أن تظل بالنسبة إلينا دروسا للحاضر والمستقبل.

ونحن أظهرنا بالفعل استعدادنا وقدرتنا حيال تقبل ماضيها بطريقة انتقادية. وتؤكد رومانيا من جديد التزامها بمكافحة التطرف وكرهية الأجانب وجميع أشكال العنصرية والتمييز. وفي الوقت نفسه، يروج بلدي بنشاط للتنوع وتعدد الحضارات، فضلا عن الحوار بين الثقافات والأديان، في سياق حركة الفرانكفونية وتحالف الحضارات.

والمؤسف أن الديمقراطية مصطلح يراوغنا في معظم الأحيان في الإطار الدبلوماسي للأمم المتحدة. بيد أنه لا يمكننا أن نحصل على عالم مستقر وتصدي للتحديات التي تواجهنا بدون تعزيز قيم معينة أثبتت فائدتها للبشرية وهي: الحرية والديمقراطية، وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان. وعلينا أن نواصل تقديم دعمنا للرجال والنساء والأطفال في العالم بغية السماح لهم باختيار مستقبلهم بحرية، والحصول على الوظائف اللائقة، واكتسابهم الثقة بسلطة القانون والعدالة. تشكل الديمقراطية وسيادة القانون نظام المناعة للمجتمع الإنساني. وتماثلنا لا نستطيع أن نحارب الأمراض عندما يكون نظام المناعة ضعيفا، ينتشر الفقر في البيئة المتردية. سواء تعلق الأمر بتحقيق المساواة في المجالين الجنساني والصحي، أو بتوفير التعليم للجميع، أو بضمان بيئة

ولدى الأمين العام وموظفيه اقتراحات هامة بشأن الإصلاح والتغيير والتنمية. فإذا قبلناها واتخذنا إجراء بشأنها، أمكننا أن نغتني أكبر الفرص جميعا: يمكننا أن نغير اتجاه الشؤون العالمية بأكمله. والأكثر من ذلك، أعتقد أن هذا بالتحديد ما يريده الناس منا.

هناك الكثير من التأييد للتغيير خارج هذا المبنى. ولا يريد أي أحد في الواقع أن يستمر الانقسام بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بعد الآن، أو بين العالم الأول والثاني والثالث. إنهم يريدون منا أن نكون في عالم واحد، وفي حالة واحدة وأن نشارك في مشاكله وأن نكون طرفا في أي حل.

تلك هي الرسالة التي تلقاها الكثيرون منا بعد اجتماع مجموعة العشرين، في نيسان/أبريل هذا العام. ويبدو أنهما أعطتنا خيارا حقيقيا - إما أن نستمر في العمل بنفس الأسلوب الذي درجنا عليه دائما منذ عام ١٩٤٦، أو أن نغير الاتجاهات ونعمل جميعا معا، كبيرنا وصغيرنا، بغض النظر عن الخلفية، سواء كانت تتعلق بالثقافة أو المعتقد، ونبحث عن طريق جديد يقودنا إلى القرن الحادي والعشرين.

ووجه اجتماع مجموعة العشرين الذي عقد هذا الأسبوع في بيتسبرغ الرسالة نفسها، وكان من دواعي السرور الاستماع لها. إنها مجرد رسالة ناعمة وتغيير ضئيل. وما زالت القرارات الكبيرة تتخذ بالنيابة عنا، وليس بمشاركة. ولكنها على الأقل مجرد بداية. إنه ذلك النوع من التغيير الذي نريد أن نراه ولا يوجد ما يحول دون أن نمضي قدما في تحقيقه. في نهاية المطاف، ليس الوضع كما كان عليه الحال منذ ٢٥ عاما. إننا نملك اختيارا حقيقيا، ولا يوجد من يجبرنا على الانحياز إلى جانب دون الآخر. وفي الوقت الراهن

بالنسبة لنا. فهي تصادف مرور ٢٥ عاما على انضمامنا إلى هذه المنظمة. ويتذكر ذلك جيدا كل من كان موجودا هنا في ذلك الوقت. وتذكر جيدا سبب انضمامنا إلى المنظمة. لقد كانت فترة محفوفة بالمخاطر، ولم يرغب بلد صغير مثل بلدي أن يترك لحاله. لقد أردنا أن نكون جزءا من المجتمع الأكبر، المجتمع العالمي. ولكن كانت هناك مشكلة حقيقية. كانت الحرب الباردة مستمرة، وكان كل بلد تقريبا ينتمي إلى أحد المعسكرين. وكان ذلك يعني أنه كان يتعين علينا أن نختار أحد الجانبين. ولم يساعدنا ذلك إطلاقا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هاكيت (بربادوس).

وبالنظر إلى الأمم المتحدة اليوم، يمكنني أن أقرر أن وسائل تصديها طوال الأعوام الـ ٢٥ الماضية كانت فعالة للغاية. فالأمور أفضل كثيرا عما كانت عليه في ذلك الحين. وبالتأكيد، هناك مشاكل قديمة كثيرة لا تزال قائمة حتى الآن، من قبيل الإرهاب، والفقر، والأمراض، والحروب، وكفاح الشعب الفلسطيني منذ ٦٠ عاما من أجل تحقيق العدالة والأمل والكرامة. ولكن هناك أيضا الكثير من الأشياء الجيدة التي تحصل في الوقت الحالي. فلدينا معرفة أكثر مما كان لدينا من قبل. وأصبحت الاتصالات اليوم أفضل من أي وقت مضى. والأفضل من ذلك كله أننا لسنا منقسمين إلى معسكرين. ونتيجة لذلك، لدينا فرص أكبر بكثير عن ذي قبل.

وعندما يستعرض جيلنا المقبل ما فعلناه ويحكم علينا، أعتقد أن السؤال الذي سيطرحونه هو ماذا فعلنا بتلك الفرص؟ وبعبارة أخرى، هل كانت وسائل تصدينا فعالة؟ إذ أعود إلى ما نحن عليه الآن، أعتقد أن لدينا فرصا للتصدي الفعال.

غير مسبوق من رؤساء الدول والحكومات لمناقشة أخطار تغير المناخ. ونشيد بالأمين العام بان كي - مون على مبادرته الرائعة. ووفد ليختنشتاين ترك ذلك الاجتماع بانطباع مفاده أن فتحا كبيرا محتمل لأن الجميع أبدى تفهمه لخطورة الحالة. إننا نقرب من كوبنهاغن بقناعة راسخة بأنه لا بد لنا من أن نستمع إلى أصوات من هم في أشد الخطورة - أصوات الذين يتعرض بقائهم للخطر. فالمطلوب منا الآن هو العمل بمتنهى حسن النية والثقة. ولا نريد مصالحت فاترة ولا نريد مزيدا من التأجيل ولا مزيدا من الكلام عن التنازلات أيضا. وكوبنهاغن ليست بشأن التنازل عن أي شيء، سوى عن عادات تدمير النفس. إنها بشأن الاستثمار في مستقبل كوكبنا.

إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد هزت بلدانا وقضت مضاجع شعوب علمنا. وقد أثرت بعمق في تقدمنا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما أولي قدر كبير من الاهتمام وحشد الكثير من الأموال لحماية الاقتصاد العالمي، برزت أزمة بعد ذلك. إنها أزمة الإدارة العالمية والتي قد تكون لها عواقب دائمة.

نقر بأنه عندما تقوم مجموعات مثل مجموعة الثمانية أو مجموعة العشرين بجهود متضافرة فإنها تقربنا من التوصل إلى حلول للجميع. ولكن لا يمكننا تجاهل الفجوة بين من يتخذون القرارات والبقية منا. فالحلول الجيدة والفعالة تتطلب دعم القائمين على تنفيذها. والأهم من ذلك كله، يجب أن يكون الجميع سواسية لدى تطبيق القواعد وأن تطبق بإنصاف.

إن فكرة المساواة في السيادة من بين المبادئ الجوهرية المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي الواقع إنها الركيزة الرئيسية في التعددية الحقة. لذلك كان من دواعي سروري أن أقبل دعوة وزير خارجية سنغافورة لمناقشة مسائل الإدارة

لنا مطلق الحرية في الاختيار. و”في الوقت الراهن“ هي العبارة الرئيسية في هذا المجال.

وليست مجموعة العشرين هي الوحيدة التي تبعث لنا بالرسائل. فتوجد أيضا رسائل أخرى هامة للغاية. إنها تأتي من البيئة، ومن المناخ، ومن الاقتصاد العالمي، ومن الطاقة، ومن إمدادات الأغذية، وتضيف كلها المزيد إلى التحذير الخطير الموجه إلينا. إنها تخبرنا بأنه قريبا جدا لن يعود الاختيار اختيارنا. سنفرض أي تغييرات من جانب قوى لا نملك السيطرة عليها. وذلك يعني أن أي وسيلة للتصدي قد تكون غير فعالة إلى حد كبير. وعندما يتطلع إلينا الجيل المقبل، لن يحكم على أفعالنا فحسب، بل إنه قد يديننا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيدة أوريليا فريك، وزيرة الخارجية ووزيرة العدل ووزيرة الشؤون الثقافية في ليختنشتاين.

السيدة فريك (ليختنشتاين) (تكلمت بالإنكليزية):

إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب الجمعية العامة لأول مرة هذه الليلة، وهي الهيئة التي تمثل قلب الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وهكذا، عليها الوفاء بتوقعات وآمال الشعوب والأفراد في العالم - آمالها في السلام وآمالها من أجل إنهاء الفقر والمعاناة وآمالها في احترام حقوق الإنسان.

منذ وصولي إلى نيويورك قبل يومين، شجعتني نداءات متعددة بشأن التعاون الدولي والالتزام المتجدد بالتعددية. وبالنسبة للختنشتاين، فإن الأمم المتحدة ما برحت نموذجاً للتعددية. ونعتقد أن التعددية الحقة لازمة اليوم للتصدي للتحديات التي تواجهنا.

أما فيما يتعلق بترع السلاح وعدم الانتشار، فيبدو أننا أخيرا على وشك الدخول في حقبة جديدة.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، تعمل الأمم المتحدة بكد لإنهاء العمل. في يوم الثلاثاء الماضي تجمع في هذه القاعة عدد

اللازم من الجمعية، ناهيك عن عملية التصديق اللاحقة. ولا نرى إلا طريقتين نحو توسيع العضوية. فيمكننا الانتظار حتى تقع أزمة مؤسسية هائلة تضرب المنظمة ومن ثم نعمل على توسيع عضوية المجلس تحت ضغط هائل من الرأي العام، أو بوسعا العمل بتعاون نحو حل توفيقى ومستدام من الناحية السياسية. ونعتقد أن النهج الثاني يصب في مصلحة المنظمة. ونتيجة للدورة الأخيرة، توجد الآن أفكار واضحة مطروحة بشأن كيفية سد الفجوة. وهذه الأفكار جديرة بالدراسة الوافية خلال الأشهر المقبلة.

وعلى مر العقدين الماضيين، ربما كانت التعددية ناجحة للغاية في مجال العدالة الجنائية الدولية. وكان للجبل الأول من المحاكم الدولية أثر هائل، وهي الآن تقترب من اختتام عملها. والأهم من ذلك كله أننا أنشأنا المحكمة الجنائية الدولية - مؤسسة كانت تبدو حلما بعيدا منذ وقت غير طويل. وخلال السنوات الأولى من عملها حققت المحكمة نجاحا باهرا. وكانت أيضا موضوع مناقشات سياسية جدلية. وهذا لا يبعث على الدهشة لأن تحقيق العدالة قد يكون صعبا وقد يكون غير مريح في بعض الأحيان. وهذا يصدق بوجه خاص على حالات الصراع التي لا تزال قائمة. لكن ذلك ليس خيارا، وكما ذكر الأمين العام، فإن موضوع المناقشة لم يعد الخيار بين السلام والعدالة بقدر ما هو بين السلام ونوعية العدالة المطلوبة. وفي واقع الأمر، فإن السلام والتنمية والعدالة أمور لا يمكن الفصل بينها، وعلى الدول أنفسها تقع المسؤولية الرئيسية عن القيام بتلك المهام. لذلك ينبغي حشد الجهود المبذولة من أجل تعزيز النظم القضائية الوطنية، وفقا لمبدأ التكامل.

لن يكون بمقدور المحكمة الجنائية الدولية أن تقدم للمحاكمة جميع مرتكبي أكثر الجرائم الجسيمة. إلا أن عملها دليل على أنه لا بد أن يكون هناك توافق عالمي في الآراء على ضرورة المساءلة عن تلك الجرائم وأن الإفلات من

العالمية مع بعض الزملاء والأصدقاء. وأتطلع قدما إلى مواصلة تلك التبادلات وآمل من مجموعة العشرين والشركاء الآخرين أن يجدوا فائدة في مساهمتنا وأفكارنا. وهدفنا هو الاشتراك الإيجابي والتعاون المنتج وتحقيق أعلى نوعية ممكنة في عملية اتخاذ القرارات.

لقد أدرك واضعو ميثاق الأمم المتحدة أن شمول جميع الدول كان شرطا أساسيا للتعددية الفعالة. وفي عالمنا المترابط اليوم، علينا أن نعزز هذا المبدأ أكثر من أي وقت مضى. ولكن ممارسة المنظمة ابتعدت في بعض الأحيان عن هذا الشمول وهاتين الشفافية والشرعية.

أما فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، فقد أنيطت بمجلس الأمن مهمة الاضطلاع بمسؤولياته بالنيابة عنا جميعا. لذلك نفهم أن شرعية مجلس الأمن تتوقف على مدى تجسيد أعماله لتوافق آراء سياسي واسع جدا. وفي أحيان كثيرة وعلى الرغم من أن المجلس لا يظهر اهتماما يذكر لكي يشارك في عمليات اتخاذ قراراته من يقومون بدور حيوي في تنفيذها. وسوف نواصل بمشاركة الأعضاء الآخرين في مجموعة الخمسة الصغار، العمل من أجل الشمولية والشفافية في عمل المجلس. ونتطلع قدما أيضا إلى مزيد من التحسينات في أنظمة الجزاءات في المجلس. وكما أظهرت التحديات القضائية الكثيرة، لا بد من جعل تلك الإجراءات قريبة من المعايير الدولية لحقوق الإنسان ووفقا للأصول المرعية. وهذه التحسينات من شأنها أن تسهم كثيرا في زيادة فعالية الجزاءات وصورها وشرعيتها.

إن تكوين مجلس الأمن أصبح باليا. ومن المؤسف أن هذا هو الاتفاق الوحيد الذي توصلنا إليه بعد سنوات عديدة من المناقشات الجدلية بشأن توسيعه. وموقفنا بشأن المسألة واضح. ولن يلقى أي من الاقتراحات التي طُرحت في مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥، أو التغييرات التي تلتها، الدعم

بيننا نحن الشعوب والأمم. كانت كندا، قبل أكثر من ٦٠ عاما، أحد الأعضاء المؤسسين المدفوعين آنذاك بالحاجة إلى إنشاء توافق عالمي في الآراء من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في عالم مزقته الحرب. وعليه، ما من محفل أكثر ملاءمة لي من هذه المنصة، بوصفي وزيرا لخارجية كندا، لأؤكد من جديد على التزام بلدي بالعمل الجماعي، وتحديدًا بالسعي مع البلدان كافة إلى بلوغ الأهداف المشتركة والتغلب على التحديات المشتركة.

أبرزت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وكذلك المخاطر الأمنية والبيئية التي تواجهها، مدى ذلك الاعتماد المتبادل. لقد وضعنا الإنعاش الاقتصادي والنمو على رأس قائمة أولوياتنا في كندا واتخذنا إجراءات حاسمة لتخفيف تأثير الأزمة على جميع الكنديين.

ومع ذلك، لا يمكن للاقتصاد الكندي الانتعاش بمعزل عن الانتعاش الاقتصادي في جميع أرجاء العالم. وعلاوة على ذلك، تشكل التدابير الحمائية تهديدا مشتركا لكل الاقتصادات العالمية. لقد علمنا التاريخ استحالة الخروج من الأزمة الحالية إذا وقفنا عائقا أمام التجارة العالمية بحجة حماية اقتصاداتنا الوطنية. لذلك نحتاج إلى التشاور القوي والفعال على أعلى المستويات بحيث يتسنى لنا أن نقف متحدين ضد النعرة الحمائية.

منذ إنشاء الأمم المتحدة، عمل أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مواطن كندي في بعثات الأمم المتحدة في أفريقيا والأمريكيتين ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط. واليوم يعمل آلاف آخرون - جنودا وشرطة ودبلوماسيين وعمالا - في خدمة البعثات بقيادة الأمم المتحدة أو بموافقتها في جميع أرجاء العالم.

إن القضاء على الإرهاب بجميع أشكاله مسئولية تقع على عاتق الكنديين والأمم المتحدة على السواء. وفي الواقع،

العقاب لم يعد خيارا. إن المؤتمر الاستعراضي المزمع عقده في عام ٢٠١٠ سيتيح لنا الفرصة لإضافة جريمة العدوان إلى قائمة الجرائم الواقعة ضمن الاختصاص الفعلي للمحكمة. إننا نأمل أن نفلح في اقتناص تلك الفرصة التاريخية.

تظل الجمعية العامة هي قلب التعاون المتعدد الأطراف الحقيقي. علينا أن نضع ثقتنا في مقدرة رئيس الجمعية على قيادتها على نحو يعكس أولويات جميع الدول الأعضاء. وتنتظرنا مفاوضات هامة، وسنعد لقمة عام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ونواصل المناقشات بشأن عقد معاهدة للتجارة بالأسلحة، ونمضي قدما في عمليات الإصلاح المختلفة، ونتفاوض على ميزانية جديدة وجدول جديد للأنبية المقررة، وتنصدي لقضايا حقوق الإنسان كحالات محددة وكشأن مواضيعي، ونواصل العمل على تعزيز سيادة القانون على جميع الأصعدة، ونعمل من أجل تعزيز إطار التنمية والمساعدة الإنسانية وغير ذلك كثير.

إذا ألقينا نظرة على برنامج العمل الذي ينتظرنا، يتضح أن الجمعية العامة ليست بحاجة إلى الكثير من التنشيط. أمامنا تحديات كثيرة وملموسة علينا نحن الدول الأعضاء النهوض للتصدي لها. علينا أن ننظر إلى ما وراء مصالحنا المحلية القصيرة الأجل وأن نسعى بجدية إلى تحقيق تقدم في جدول أعمالنا الشامل. إن ما استمعنا إليه في هذه القاعة خلال الأيام السابقة من مواقف تُجدد الالتزام بكل هذا تملؤنا ثقة بأن الجمعية ستسعى جاهدة اليوم للارتقاء إلى مستوى تطلعات العالم وتوحيد المساعي أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس بالنيابة: (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لورانس كانون، وزير خارجية كندا.

السيد كانون (كندا) (تكلم بالفرنسية): جاء تأسيس الأمم المتحدة نتيجة لإدراكنا لمدى الاعتماد المتبادل

وعلى نفس المنوال، فإننا نشجع جميع أطراف الصراع في دارفور على إنهاء الأعمال العدائية من خلال الوساطة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وكندا عاقدة العزم على الإسهام في حل النزاع في السودان. ومنذ عام ٢٠٠٦، سددنا ما يزيد على مبلغ ٦٤٠ مليون دولار دعماً للجهود الدولية لتحقيق السلام الدائم في ذلك البلد.

إننا ندرك إدراكاً عميقاً أن انتشار الأسلحة النووية يمثل تهديداً عالمياً نواجهه جميعاً. وقد شعرت كندا بالقلق البالغ إزاء الكشف مؤخراً عن أن إيران كانت تبني منشأة سرية لتخصيب اليورانيوم على مدى عدة سنوات. ونحن ندين رفض إيران المستمر لاحترام قرارات مجلس الأمن والتزامات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعليه، فإننا ندعو إيران إلى السماح للوكالة بالوصول بدون أي معوقات إلى جميع المواقع بما في ذلك تلك المنشأة. ونتوقع إجراء تحقيق كامل بهذا الشأن.

إننا نأمل أن تعالج المحادثات بين إيران والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا، المقرر أن تجرى في ١ تشرين الأول/أكتوبر، ازدواجية المواقف المحيطة ببرنامج إيران النووي. وكان رئيس وزراء كندا ستيفين هاربر واضحاً في مناقشاته مع الرئيس أوباما، ورئيس الوزراء براون، والرئيس ساركوزي وحلفائنا الآخرين. وسترحب كندا بالجهود الضرورية لإزالة ما يشكل بوضوح تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وفي ذلك الصدد، أثنت كندا على الرئيس أوباما على أخذ المبادرة بعقد اجتماع قمة لمجلس الأمن بشأن مسائل عدم الانتشار ونزع الأسلحة النووية (انظر S/PV.6191). إننا ملتزمون بالعمل مع البلدان الأخرى لمنع انتشار الأسلحة النووية وأي تهديدات إرهابية جديدة. ولكن إيجاد حل دبلوماسي لتلك المشاكل يتطلب منا حشد

تلتزم كندا بمكافحة الإرهاب وكفالة مساءلة مرتكبيه ومسانديه على أعمالهم. إن حركة طالبان، بشكل خاص، تشكل تهديداً للسلام والأمن العالميين. وقد عقدت كندا، مثلها في ذلك مثل الأمم المتحدة، العزم على القضاء على ذلك الخطر.

تعتبر البعثة الكندية في أفغانستان أبرز شاهد على عزيمة كندا على تحقيق تلك الغاية. كما أنها تمثل أهم مساهماتنا لما وراء البحار. إن البعثة الكندية، المكونة تقريبا من ٢٨٠٠ عنصر عسكري وأكثر من ١٠٠ مدني، هي بعثة عسكرية - مدنية متكاملة وتعمل بكفاءة عالية. يعمل أولئك الكنديون بدون كلل ويقدمون توضيحات جساما لمساعدة بعثة الأمم المتحدة على إعادة بناء استقرار وأمن أفغانستان تحت قيادة أبنائها أنفسهم.

تأمل كندا أن يتمكن القادة السياسيون الأفغان، في الأشهر المقبلة، من إحراز تقدم في تحقيق الأولويات الأساسية التي تتراوح بين الحكم الرشيد وجهود مكافحة الفساد وتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار والنمو الاقتصادي والتعاون الإقليمي بحيث يتمكنوا من تعزيز استقرار بلدهم. إن عليهم، في تصديدهم لتلك التحديات العديدة، أن يتحرروا في عملهم ذلك تعزيز وحماية وتحسين حقوق الإنسان بشكل ملموس، وبخاصة حقوق وحيات النساء والفتيات الأفغانيات.

تقدم كندا أيضا مساعدة كبيرة لهايتي حيث ستبلغ جملة مساهماتنا للفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١ مبلغ ٥٥٥ مليون دولار. إن هدفنا هو تعزيز الديمقراطية والأمن والنمو الاقتصادي وفوق كل شيء كفالة مستقبل أفضل لكل أطفال وشباب هايتي.

ثمة تحديات أخرى كثيرة متبقية. وتأسف كندا لتناقض الوضع الأمني في جنوب السودان وندعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل.

جميع الاقتصادات الرئيسية أن تتصدى لهذا التحدي العالمي. ويجب أن ينعكس ذلك في سياق اتفاق منصف وعادل وفعال، يبرم في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر القادم.

ويمثل التكيف مع تأثير تغير المناخ مسألة مهمة لجميع البلدان. ويجب أن يكون عنصرا أساسيا في نظام تغير المناخ لما بعد عام ٢٠١٢ إذا كان لنا أن نبني القدرات على مواجهة تأثيرات تغير المناخ. وقد قدمت كندا مساهمات كبيرة لعدد من المبادرات، بما في ذلك برنامج البنك الدولي التحريبي للمرونة في مواجهة المناخ. ونحن نواصل دعم العمل الدولي الذي يعزز قدرات من هم أكثر فقرا وضعفا على التكيف مع المناخ المتغير.

وكندا بوصفها دولة وقوة قطبية شمالية، تعتر بسيادتها الطويلة الأمد على تلك المنطقة الواعدة بشكل متزايد. كما أن كندا تسلم بمسؤوليتها عن سكان المنطقة القطبية الشمالية وعن التنمية المستدامة وحماية البيئة في المنطقة. إن التعاون مع جيراننا في المنطقة القطبية والسعي السلمي إلى مصالحنا يشكّلان أساسا لسياستنا الخارجية في المنطقة القطبية ومرشدا لعملنا في المنطقة. ومن خلال مشاركتنا الثنائية والمتعددة الأطراف، سواء في الأمم المتحدة ومجلس المنطقة القطبية الشمالية أو مع جيراننا في المنطقة القطبية الشمالية، فإن كندا ستواصل الاضطلاع بالقيادة بشأن مسائل مثل الملاحه، والنفط والغاز والملوثات والتنوع البيولوجي.

منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قبل ٦١ عاما، سعت كندا بقوة إلى تعزيز آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لضمان المصداقية والتزاهة لآليات منصفة ومتوازنة لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن حقوق الإنسان تشكل جزءا هاما من سياسة كندا الخارجية وعلاقتنا مع الدول الأعضاء. وخلال ولايتنا التي انتهت مؤخرا في مجلس حقوق الإنسان، عملت كندا على جعل

الإرادة السياسية لضمان امتثال جميع البلدان لرؤية العالم الخالي من الأسلحة النووية.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي هذا الوقت من العام في بلدي، تغير أوراق الأشجار ألوانها. وهذا المشهد المثير يذكر جميع الكنديين بضرورة حماية تراثنا الطبيعي، وهو من أكثر المشاهد جلالا في العالم. ولكن الحدود والفصول لا تستطيع وقف الخراب الذي يسببه تغير المناخ. وعليه، فإن كندا تظل ملتزمة بالتوصل إلى اتفاق عالمي طموح لتغير المناخ لما بعد عام ٢٠١٢ ويكون متوافقا مع مبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، ويدعم النمو العالمي المستدام والقائم على الانبعاث المنخفض للكربون.

إننا ملتزمون باتخاذ الإجراءات الوطنية للحد من انبعاث غازات الدفيئة بنسبة ٢٠ في المائة من مستويات عام ٢٠٠٦ بحلول عام ٢٠٢٠، وبنسبة ٦٠ إلى ٧٠ في المائة بحلول ٢٠٥٠. وكندا دولة رائدة في العالم في تطوير التكنولوجيا النظيفة لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك احتجاز واحتزان الكربون. إننا نسعى إلى إقامة شراكة عالمية جديدة لتعزيز تطوير ونشر تلك التكنولوجيا.

وقد انضمت كندا مع بلدان أخرى في اجتماع لاكيلا لمجموعة الثمانية وفي منتدى الاقتصادات الرئيسية إلى التأكيد على وجهة النظر العلمية الواسعة النطاق، القائلة بأن ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية فوق مستوى عصر ما قبل الصناعة يجب ألا يتجاوز درجتين مئويتين.

إن هذه الظاهرة العالمية تحتاج إلى استجابة عالمية. ولذا تريد كندا أن ترى مشاركة جميع مسيبي الانبعاث في هذا الجهد. إننا نهنئ الأمين العام على عقد مؤتمر القمة المثمر بشأن تغير المناخ، وعلى توليه القيادة التي من الطبيعي أن تقع على عاتق الأمم المتحدة في هذا المجال. وسيكون مطلوباً من

وستبقى أولويتنا هي تحقيق الانتعاش الاقتصادي وإرساء الأسس للنمو المستدام، بما في ذلك لأكثر الفئات المستضعفة. وفي أوائل هذا الأسبوع، أعلن رئيس الوزراء ستيفن هاربر عن إسهام ملموس وابتكاري في ذلك الجهد. وبالبناء على التزاماتنا السابقة في مجموعة العشرين، ستقدم كندا لبنك التنمية الأفريقي حوالي ٦,٢ بلايين دولار في شكل قروض إضافية. وسيساعد ذلك البنك في الاستجابة على وجه السرعة لطلبات الأعضاء المقترضين بينما يواصل جهوده في الحد من الفقر.

وأحث الممثلين على ألا يدعوا الأحداث الرئيسية المذهلة والمتابعة التي نتناولها هنا تجعلهم يغفلون عن أهمية إصلاح مجلس الأمن. فالجلس هو وسيلتنا القوية للعمل الجماعي. لكن يمكننا، ونستطيع، ويجب علينا فعلا، أن نجعله أكثر فعالية وأكثر انفتاحا وأكثر مرونة - وفي الواقع، أكثر تكيفا مع التحديات والفرص التي تواجه المجتمع الدولي الأوسع.

وتؤيد كندا منذ أمد بعيد الجهود المبذولة لجعل مجلس الأمن أكثر استجابة للتحديات الأمنية التي نواجهها وأكثر تمثيلا لمناطق العالم، لا سيما أفريقيا، التي هي تاريخيا ناقصة التمثيل. وأي إصلاح حقيقي لا بد أن يؤدي إلى زيادة الشفافية والمساءلة. ولن يتم تحقيق ذلك بتمديد امتيازات قلة لتشمل قلة أخرى، وإنما من خلال الوصول إلى مجلس الأمن عن طريق الانتخابات الديمقراطية ومن خلال المزيد من المشاورات والانفتاح على عضوية الأمم المتحدة الأوسع.

وفي الختام، إن هذا التذكير المتواضع بالمسؤولية التي نتحملها جميعا إزاء أمن مواطنينا الاقتصادي والبيئي والنووي يمكن أن يتركنا في حيرة من أمرنا أو يسبب القلق لنا. لكن ما يجب ألا ننساه أبدا هو أنه، وفيما يبدو أنها معركة

المجلس منتدى للحوار الدولي البناء. وسنواصل العمل من أجل بناء مجلس حقوق الإنسان المتمتع بالكفاءة والاستجابة والمصداقية والأمين لمبادئه التأسيسية. كما أن كندا ستواصل تعزيز احترام حقوق الإنسان الأساسية وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات. وسنواصل أيضا أعمال الدعوة من أجل المعتقلين ظلما في ظل أشد أنظمة العالم تعسفا.

إن إيجاد الإرادة السياسية لتحويل قيمنا إلى أعمال وتأمين استمرارنا في إخضاع منتهكي حقوق الإنسان الأساسية للمساءلة يخدم مصلحة جميع الدول الأعضاء. كما أن دعم من يبذلون جهودا صادقة للنهوض بحقوق الإنسان لسكانهم يمثل واحدا من أهدافنا الجماعية.

وكندا تفي بالتزاماتها الدولية. ونحن في طريقنا إلى مضاعفة مساعداتنا الدولية لتصل إلى ٥ بلايين دولار بحلول عام ٢٠١٠. وقد أوفينا بالفعل بالتزامنا بمضاعفة معونتنا إلى أفريقيا في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩. وستواصل كندا تقديم المساعدة الإنسانية للمتضررين من النزاعات والكوارث الطبيعية.

ومن خلال رئاسة كندا للتشكيلة المخصصة لسيراليون في لجنة بناء السلام، فإننا نعمل لسد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل. وكرئيسة مجموعة الثمانية في عام ٢٠١٠، ستؤكد كندا على جعل مجموعة الثمانية قابلة للمساءلة وفعالة. والمساءلة تعني الوفاء بالتزامات. والفعالية تعني تعزيز الشراكات، بما في ذلك مع الأمم المتحدة، من أجل مواجهة التحديات مثل ضعف الدول ومنع انتشار الأسلحة النووية. وسوف تشارك كندا أيضا مع صديقتنا الحميمة، جمهورية كوريا، في استضافة مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي سيعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

المالية، الذي سيتم إقراره من البرلمان في ٧ أيلول/سبتمبر، بعد مناقشته وتعديله.

إننا دائماً متأكدون من ولاء أندورا للمجتمع الدولي. لكن نعتقد أن من الملائم أن نبدد أية شكوك وأن نتبع توصيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمؤسسات الدولية الأخرى، على نحو ما تم التعبير عنه في اجتماعات مجموعة العشرين.

هذا أول مثال، لكن ستتبعه أمثلة أخرى، لأن أولوية حكومتنا هي تبديد أية شكوك حول عزمنا على التكيف مع متطلبات وتوقعات جيراننا الأوروبيين وبقية المجتمع الدولي. ونحن على اقتناع بأنه سيتم تقدير هذه الخطوة وخطوات أخرى وسيضمنها جميع أصحاب المصلحة الدوليين الذين قد تساورهم الشكوك في أي وقت إزاء روح مجتمعتنا تجاه بقية العالم. ونحن واثقون أيضاً بأن هذه الحقبة الجديدة ستمكّننا من زيادة التفاعل مع أوروبا والقارات الأخرى بتعزيز الروابط الدولية وحضورنا الاقتصادي والإنساني.

وعملاً بذلك التشريع، قام بلدنا بالفعل بإجراء اتصالات مع بعض البلدان الأوروبية، بل وقع اتفاقات معها. وفي المستقبل، سنقوم بالشيء نفسه مع البلدان الأخرى، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والأرجنتين. ولا داعي للقول، إن أولويتنا هي التفاوض مع فرنسا وإسبانيا والبرتغال، التي هي أقرب جيراننا.

وبالمناسبة، أضيف أن أندورا قد عانت على الأقل طيلة السنوات الأربع الماضية من أزمة هيكلية متواصلة. وأدى إلى تفاقم تلك الأزمة وقوع الأزمة الاقتصادية العالمية. ولا يستطيع العالم أن يجد حلاً لأزمته الخاصة. يجب علينا أن نقوم بذلك بأنفسنا. وإذ نركز على الفكرة التي همنا، أود أن أؤكد للجمعية العامة أن الإجراءات التي تتخذها حكومتنا تركز على أن نثبت بكل وضوح للمجتمع الدولي

غير متكافئة، يوجد في ترسانتنا أكثر الأسلحة الفعالة التي صنعتها البشرية، وهي بالتحديد، الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خافيير اسبوت ميرو، وزير الخارجية والعلاقات الدولية لإمارة أندورا.

السيد اسبوت ميرو (أندورا) (تكلم بالكاتالانية) وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية: أود بادئ ذي بدء أن أعتذر عن غياب رئيس حكومتنا، السيد هواماي بارتمويو كاساني، الذي بسبب جدول أعماله الدستوري، لم يتمكن من حضور المناقشة العامة.

إنه لشرف عظيم لإمارة أندورا وحكومتها التي أمثلها أن نتكلم في قاعة الجمعية العامة. ونحن شعب أندورا ندرك تماماً أهمية كوننا دولة صغيرة في الأمم المتحدة. فنحن لا نحاول أن نترك بصماتنا على السياسات الدولية، بل نود أن نجعل نيتنا واضحة بشأن احترام القانون الدولي والدفاع عنه، ومعايير علاقات حسن العلاقات بين الجيران ومبدأ التضامن بين الشعوب.

إن أوروبا هي إطارنا المرجعي الطبيعي. ونود أن يُعترف بنا على هذا النحو، ليس فيما يتعلق بالانتماء الثقافي والتاريخي فحسب، بل أيضاً في المجالات القانونية والاقتصادية. وباختصار، إن مفهومنا للتضامن، المحلي والدولي على السواء، وفكرتنا للعلاقات الدولية هي نفسها السائدة في بقية أوروبا.

ومنذ عام ١٩٩٣، لدينا إطار دستوري يتيح لنا أن نترجم جميع هذه المبادئ إلى ممارسة وجعلها حقيقة واقعة. وبدعم من هذا الإطار الدستوري، قدمنا في ١٠ آب/أغسطس قانوناً لتبادل المعلومات بشأن القضايا

وتقودنا ضرورة الانتقال نحو شفافية مالية أكبر في أندورا إلى أن نتوقع اتباع المعايير نفسها من المجتمع الدولي. ولقد أدركنا ولاحظنا أن النظام الذي ينظم الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين قد أصبح نظاما باليا.

وعلى المنظمات الدولية وكل مؤسسة سياسية واقتصادية واجتماعية أن تبذل الجهود لضمان الشفافية. ونعتمد أن إصلاح النظام الاقتصادي الدولي ينبغي أن يتم حالا وأن يكون حازما وذا مصداقية. وينبغي أن تقوده الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

غير أنه لمواجهة هذا التحدي وغيره من التحديات، نحتاج إلى تحديث المنظمة وتنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن. ونرى أنه ينبغي لهذه الأهداف، إلى جانب ما يسمى بالاتساق على نطاق المنظومة، أن تشمل الحق في المساواة الجنسانية.

لذلك نفهم نحن الأندوريين أننا نحتاج إلى معايير وترتيبات منصفة وواضحة ومعترف بها دوليا لزرع الثقة في أصحاب الأعمال الحرة الأندوريين والعمال الأندوريين على حد سواء. غير أننا ينبغي أن ننظر أيضا في متطلبات الحالة المالية الدولية والحاجة إلى النهوض بالشفافية وتعزيز آليات الرقابة التنظيمية على الأنشطة المالية.

حل الأزمة المالية الدولية واحد من أولوياتنا الرئيسية. ولا يراودن أحد الشك في ذلك. ولكن يلزمنا أن نعالج مسائل أخرى تلحق الضرر بالمجتمع الدولي. ويحضرني هنا تغير المناخ. إن تغير المناخ، كما سبق أن قيل هنا في قاعة الجمعية، واحد من أصعب التحديات التي واجهتها البشرية على الإطلاق.

ونحن في إمارة أندورا نقدر جهود الأمم المتحدة لتعبئة جهود المجتمع الدولي. ولقد استرعى رئيس الجمهورية

أنا نقوم بتنفيذ واجباتنا. ونرغب إلى حد كبير في التعاون وتعزيز الروابط الدولية وغرس الثقة.

إن تبادل المعلومات الضريبية سينتج عنه بلا شك توقيع اتفاقات بشأن الازدواج الضريبي. ونتيجة لذلك، سنعزيز علاقاتنا مع البلدان التي كانت اتصالاتنا معها في الماضي ضعيفة نوعا ما. وفي الواقع، أليس هذا هو أحد الأهداف التأسيسية للأمم المتحدة؟

إن التشريع الذي أشير إليه يعالج المسائل التي تكمن في جوهر المناقشات التي دارت خلال الأشهر القليلة الماضية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسوف يكون لها آثار على الطلبات المقدمة للحصول على معلومات بعد دخول اتفاقات تبادل المعلومات الضريبية أو اتفاقات الازدواج الضريبي حيز النفاذ.

ولنكن واضحين، إن الملاذات الضريبية والنهج المالي المتبع، اللذين تم تحديدهما وإدانتهمما بصفتهما اثنين من الشرور المالية الرئيسية، هما قضيتان يود جميع أبناء أندورا التغلب عليهما في أقرب وقت ممكن. وموقفنا الاستراتيجي واضح والتزامنا قوي.

وفي الوقت نفسه، نحن نقترح إصلاحا ضريبيا من شأنه أن يخصص موارد وفق الأولويات التي تخدم الصالح العام وتوفر الضمانات لأوروبا وبقية العالم بأننا نريد علاقات واضحة وشفافة وخاضعة للمساءلة. وسيوفر هذا الإصلاح لأصحاب الأعمال والمختصين فرصة لتصدير السلع والخدمات من أندورا على قدم المساواة. وعندئذ فقط سنتنظر الشركات الدولية بشكل حدي في إمكانية الاستثمار في أندورا في بيئة قانونية مستقرة.

وآمل بكل إخلاص ألا يكون هناك شكوك حول رغبة حكومتي في مواجهة المسائل الاقتصادية التي تكمن في صميم المناقشات الدولية خلال الأشهر القليلة الماضية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة هذا المساء. وقد طلب عدد من الممثلين التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات المدلى بها في ممارسة حق الرد تقتصر على عشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سلسيلي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أسجل رسمياً موقفنا من مسألتين أثرتنا في الجلستين العامتين اللتين عقدتهما الجمعية العامة صباح ومساء اليوم. وأفعل ذلك للتوضيح ودحض الادعاءات ودفعاً للالتباس بشأن الأنشطة النووية السلمية لإيران ومعاملة فرادى المتظاهرين. والمسألة الأخرى التي سأطرق إليها هي المطالبات المرفوضة بالجزر الإيرانية الثلاث في الخليج الفارسي.

أولاً، فيما يتعلق بالادعاءات والمغالطات حول الأنشطة النووية السلمية لإيران ومعاملة فرادى المتظاهرين، التي طرحها عدد من الوفود الأوروبية وغيرها - وتحديداً وفود هولندا وسلوفاكيا والنمسا وكندا. إن وفد جمهورية إيران الإسلامية يود أن يسجل رسمياً أن تلك الادعاءات والمخاوف ومشاعر القلق مغلوطة تماماً وليس لها أي أساس. إن أنشطة إيران النووية مكرسة للأغراض السلمية وقد كانت دائماً كذلك. وبالتالي فإنها لا تشكل أي تهديد. وإن تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشهد على الطبيعة السلمية لأنشطة إيران النووية.

وبصفتنا طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنقيد جمهورية إيران الإسلامية بواجباتها القانونية بموجب المعاهدة، وكذلك بنظام الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لكننا عقدنا العزم على ممارسة حقنا المشروع في تطوير تكنولوجيا الطاقة النووية. وتلك

الفرنسية/الأمير المشارك لإمارة أندورا نيكولاي ساركوزي انتباهنا إلى أن الوقت قد حان لأن تلتزم كل دولة التزاماً قوياً بحسم هذه المسألة. وإن التزام أندورا بمكافحة آثار تغير المناخ التزام حقيقي. ويمكن مشاهدة التقدم الذي أحرزناه فعلاً في جهودنا مثل التصديق على اتفاقية حماية طبقة الأوزون.

ويحدونا الأمل أن يتيسر في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر اعتماد اتفاق جديد بشأن المناخ يتسم بالإنصاف والكفاية والطموح من وجهة نظر علمية. وإننا نؤمن بأن من الجوهرى لتحقيق نتائج إيجابية في المؤتمر إشراك جميع شرائح المجتمع، لا سيما الأجيال الشابة.

إننا نؤمن بأن الصحة حق أساسي ضروري لتحقيق التنمية المستدامة في أوروبا وفي كل أنحاء العالم. وثمة تحديات نواجهها في القطاع الصحي. وفيروس الإنفلونزا الجديد واحد من تلك التحديات. وقد قررت الحكومة الأندورية أن تحاربه بتوفير التلقيح لأغلبية السكان. وذلك القرار اتخذناه بالتعاون مع جيراننا ومنظمة الصحة العالمية. وعلى جبهة أخرى تكاثفت إمارتا موناكو وأندورا على تمويل مشروع يمتد أربع سنوات لتخفيض تعرض النساء في عمر الإنجاب للأذى نتيجة الأزمة الغذائية التي تعصف بمدغشقر. وهذان مثالان على التعاون المثمر الناجح بين العناصر الدولية.

المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية تذكرة لنا بالحاجة إلى التعاون المسؤول. إن دول العالم الكبرى، وكذلك البلدان المتوسطة الحجم والصغيرة، لا يسعها أن تتخلى عن التعاون. فنحن كلنا نشكل عناصر ضرورية لأننا نعيش جميعاً على كوكب الأرض.

السياسة تستند إلى التخطيط الطويل الأمد لتلبية احتياجات الطاقة المتنامية لبلدنا. وعلى ذلك الأساس تم بناء محطة الإثراء الجديدة مع التقييد الصارم باتفاق الضمانات المبرم بين إيران والوكالة.

وعلى العكس من الادعاءات السخيفة التي وجهت إلى بلدي بإخفاء المحطة، أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى البيان الصادر بالأمس عن الناطقة الرسمية باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي ذكرت فيه أن إيران سبق أن أبلغت الوكالة بالمسألة.

وبدلاً من التصدي لتهديد الانتشار الفعلي المقترن بمرافق الأسلحة النووية غير الخاضعة للضمانات والسرية للنظام الصهيوني، يؤدي التركيز دونما داع على المرافق النووية الخاضعة للضمانات والمكرسة للأغراض السلمية إلى نتائج عكسية وينطوي على خطر صرف الانتباه عن التهديد الحقيقي. وإننا نحث أعضاء الاتحاد الأوروبي على الكف عن غض النظر عن تهديد الانتشار الحقيقي ذلك، وعلى التخلي في ذلك الصدد عن فهمهم غير المتسق فيما يتصل بمنع الانتشار.

وأما فيما يتعلق بالمزاعم بإساءة معاملة المتظاهرين، يجدر التنويه بأن قوانين جمهورية إيران الإسلامية تقضي بحظر أي إساءة في معاملة الأفراد. وذلك المبدأ الغلاب روعي مراعاة خاصة في الدستور. ولكفالة الاحترام الفعال لذلك المبدأ لا يكتفي الدستور بالنص على معاقبة أولئك الذين يتجاهلون الحظر ويسئون المعاملة ويمارسون التعذيب فحسب، وإنما ينص كذلك على الحماية القانونية لضحايا سوء المعاملة.

والآن أود أن انتقل إلى المسألة الثانية التي أود أن أمارس حقي في الرد بشأنها وأسجل موقفنا رسمياً، أي المطالبات المرفوضة للإمارات العربية المتحدة ضد السلامة

الإقليمية لجمهورية إيران الإسلامية، والتي أثارها عدد من المتكلمين أيضاً. في هذه الجلسة المسائية أثار وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة مطالبات مرفوضة حول الجزر الإيرانية الثلاث الواقعة في الخليج الفارسي، أي بو موسى وطنب ي بوزورغ وطنب ي كوتشاك. إن جمهورية إيران الإسلامية ترفض رفضاً باتاً تلك البيانات باعتبارها مطالبات مرفوضة ضد سلامة إيران الإقليمية. ونشدد على أن الجزر الثلاث تلك، الواقعة في الخليج الفارسي، أجزاء دائمة من الأراضي الإيرانية. وتبعاً لذلك فإنها تخضع لسيادة إيران.

ولئن كانت جمهورية إيران الإسلامية قد عقدت عزمها على مواصلة علاقات حسن الجوار والأخوة والود مع جارها الإمارات العربية المتحدة، فإنها تكرر إن كل الإجراءات والتدابير المتخذة في جزيرة بو موسى الإيرانية تستند إلى ممارسة الحقوق السيادية لجمهورية إيران الإسلامية، وتماشى مع الترتيبات المنبثقة عن الوثائق المتبادلة في عام ١٩٧١. وإن جمهورية إيران الإسلامية تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة محادثاتها الثنائية مع مسؤولي الإمارات العربية المتحدة المختصين بهدف تبديد أي مغالطات موجودة في هذا الشأن.

وإضافة إلى ذلك، تود جمهورية إيران الإسلامية أن تؤكد على أن الاسم التاريخي الوحيد المعترف به عالمياً للبحر الواقع بين إيران وشبه الجزيرة العربية، والذي شددت عليه الأمم المتحدة نفسها، هو الخليج الفارسي. وبالتالي، فإن أي استخدام لأسماء مختلفّة لذلك الحيز المائي لا أساس له من الصحة، وغير مقبول على الإطلاق، وليست له أية قيمة قانونية أو سياسية.

لجميع أشكال الأنشطة غير المشروعة، مثلما هو معروف لدى البعثتين الدوليتين في كوسوفو، بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

وذلك ليس موضوعا مفضلا، ولا يمكننا أن نتوقع من رئيس وزراء جمهورية ألبانيا أن يتكلم عنه. وهناك بلدان أخرى تفعل ذلك، ولو همسا. غير أن الحقيقة بشأن كوسوفو باعتبارها "عاملا للسلام والاستقرار" آخذة في الانتشار، وإن كان ذلك لا يتم تماما بالمعنى الذي قصده رئيس وزراء جمهورية ألبانيا.

السيد آل فهيان (الإمارات العربية المتحدة): أود في البداية أنا أعرب عن أسفي لأخذ الكلمة في هذا الوقت المتأخر. لكن أجد نفسي مضطرا لممارسة حق الرد على ما تفضل به ممثل إيران الموقر بشأن جزر الإمارات الثلاث المحتلة. إن وفد بلادي يعرب مجددا عن خيبة أمله الشديدة إزاء ما اعتاد أن يكرره ممثل إيران الموقر سنويا في هذه القاعة من إدعاءات مخالفة لجميع الحقائق والوثائق والوقائع التاريخية والجغرافية والديمقراطية بشأن الجزر الثلاث الإماراتية المحتلة من قبل جمهورية إيران الإسلامية، وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى، المحتلة منذ عام ١٩٧١.

وعليه، فإننا واستنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، ندعو الحكومة الإيرانية مجددا إلى ترجمة حسن نواياها السلمية تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال الدخول غير المشروط في مفاوضات ثنائية مباشرة وجادة لوضع حد نهائي لاحتلال هذه الجزر الثلاث وإعادةها لدولة الإمارات، باعتبارها تشكل جزءا لا يتجزأ من أراضيها وسيادتها الوطنية وإقليمها الجوي وجرفها القاري، والمنطقة الاقتصادية الخاصة بها، أو القبول

السيد ستارتشيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): يضطر وفد جمهورية صربيا لممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به اليوم رئيس وزراء جمهورية ألبانيا.

من المؤسف أن رئيس الوزراء قد استخدم منصة الجمعية العامة ليتدخل بصورة مباشرة في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة وعضو في الأمم المتحدة من خلال تأييد محاولة انشقاق الأقلية العرقية الألبانية لصربيا في مقاطعة كوسوفو التابعة لنا.

وفي ذلك الصدد، فإن تصريح رئيس الوزراء بأن إعلان الاستقلال من جانب واحد - الذي يتنافى مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) - أوجد "عاملا هاما للسلام والاستقرار في جنوب شرق أوروبا" لا يطابق الحقيقة. ولم يقم ذلك التصرف غير المسؤول سوى بزيادة تفاقم وتعقيد الحالة في منطقتنا. ومن المؤسف أيضا أن رئيس وزراء ألبانيا أعرب عن دعمه لاستقلال كوسوفو من جانب واحد، بينما يتم تناول مسألة قانونية محاولة انشقاق كوسوفو من لدن محكمة العدل الدولية، أعلى سلطة قضائية لهذه المنظمة.

وخلافا لما يدعيه رئيس الوزراء، فحدة التوترات فيما بين الأعراق في كوسوفو لم تنخفض بشكل كبير، بل إنها تجمدت في حالة ترقب حذر: متى سيقع الهجوم المقبل على أعضاء طائفة الصرب في كوسوفو؟ واليوم، يشكل صرب كوسوفو أكثر الطوائف عرضة للتهديد في أوروبا. وفي تلك الحالة، فإن الإدعاء بأن "الأسر الصربية تعود إلى كوسوفو لبناء مستقبل هناك" مفارقة مريرة. فعودة الصرب الذين طُردوا قسرا أو الأشخاص المنتمين للمجموعات العرقية الأخرى من غير الألبان لم تبدأ بعد.

والحالة التي آلت إليها كوسوفو منذ إعلان الاستقلال من جانب واحد هي أنها صارت مجرد تربة خصبة

والثقافي لجميع المواطنين والحفاظ عليه فحسب، بل أيضا لتعزيزه بقدر الإمكان.

وتحتفظ ألبانيا بحقها في الدفاع عن استقلال جمهورية كوسوفو لأنها بلد مجاور كان، إلى عهد قريب، يعاني من العواقب الشديدة لحرب بشعة دارت رحاها بالقرب منه وقام خلالها، في ظرف سبعة أيام، ٥٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين بعبور الحدود هربا من فظائع نظام دكتاتوري. ونحن لا نريد أبدا أن نعود إلى هذه الحالة المروعة. بل على العكس من ذلك، نستشرف المستقبل، مستقبل يسوده التعاون والسلام والاستقرار وتبني فيه جميع البلدان والشعوب والدول مستقبلا في وئام، سعيا إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الاندماج الأوروبي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير ممارسة لحق الرد.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٠/٥٠.

مبدأ اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل القانوني في هذه المسألة، وذلك إسوة بأسلوب تسوية العديد من القضايا الأخرى المماثلة.

ويكرر وفد بلادي بأن أي إجراءات تقوم بها إيران في هذه الجزر باطلة ولا تترتب عليها أي حقوق لسلطات الاحتلال.

السيد ستاستولي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد على البيان الذي أدلى به للتو ممثل صربيا.

إن جمهورية كوسوفو حقيقة لا يمكن إنكارها، ونعرف جميعا أنه سيتعين علينا جميعا، عاجلا أم آجلا، أن نقبلها، على الرغم من الدعاية السياسية التي عفا عليها الزمن، وتسببت، إلى عهد قريب في البلقان، بتأجيج أسوأ الصراعات منذ الحرب العالمية الثانية. وقد آن الأوان لكي نستشرف المستقبل باحترام وكرامة وأن نتخلى بصفة نهائية عن خطاب النعرة القومية الذي يعرقل تطور تلك المنطقة واندماجها في الأسرة الأوروبية.

والعالم غير متحد بشأن هذه المسألة. فقد اعترف البعض بكوسوفو، وأشار البعض الآخر إلى أنه بحاجة إلى المزيد من الوقت. غير أن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن عدد البلدان التي اعترفت بها - ٦٣ حتى الآن - آخذ في الازدياد.

ووفقا لرأينا وتحليلنا، فإن حكومة كوسوفو اتخذت، في غضون هذين السنتين، التدابير الهامة والجريئة للغاية لتهيئة كل الظروف والتسهيلات اللازمة لعودة أفراد الأقلية الصربية إلى ديارهم. ووُضعت برامج خاصة وخصصت الأموال لتحقيق ذلك الهدف. والواقع أن عدد العائدين قد ازداد بشكل كبير. ولسنا الوحيدين الذين يُقرّون بأن جمهورية كوسوفو اتخذت كل التدابير ليس لإعادة الإرث الروحي